معالجة الصحافة الليبية لقضايا الأمن الاجتماعى

دراسة تحليلية لمضمون عدد من الصحف الليبية

أ. زهرة جمعة بن عطية

تعتبر قضية الأمن من القضايا المحورية التى استأثرت -وما زالت - بالاهتمام من قبل الباحثين والمفكرين، من جميع التخصصات، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فى المجتمعات القديمة والحديثة، ذلك أن المجتمعات الإنسانية شهدت أنماطاً مختلفة من السلوك غير المرغوب فيه، سواء كان على نحو اجتماعى أو أمنى، الأمر الذى أثر على مسيرة التنمية والتطور والاستقرار الاجتماعى، فالمعروف أن فى استتباب الأمن والنظام ضماناً حيوياً للاستقرار الاجتماعى، وضرورة لتوفر التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وتحقيق الخطط الإنمائية والإنتاجية.

ويـنـضـوى مـفـهـوم الأمن على عـدة أبـعـاد ومـفـاهـيم، يـراهـا الـبـعض تـتـمـثل فى: الأمن الـشـعـورى، الأمن الـقـومى، الأمن الاجتماعى، الأمن الداخلى، الأمن المائى، الأمن الغذائى، الأمن البيئى، الأمن الصحى، الأمن الاقتصادى، والأمن الخارجى، كما يـحـدد الـبـعض مـفـهـوم الأمن ضـمن أبـعـاد: أمن الـفـرد، وأمن المجتمع، والأمن القومى، والأمن الداخلى. ولا شك أن ما يعنينا فى دراسـتـنـا هـذه هـو الأمن الاجـتـمـاعى، والـذى يـشـمل فى مفهومه العام كافة نواحى الحياة التى تهم الإنسان المعاصر، كالاكتفاء المعيشى والاقتصادى والاستقرار الحياتى للأفراد، ما يُسهم فى إذكاء الشعور عند كل منهم بأن له ركائز ثابتة فى المجتمع، تحفظ له وجوده وكيانه؛ لأن الاستقرار فى حياة الفرد عامل ضرورى لحفظ التوازن العاطفى والنفسى. ويُعنى الأمن الاجتماعى بتأمين الخدمات الأساسية للإنسان، بحيث لا يشعر بالحاجة، والفقر، والمرض، ولا تتأثر قدرته على الإنتاج، كما يشمل الأمن الاجتماعى الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية والمادية فى حال البطالة أو التوقف عن العمل، وتمتع الفرد بممارسة ما يشاء من نشاطات وهوايات أثناء أوقات فراغه، ما يبعده عن الانعزالية وما تولده من أفكار قد تكتسى بالطابع العدوانى وبالنقمة على أنظمة المجتمع، ما يؤدى به إلى الانحراف.

لكن الأمن الاجتماعى بمفهومه العام المذكور آنفاً لا يُمكن أن يتحقق ما لم يحس المواطن بالأمن على نفسه وروحه وماله، وهذا هو المفهوم الخاص للأمن الاجتماعى، والذى يرتبط بصورة مباشرة بموضوع المحافظة على المجتمع من الانحراف والإجرام " بما يوفره من شروط حياتية وتربوية واجتماعية تشكل فى الواقع دعائم السياسة الوقائية، فكل سياسة ترمى إلى المحافظة على المجتمع من الانحراف والإجرام لا يمكن أن تنجح إذا لم تكن مدعومة ببنية اجتماعية واقتصادية وأخلاقية وتربوية، تُشكل الإطار الصحيح لنمو الإنسان فى مجتمعه بصورة سليمة "(١)

وبهذا ووفقاً للمفهومين: العام والخاص فإن الأمن الاجتماعى يُعتبر عاملاً فاعلاً فى عملية التنمية، وذلك وفقاً للنظرة إليه على أنه " جهود تنموية تُبذل من أجل إشباع احتياجات أفراد المجتمع، فى إطار من العدالة الاجتماعية، مما يُعزز فى النهاية من التعاون بين الأفراد، ويزيد من الشعور بالولاء والانتماء للمجتمع، أما إذا كرست الجهود التنموية بعدم

العدالة وتعمقها، فإن ذلك يساهم فى شعور الأفراد بالإحباط، وعدم الولاء والانتماء للمجتمع، وهو الأمر الذى يزيد من انحراف الأفراد، ويهدد تماسك واستقرار المجتمع "(٢)

إن للصحافة دور هام وحيوى فى تقدم المجتمعات وتطورها؛ حيث رافقت الشعوب فى مسيرتها نحو التحول، وساهمت بفاعلية فى ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعدى هذا الدور نقل الأخبار والإعلام والترفيه والإعلان والتسلية، إلى أدوار أكثر أهمية، تمثلت فى الترشيد والتنوير والتثقيف والتوعية، على اختلاف الموضوعات التى يتم فيها ذلك، ولا يبتعد موضوع الأمن عن ذلك حيث تُساهم وسائل الإعلام -العامة والمتخصصة -فى تحقيق وإرساء مفاهيم الأمن الاجتماعى، عبر قدرتها على تركيز اهتمام الجمهور على مشاكل وأشخاص وموضوعات معينة فى وقت معين، وهذا هو التأثير الرئيسى لها على معرفة الجمهور.

والصحافة فى ليبيا -كغيرها من صحافة العالم- تقوم بدورها فى نشر ما يتعلق بالقضايا الأمنية، بما فيها تلك التى تنضوى تحديداً تحت البعد الاجتماعى، وكل ما يمس أمن وسلامة المواطن، والأحداث العامة التى يهتم بها المجتمع ويسعى إلى تعقُّب أخبارها، حيث تسعى ليبيا، عبر صفحاتها هذه، لخلق وبناء البيئة الصالحة التى يعيش فيها الجميع بأمن وسلام، وسعيها هذا مُتمثّل فى العديد من الإصلاحات والتطويرات وغيرها من مظاهر البناء والتغيير، واتخذت لذلك من الوسائل والأدوات والأساليب الكثير، ولم تكن وسائل الإعلام بعيدة عن ذلك، خاصة منها وسائل الإعلام المقروءة التى لم تستطع التقنيات السمعية والبصرية الحد من تأثيرها بعد، خاصة فى مجتمع كالمجتمع الليبى، سائر نحو النمو والتقدم. فالصحافة هى إحدى الوسائل أو الأدوات الساعية إلى إحداث تغييرات جادة، خاصة فيما يتعلق ببناء الوعى وتشكيل الاتجاهات وتركيز الاهتمام بالقضايا والمجريات الأمنية، بل وحتى ترتيب أولويات الاهتمام، فى ظل ما يشهده العالم من تنامى وتطور لمختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وللجريمة، الأمر الذى يُؤثّر على مسيرة الأمن والأمان، وعلى التطور والتقدم فى أى مُجتمع.

ولأن ليبيا ليست بمعزل عن باقى دول العالم، لذلك فهى أسوة بغيرها تعمل على محاولة إحداث نقلة نوعية واضحة نحو نشر ما يتعلق بأخبار وقضايا الأمن الاجتماعى، لتوفير التوعية اللازمة بمثل هذه القضايا، حيث الصحافة فيها هى إحدى الأدوات المستخدمة فى سبيل بناء هذا الوعى خاصة بالقضايا ذات الطابع المحلى، وان لم يخل الأمر من التوعية بقضايا الأمن الاجتماعى العربية والدولية والعالمية، والتى هى فى أغلبها نتيجة تراكمات سياسية واجتماعية واقتصادية، أو هى نتيجة أو امتداد لقضايا عالمية، أصبحت تُلقى بظلالها على جميع الدول، كما فى حالة المجاعات والحروب والصراعات والأوبئة، وأحداث ما أطلق عليه تسمية (الربيع العربى)، والذى شهدته المنطقة العربية مؤخراً، وما أفرزته أحداث هذا الربيع الدموى من إيجابيات وسلبيات على حياة الأفراد والأسر، فى الوطن العربى عموماً، وليبيا خصوصاً.

الدراسات السابقة:

استعانت هذه الدراسة بالتجارب البحثية السابقة، بحيث تم تقسيم الدراسات السابقة إلى محورين اثنين:-

- الدراسات ذات العلاقة بقضايا الأمن الاجتماعى، وما ينضوى تحتها، ودور وسائل الإعلام فى التوعية بها.
- الدراسات ذات العلاقة بوسائل الإعلام الليبية.

أولاً:- الدراسات ذات العلاقة بالقضايا الأمنية وما ينضوى تحتها، ودور وسائل الإعلام فى التوعية بها:

دراسة زهرة جمعة عطية بعنوان: (اتجاهات الصحافة الليبية نحو بناء الوعى الاجتماعى بالقضايا الأمنية.. دراسة ميدانية تحليلية)- طرابلس 2006(٣)وحددت الباحثة مشكلة الدراسة فى معرفة واقع الوعى الاجتماعى بالقضايا الأمنية عبر تناولها فى الصحافة الليبية، وكذلك معرفة رأى القائمين على هذه الصحافة ,إضافة إلى معرفة آراء الجمهور الخارجى الذى يتعامل معه هذا النوع من الإعلام. اعتمدت الباحثة فى دراستها هذه على المنهج الوصفى ومنهج تحليل المضمون ومنهج المسح (مسح الوسيلة وهى صحيفتى الشمس والجماهيرية- مسح القائم بالاتصال فى الصحيفتين محل الدراسة- مسح الجمهور المتلقى للصحيفتين محل الدراسة)، وتمثلت عينة تحليل المضمون لصحيفتى الشمس والجماهيرية لمدة خمس سنوات، خلال الفترة ما بين عامى 2004 -2000حيث تحددت العينة فى عدد (317)لكل صحيفة، وكانت عينة الجمهور متمثلة فى (1172)طالباً وطالبة من مختلف كليات جامعة الفاتح البالغ عددها وقت الدراسة (13)كلية توزعت بين كليات نظرية وأخرى تطبيقية، وعينة القائمين بالاتصال عدد 24مفردة، واستعانت

الباحثة باستمارة الاستبيان واستمارة تحليل المضمون والمقابلة غير المقننة. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج العامة منها: عدم فتح الصحف الليبية محل الدراسة والتحليل المجال الواسع للتصرف فى المواد الأمنية بالشرح والتفسير والتحليل؛ وذلك لغلبة طابع السرد على الأحداث والقضايا، وهذا ما يدل منطقياً عل احتلال الوظيفة الإخبارية المرتبة الأولى فى الصحف الليبية، كما تبين التناقض الواضح بين نشر الصحف الليبية محل الدراسة والتحليل للقضايا الأمنية ذات الطابع الاجتماعى وبنسبة كبيرة، والتى قابلها حرص نسبة قليلة فقط من الجمهور على مُتابعتها، ما يُنبئ عن وجود تباين أو تناقض بين النشر وبين ما يُفضله الجمهور، كما تبين استهداف الصحف الليبية محل الدراسة والتحليل والعاملين بها (القائمين بالاتصال) للجمهور العام، وذلك بشكل كبير، ثم استهداف كل الفئات من مسئولين، ورجال، ونساء، وأطفال، ولكن بنسب متفاوتة، وتبين اهتمام الصحف الليبية محل الدراسة والتحليل فى المرتبة الأولى بنشر جرائم الحرائق والألغام والمفرقعات، وحوادث المرور، والقتل، وانتهاك الآداب العامة، وهى جرائم يُفضل متابعتها القارئ الليبى على اختلاف نسبها.

٢- دراسة لنجاة محمد الشارف بعنوان: (دور الإعلام الأمنى فى ليبيا فى التوعية بمشكلة حوادث المرور)- طرابلس وهى من البحوث الوصفية التى اعتمدت خلالها [٤] 2006 الباحثة على المنهج الوصفى ومنهج تحليل المضمون ومنهج المسح (مسح الوسيلة ومسح الممارسة المهنية) لتحليل مضمون صحيفة الميزان والبرنامج المرئى الأمن والمجتمع واستبيان آراء الجمهور والقائم بالاتصال فى الوسيلتين المذكورتين. وتوصلت الباحثة لعدد من النتائج منها: اهتمام الإعلام الأمنى الليبى بمشكلة حوادث المرور، عبر أسلوب علمى مدعوم بالأرقام والإحصائيات والشواهد بنسبة % 61.2 كما تم الاعتماد فى استقاء المعلومات والبيانات على المصادر المحلية بنسبة ,75.4% واستهدف الإعلام الأمنى الجمهور العام بنسبة 77% فى صحيفة الميزان ونسبة 85% فى برنامج الأمن والمجتمع، كما توصلت الدراسة إلى وجود صعوبات تواجه القائم بالاتصال أثناء عمله بخصوص مشكلة الدراسة كنقص الوعى لدى الجمهور بالمشكلة وعدم اقتناع بعض الجهات المرورية بأهمية الإعلام فى التوعية بالمشكلة أو نشر الحقائق الخاصة بها كاملة. وتبرز أهمية الاستفادة من هذه الدراسة فى كونها تطرقت وبشكل كبير فى الجانب النظرى منها للإعلام الأمنى العربى بشكل عام والليبى بشكل خاص، كما تتبعت مراحله، وأوضحت أهدافه، ومما يزيد من فاعلية هذه الدراسة أنها أجريت على وسيلتين هامتين هما الصحيفة الأمنية (الميزان) والبرنامج الأمنى (الأمن والمجتمع).

٣- دراسة لنهى محمد أحمد السيد بعنوان: (التنمية البشرية والأمن الاجتماعى: دراسة ميدانية على قريتين مصريتين بمحافظة الفيوم)- القاهرة 2008[٥] تحددت أهمية الدراسة من الدور الفعال الذى تلعبه خطط وبرامج التنمية بوجه عام فى تقدم الشعوب، والدور الذى تلعبه خطط وبرامج التنمية البشرية بوجه خاص فى استقرار وسلام وأمن البشرية على المستوى العالمى والقومى والمحلى، وتحدد الهدف العام لهذه الدراسة فى الكشف عن مدى تأثير التنمية البشرية فى الأمن الاجتماعى لأفراد المجتمع، واعتمدت على ثلاثة منظورات فكرية هى: البنائية الوظيفية، ونظرية رأس المال الاجتماعى، والمدخل المعاصر للأمن الاجتماعى، ومدخل التنمية الاجتماعية. واستعانت الباحثة فى دراستها بعدد من المناهج منها: المنهج التاريخى، والمنهج التجريبى، ومنهج دراسة الحالة، كما استخدمت الطريقة الإحصائية وطريقة دراسة الحالة والمقابلات المفتوحة غير المقننة والملاحظة البسيطة وصحيفة الاستبيان، واستهدفت عينة الدراسة عدد 100أسرة بقرية جرفس، و 100أسرة بقرية الجمهورية. وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: أن هناك علاقة بين التنمية البشرية والأمن الاجتماعى، وتتحدد هذه العلاقة فى تغييرات إيجابية بالقرية التى يرتفع بها معدل التنمية الاجتماعية وهى قرية جرفس، وتغييرات سلبية فى القرية التى ينخفض بها معدل التنمية البشرية وهى قرية الجمهورية ذلك فيما يتعلق بحالة الأمن الاجتماعى.

٤- دراسة لذكرى جميل البنا بعنوان: (العائلة والأمن الاجتماعى: دراسة ميدانية فى مدينة بغداد)- بغداد 2004[٦] واستمدت الدراسة أهميتها من أهمية العلاقة الحيوية بين العائلة بوصفها مؤسسة اجتماعية، وبين الأمن الاجتماعى الذى يمكن أن توفره، فى ظل عوامل معينة، خلاصتها إشباع الحاجات الأساسية والاجتماعية لأعضائها، وجعل شخصياتهم تتصف بنماذج سلوكية مقبولة اجتماعيا. واستخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعى الوصفى، من خلال فروض استهدفت

من خلالها تحليل العلاقة الوظيفية بين عدد من المتغيرات المستقلة، وبين مقومات الأمن الاجتماعى. وقد تحدد المجال البشرى للبحث بثلاث مستويات من المناطق السكنية: المرفهة والوسطى والفقيرة فى مدينة بغداد، وبلغ مجموع العوائل التى درست فى المناطق الثلاث 300عائلة، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: أن الغالبية العظمى من المبحوثين أشاروا إلى أن ما تقوم به العلاقات والروابط الاجتماعية القوية والمتوسطة له تأثير فاعل فى حماية العائلة من التهديدات الاجتماعية، والشعور بالأمن والطمأنينة، وأنه بصورة خاصة تبين أن ما تسبب عن ضعف العلاقات الاجتماعية القرابية تجسد بعدم وجود من يسند العائلة مادياً ومعنوياً، كما توصلت الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من المبحوثين أشاروا إن مما ينتج عن أداء الوظيفة الاقتصادية للعائلة، وذلك بإشباع حاجاتها الأساسية له تأثير فاعل فى شعور العائلة بالأمن والطمأنينة.

٥- دراسة صلاح محمد زيلعى بعنوان: (الأمن الاجتماعى والتنمية المتواصلة فى المجتمع العربى السعودى: دراسة تطبيقية على عينة من الأسر والمسئولين فى مدينة جدة)- الزقازيق2002[٧] وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على علاقة الأمن الاجتماعى بالبعدين الاقتصادى والاجتماعى للتنمية، والتعرف على علاقة التنمية المتواصلة بأبعاد الأمن الاجتماعى، بالإضافة إلى التعرف على العوامل المتحكمة فى التنمية المتواصلة، والكشف عن إمكانية تشكيل قدرات القادة، والانتفاع بهم فى المشاركة التنموية، فى ضوء الاستراتيجيات المتاحة فى المملكة، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستطلاعى والمنهج التاريخى، كما استعانت باستمارة الاستبيان وصحيفة المقابلة، وكان من أهم النتائج التى توصلت لها الدراسة: أن توفير الأمن الاجتماعى يُعبّر عن حالة من التوازن الوجدانى من الحقوق والواجبات لدى الفرد والجماعة، وينسجم هذا الأمن من خلال تفاعل البعدين الاجتماعى والاقتصادى للتنمية، كما توصلت إلى أن الخدمات التعليمية تُعدّ واحدة من أهم عناصر الأمن الاجتماعى فهى السبيل الوحيد للتمكن من العلم والمعرفة بشكل عام، وأن الخدمات الصحية تُعتبر أحد الأسس المهمة التى تعتمد عليها التنمية فى توفير الأمن والأمان لحماية كل الفئات الاجتماعية.

٦- دراسة محمد سليمان الخمسان بعنوان: (تأثير القيم الاجتماعية للعمالة الوافدة على الأمن الاجتماعى بالمجتمع السعودى: دراسة ميدانية فى مدينة حائل)- القاهرة 2012[٨] وقد توصلت هذه الدراسة لجملة من النتائج منها: أن هناك مخاطر تهدد الأمن الاجتماعى بالمجتمع، بسبب تورط العمالة الوافدة فى بعض مظاهر الجريمة الاجتماعية، كزيادة حالات الاغتصاب والانحراف والاعتداء والسطو على الأموال والسرقة والنصب والتزوير والتهريب والاتجار بالمخدرات والمسكرات وتزييف العملة، وانتشار ممارسة البغاء، وهذه الأمور تشكل ضغوطاً كبيرة على رجال الأمن والمحاكم. كما توصلت إلى أن أخطر جوانب تهديد الأمن الاجتماعى تتمثل فى انتشار بعض الأمراض كالإيدز، معظمها من العمالة الوافدة. وفى نتيجة أخرى توصلت إلى أن زيادة أعداد العمالة الوافدة وخاصة الأسيوية يسبب عبئاً يستلزم زيادة نفقات الأمن الداخلى؛ للحفاظ على استقرار الأوضاع الأمنية. وأن الأعداد الهائلة للعمالة الوافدة وتعدد ثقافاتها تُساعد على إمكانية تكوين تنظيمات سرية، تمثل تهديداً للأمن والاستقرار فى المجتمع، من أبرز تلك المخاطر استمرار هيمنة العمالة الوافدة على هيكل وتركيبة سوق العمل السعودى، بسبب منافسة العمالة الوافدة للقوى العاملة الوطنية فى سوق العمل.

ثانياً:- الدراسات ذات العلاقة بوسائل الإعلام الليبية:

٢- دراسة لعلى الونيس محمد أبو ستة بعنوان: (دور الصحافة المحلية فى تنمية المجتمع المحلى: دراسة تحليلية وميدانية لصحيفة دردنيل طرابلس الغرب)- طرابلس 2007[٩] اعتمد الباحث كإطار نظرى لدراسته على نظرية ترتيب الأولويات، وحدد مشكلة الدراسة فى علاقة الصحافة وخاصة المحلية ببرامج التنمية، ومشاركتها فى التغيير والتطوير، وتهيئة أفراد المجتمع إلى تقبل التغييرات الجديدة والإسهام فيها، واستعان بالمنهج التاريخى للتعرف على الجذور الأولى لظاهرة الصحافة المحلية فى ليبيا، ثم نشأة وتطور صحيفة دردنيل طرابلس الغرب، كما استعان بمنهج المسح الإعلامى لمسح محتوى صحيفة الدراسة، وبالمنهج المقارن للمقارنة بين قضايا التنمية والقضايا العامة المنشورة فى صحيفة الدراسة، كما استخدم أدوات: استمارة تحليل المضمون واستمارة الاستبيان والمقابلة المقننة. وشملت الدراسة تحليل مضمون صحيفة دردنيل طرابلس الغرب خلال الفترة من 2004 -01 -01إلى -30 06- 2006 تكراراً، من 771التى بلغ عدد موضوعاتها التنموية

مختلف الموضوعات التنموية، بما فيها الأمنية(*)، وشملت الدراسة الميدانية عدد 400مبحوثاً من سكان مدينة بنى وليد. وتوصل الباحث لعدد من النتائج منها: شغلت قضايا التنمية الاجتماعية مساحة 17549اسم 2 بنسبة 56.85% ومن أصل موضوعاً خاصاً بقضايا التنمية الاجتماعية احتل موضوع 430 الأمن المرتبة الثالثة بعدد 80تكرار ونسبة 18.60%وشغلت مساحة الموضوعات الأمنية فقط 16713اسم 2بنسبة 14.21% بعد موضوعات المرأة والطفل 27.54%والصحة .18.49%أما التقسيم الجغرافى للموضوعات الخاصة بقضايا التنمية فكان المحلى 84.33%ثم الوطنى 11.54%ثم العالمى 2.46%فالعربى .0.38%والإفريقى 1.29%

٣- دراسة لأحمد جمعة الدالى بعنوان: (اتجاهات طلاب جامعة الفاتح نحو معالجة الصحف اليومية الليبية لقضايا الشباب)- طرابلس، ربيع 2008[١٠] حدد الباحث مشكلة دراسته فى توضيح اتجاهات طلاب الجامعة نحو معالجة الصحف اليومية الليبية لقضايا الشباب، فى دراسة تحليلية ميدانية على عدد 400طالب من كليات الفنون والإعلام، والقانون، والعلوم، والهندسة، بحيث توزع العدد بالتساوى على هذه الكليات، أما الدراسة التحليلية فشملت تحليل مضمون 78 عدداً من صحيفة الشمس ومثلها لصحيفة الجماهيرية فى الفترة من 2006 -06 -01إلى 2006 -09 -01أى لمدة ثلاثة أشهر). واستعان الباحث فى دراسته بالمنهج التاريخى والمنهج الوصفى (تحليل المضمون) والمنهج المقارن، واستعان بالأدوات: استمارة تحليل المضمون والاستبيان والمقابلة الشخصية والأسلوب المكتبى، وكمدخل نظرى استعان بنظرية الاستخدامات والإشباعات، وتمثلت قضايا الشباب التى تمت دراستها فى: الهجرة أو السفر- التعليم- الرياضة- الأنشطة الشبابية- المخدرات، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: عالجت الصحيفتان محل الدراسة القضايا المثارة بالترتيب التالى: التعليم 47.1%والأنشطة الشبابية 29.24%والرياضة وتمثل 2.83% والهجرة أو السفر 2.83% والمخدرات 14.15% أساليب عرض القضايا فى الصحيفتين فى أسلوب العرض فقط 75.47%والتحليل بدون حلول ?12.26والتحليل مع الحلول .12.26%

٤- دراسة لأحمد مفتاح إمبارك الطبولى بعنوان: (الصحافة الإلكترونية الليبية المحلية: دراسة تحليلية وميدانية)- طرابلس، ربيع 2009[١١] تمثلت مشكلة الدراسة فى بحث الجدوى أو الفائدة المتوخاة والمتوقعة من استخدام الصحف والمجلات الليبية لشبكة المعلومات (الإنترنت)، والوقوف على مدى نجاح الصحف الإلكترونية الليبية فى استغلالها إمكانيات هذه التكنولوجيا الجديدة، فى تقديم مواقع على الإنترنت، تستطيع أن تجذب القارئ، وأن تنافس الصحف الإلكترونية العالمية. واستعان الباحث فى دراسته بمنهج المسح الإعلامى إلى جانب المنهج التحليلى، من خلال مسح مضمون الوسيلة الإعلامية للصحيفتين الإلكترونيتين محل الدراسة وهما الفجر الجديد والزحف الأخضر فى الفترة من 2006 -07 -01 وحتى 12- 30- ومسح جمهور الوسيلة الإعلامية، كما استخدم أداة 2006 استمارة تحليل المضمون والاستبيان، أما عينة الدراسة الميدانية فتمثلت فى عدد 400مفردة من الجمهور المترددين على هذه الصحف ومواقعها، وتمثلت هذه العينة فى النخبة الإعلامية من موظفى اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة (وزارة الإعلام والثقافة)، والنخبة السياسية من موظفى اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجى والتعاون الدولى. وتوصل الباحث لعدد من النتائج منها: كان المجال الجغرافى للمادة المنشورة متمثل فى الأفريقى39.4% ثم المحلى36.3% ثم العالمى15.9% ثم العربى 6.3% فالمنوع 2.2%كما تبين أن اتجاه المواد الإخبارية المنشورة فى النسخ الإلكترونية كان إيجابى 71.9%ثم غير محدد 18.1%ثم محايد10%ولم يتم استخدام أى من أساليب الإقناع، ومن مصادر المضمون أنه لا يوجد مصدر59.5%ثم وكالة الجماهيرية للأنباء 23.8%ثم المحرر الصحفى 10.3%ثم وكالات أنباء عربية وعالمية 3.5%ثم الصحف والمجلات الليبية .0.9% ثم من الصحف والمجلات العربية والعالمية 1.3%

المفاهيم والمصطلحات الإجرائية:

من خلال التحديد لعنوان الدراسة تظهر مجموعة من المصطلحات التى لا بد من توضيحها حتى لا يكون هناك أى لبس أو غموض فى فهم مشكلة هذه الدراسة ويمكن تحديد هذه المصطلحات فيما يلى:-

- **قضايا:** وتعنى لغوياً مسألة فيها نقاش أو جدل أو خلاف، أو مسألة أو نقطة أو تساؤل سيكون حوله خلاف أو سيتخذ حوله قرار[٣] كما أن القضية عبارة عن حكم عام ينص على وجود علاقة معينة بين مجموعة من الوقائع أو المتغيرات[١٢] ونعنى بالقضايا فى هذه الدراسة المسائل محل النقاش

والجدل، والتى تثير اهتمام المسئولين والجماهير على حد سواء.

– **الأمن الاجتماعى**: ترتكز مفاهيم الأمن الاجتماعى حول توفير الأمن والاستقرار والطمأنينة فى المجتمع المحلى، بحيث يستطيع الأفراد التفرغ للأعمال الاعتيادية التى يقومون بها، وفى حالة غياب الأمن فإن المجتمع يكون فى حالة شلل وتوقف، فالإنتاج والإبداع يزدهران فى حالة السلام والاستقرار، وتتحدد قضايا الأمن الاجتماعى فى هذه الدراسة ضمن المفهومين العام والخاص للأمن الاجتماعى، السابق ذكره فى مقدمة هذه الدراسة، والعوامل التى تؤثر على البنيان المجتمعى والأمن الاجتماعى، مثل: المسكن الملائم- فرص العمل- الخدمات التعليمية- الخدمات الصحية- البيئة- الخدمات الإعلامية والثقافية-الأمن والأمان والمتمثل فى: المخدرات- حوادث المرور- الهجرة غير الشرعية- جرائم العمالة الوافدة ، وهى قضايا يؤثر كل منها على حركة التنمية البشرية والاجتماعية، ولها أبعاد محلية وإقليمية ودولية، وتأثيراتها لا تطال الأفراد فقط، بل كل المجتمع وبنيانه، إضافة إلى تأثيرها على الأمن والاستقرار. وقد قامت الباحثة على إثر الدراسة الاستطلاعية بتحديد هذه القضايا تحديداً فى عدة موضوعات كانت كالتالى: (بناء وحدات سكنية للشباب- توفير الأدوية واللقحات والأمصال- الإعلان عن فرص عمل جديدة فى القطاعين العام والخاص- افتتاح مرافق تعليمية وتدريبية- المحافظة على البيئة من الملوثات وتوفير المياه الآمنة- انتشار الأسلحة والقبض العشوائى- المهجرين والنازحين واللاجئين- ضبط وإعدام كميات كبيرة من المخدرات والمؤثرات العقلية- الخدمات الإنسانية لفئات الضمان الاجتماعى- توفير خدمات ثقافية).

مشكلة الدراسة وأهميتها

لم تتأخر الصحافة فى المساهمة إلى جانب وسائل الإعلام الأخرى فى مواجهة القضايا الأمنية المختلفة، ذات الخطر الداهم على حياة الأفراد والمجتمعات، وعلى التنمية والاستقرار والتطوير، محافظة على الأمن الاجتماعى، بل أنها -أى الصحافة -تنبهت لأهمية التوعية بالأمن كمفهوم وشعور وحاجة، والدعوة للمحافظة عليه، والوقوف فى وجه مظاهر الإخلال به؛ بغية تحقيقه وتوفيره، وبهذا فإن الصحافة حرصت على التقلد بالمسؤولية تجاه قضايا الأمن، وألقت على عاتقها المساهمة فى القيام بالتوعية الاجتماعية والأمنية لقرائها، فنجدها شرعت فى تنفيذ واجباتها بإفراد بعض من صفحاتها لهذه الشئون، وخصصت بعض الزوايا والأعمدة لتناول قضايا ومشكلات المجتمع المؤثرة على حالة الأمن والاستقرار فيه، مقدمة لتغطية معمقة للأحداث وتطوراتها؛ سعياً وراء تحقيق نوع من التوعية بين صفوف الجماهير، عن طريق تزويد القراء بمعارف أساسية حول قضايا يدور مجملها حول الأمن الاجتماعى، وتبصيرهم بمسؤولياتهم تجاهه، وحثهم على إيجاد حلول لمشاكله، وأمام هذا الزخم الإعلامى، وهذا الاهتمام بمشاكل المجتمع، استرعى موقف الصحافة المكتوبة الانتباه، واعترى الذهن غموض بشأن طبيعة أدائها الإعلامى تجاه قضايا الأمن عموماً، وقضايا الأمن الاجتماعى تحديداً، والترتيب الذى أولته أهمية خاصة على صفحاتها فى مقابل ترتيب أولويات الجمهور لهذه القضايا، ومدى اهتمامها بتناول قضايا الأمن الاجتماعى، خاصة خلال هذه الفترة، أكثر من أى وقت مضى، بسبب التطورات والتغييرات التى يشهدها العالم، بفعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المؤثرة على حركة التنمية البشرية وتطوّر الجريمة، وهى عوامل إما تسبب أو ينتج عنها تزايد أعداد الفقراء، ونسب البطالة، والأمراض، وغيرها من مسببات التأثير على حالة الأمن الاجتماعى. وقد وضع هذا الأمر الباحثة أمام موقف مشكل، دفعها باتجاه إجراء دراسة تسعى إلى إزاحة هذا الغموض، والوقوف على رأى علمى بشأن طبيعة هذا الأداء، من حيث تناول الموضوعات المتعلقة بقضايا الأمن عموماً، وقضايا الأمن الاجتماعى تحديداً.

وعلى هذا فإن طبيعة مشكلة هذه الدراسة ستتحدد فى ورصد وتحليل المضامين الأمنية الاجتماعية المثارة فى الصحافة الليبية، من خلال التطبيق على مجموعة من الصحف الليبية ذات الاتجاهات أو التصنيفات المختلفة فى الملكية والتخصص، وتتبع الأداء الإعلامى لهم.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

أ- أهداف الدراسة:

ستتحدد فى رصد وتحليل المضامين الأمنية الاجتماعية المثارة فى الصحافة الليبية.

ب- تساؤلات الدراسة:

من خلال تحديد مشكلة الدراسة، ومن خلال تحديد

الأهداف التى تسعى إليها الدراسة، وبعد الإطلاع على نتائج الدراسات السابقة السابق ذكرها ,استطاعت الباحثة أن تضع مجموعة من التساؤلات:-

- ما وظائف الصحافة فيما يخص الأمن عموماً، والأمن الاجتماعى تحديداً ضمن الصحافة الليبية ؟.
- ما هى قضايا الأمن الاجتماعى المنشورة فى صحف الدراسة ؟.
- ما الأشكال الصحفية الأكثر تناولاً لقضايا الأمن الاجتماعى (خبر . مقال . تقرير . تحقيق، وما شابه ذلك من الفنون والأشكال الصحفية).
- ما وظائف المادة المنشورة؟.
- ما الشكل الذى اتخذه الحديث عن قضايا الأمن الاجتماعى؟ (شكل السرد - القصة - الموعظة، وما شابه ذلك) (كيف قيل؟).
- ما اتجاه المادة المنشورة (سلبى- إيجابى- محايد)؟.
- ما هى مصادر المادة المنشورة (صحفى- مندوب أو مراسل- كاتب رأى- مسئول..الخ)؟.
- أين مكان نشر المادة الصحفية لقضايا الأمن الاجتماعى محل الدراسة (الصفحة الأولى- الصفحات الداخلية- الصفحة الأخيرة)؟
- ما الأشكال الفنية التى دعم بها موضوع قضايا الأمن الاجتماعى (صور، أطر، براويز، شبك (أرضية).. وغيرها)؟.
- ما هى قضايا الأمن الاجتماعى التى تطرحها الصحف الخاضعة للدراسة التحليلية؟.
- ما ترتيب قضايا الأمن الاجتماعى فى الصحف الخاضعة للدراسة التحليلية؟.

الإطار المنهجى للدراسة:

وفق الإجراءات المنهجية المتبعة، تم تحديد المناهج والأساليب التى استخدمت فى هذه الدراسة وهى:

١- منهج المسح الإعلامى: فى هذه الدراسة ستعتمد الباحثة على منهج الدراسات المسحية، ومن التقسيمات أو التصنيفات التى تندرج تحت الدراسات المسحية، واختارت الباحثة أن تتضمنها دراستها: مسح وسائل الإعلام، الذى تقصد به الباحثة الصحيفة كوسيلة هامة من وسائل الإعلام، وهى فى هذه الدراسة الصحافة اليومية التى تمثلها صحيفتا (ليبيا الإخبارية وفبراير) الصادرة أولاهما عن وزارة الثقافة والثانية عن هيئة دعم وتشجيع الصحافة (المؤسسة العامة للصحافة سابقاً)، وصحيفة (رسالة الداخلية) المهنية نصف الشهرية الصادرة عن وزارة الداخلية وصحيفة (الميادين) الأسبوعية المستقلة عن شركة الميادين الإعلامية.

٢- أسلوب تحليل المضمون: حيث استعانت الباحثة بشكل رئيسى أيضاً بأسلوب تحليل المضمون باعتباره أحد الأساليب العلمية التى تهتم بالتحليل الدقيق للقضايا والموضوعات وتعمل على تقصيها وتفسيرها، وهو كأسلوب يعتمد على تحليل المصادر فى الدراسات والبحوث من أجل التركيز على ما يتضمنه المحتوى من مبادئ وأهداف وما يدل عليه من مقاصد، مع دراسة الجوانب الشكلية التى تقدم بها المادة الإعلامية المطلوب دراستها من خلال هذه الوسيلة، واستخدمت الباحثة هذا الأسلوب فى هذا الخصوص لتحليل محتوى الصحف الليبية فى فترة الدراسة، وعن طريقه قامت بالتحليل الكمى والكيفى للمادة الإعلامية. وعبر هذا الأسلوب قامت الباحثة بإجراء المقارنة المنهجية، حيث تمت المقارنة بين نتائج تحليل المضمون للصحف محل الدراسة فيما يتعلق بقضايا وتحديات الأمن الاجتماعى.

المعالجة الإحصائية: ولم تغفل الباحثة المعالجة الإحصائية، حيث استعانت بها كمراحل متكونة من[١٣]-

١- مرحلة جمع المعلومات التى تمثل واقع الظاهرة موضوع الدراسة، لضمان أن تكون النتائج التى تم التوصل إليها بالتحليل نابعة من هذا الواقع.

٢- مرحلة عرض المعلومات التى تم جمعها، عرضاً يساعد على تحليلها، وتكون طريقة هذا العرض بواسطة تصنيف هذه المعلومات وتبويبها فى جداول، ثم توضيحها بالرسومات البيانية، كلما كان ذلك ممكناً.

أدوات الدراسة:

اعتمدت الباحثة فى هذه الدراسة على استخدام الأدوات التالية:

١- **استمارة تحليل المضمون**، وتضمنت الخطوات المنهجية العلمية المتبعة لتحليل المضمون وهى تحديد وحدات (رموز) التحليل وتحديد فئات التحليل، ومعلوم أنه فى تحليل المضمون لا توجد فئات جاهزة للتطبيق على جميع البحوث، بل يجب على كل باحث أن يقوم بإعداد هذه الفئات، وفقاً لنوع دراسته

والمشكلة التى يسعى لوضع حلول لها، وأهدافها التى يسعى إلى تحقيقها، إذ لكل باحث وبحث فئاته الخاصة به، انطلاقاً من ذلك قامت الباحثة باستخدام مجموعة من الفئات التحليلية هى فئات تحليل مضمون ماذا قيل؟، وعنت أساساً بمضمون الصحف، وفئات كيف قيل؟ كما عنت بالشكل الذى قدمت به المادة الصحفية فى الصحف محل الدراسة والتحليل.

وتضمنت هذه الاستمارة الخاصة عدداً من العناصر أهمها:-

- البيانات الأولية: وشملت البيانات الخاصة بالصحيفة التى تم تحليلها كاسم الصحيفة، وزمن صدورها، ورقم العدد وما شابه ذلك.

- فئات التحليل: وضمت فئات ماذا قيل؟ وكيف قيل؟.

- وحدات التحليل: وتحدد المستوى الذى يتم من خلاله تحليل المادة (الفقرة - الصورة.. وما إلى ذلك).

- وحدات القياس: واستخدمت الباحثة هذه الأداة بعناصرها المعروفة لوصف محتوى أو مضمون الصحف الليبية - محل الدراسة- بخصوص جملة قضايا الأمن الاجتماعى المحددة كماً وكيفاً، لمعرفة مدى الاهتمام الذى توليه هذه الصحافة لمثل هذا النوع من الموضوعات.

كما اعتمدت عليها الباحثة بهدف التعرف على مضمون الصحف محل الدراسة والتحليل، وذلك فى فترة الدراسة، من حيث الشكل والمضمون.

الإطار الإجرائى للدراسة:

مجتمع وعينة الدراسة:

فيما يتعلق بالدراسة التحليلية (تحليل المضمون) تكون مجتمع الدراسة من الصحف الليبية اليومية والأسبوعية ونصف الشهرية، حيث مثلت الصحافة اليومية فى صحيفتى (ليبيا الإخبارية وفبراير) الصادرة أولاهما عن وزارة الثقافة والثانية عن هيئة دعم وتشجيع الصحافة (المؤسسة العامة للصحافة سابقاً)، وصحيفة (رسالة الداخلية) المهنية نصف الشهرية الصادرة عن وزارة الداخلية وصحيفة (الميادين) الأسبوعية المستقلة الصادرة عن شركة الميادين الإعلامية ببنغازى، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل لهذه الصحف فى الفترة من 1/6/2012وحتى 30/6/ 2013؟ما عدا صحيفة رسالة الداخلية التى بدأ تحليل أعدادها بدءا من العدد (0) الذى صدر بتاريخ 30/5/2012إلى 10/4/2013وهو تاريخ توقف الصحيفة عن الصدور مؤقتا بسبب صعوبات مالية، وتم اختيار المجتمع على الشكل التالى:

- تحديد وحدة المجتمع وهى الصحيفة.

- قامت الباحثة بتحديد حجم المجتمع على أساس العدد الكلى لنسخ الصحف محل الدراسة فى زمن الدراسة، مع مراعاة دورية الصدور، وقد قامت الباحثة بإضافة شهر على فترة السنة ليكون زمن الدراسة 13شهراً بدلاً من 12شهراً؛ وذلك لتعويض الأعداد التى لم يتم تحليلها؛ بسبب التوقفات التى تخللت مواعيد الصدور لأسباب مختلفة، منها: انقطاع الكهرباء عن سائر البلاد لفترات طويلة، وفقدان بعض الأعداد.

وكانت نتيجة الحصر للأعداد محل الدراسة كالتالى:

الصحيفة	الأعداد من/ إلى	بداية تاريخ التحليل	نهاية تاريخ التحليل	الأعداد المستهدفة(*)	الأعداد التى لا تحوى موضوعات تخص الدراسة(**)	الفاقد من الأعداد	عدد الموضوعات التى تم تحليلها
ليبيا الإخبارية	56 -296	2012/6/3	2013/6/26	202	26	14	503
فبراير	215- 480	2012/6/3	2013/6/27	202	54	12	411
رسالة الداخلية	0- 22	2012/5/30	2013/4/10	23	0	5	50
ميادين	56- 110	2012/6/4	2013/6/24	54	17	6	38

أسباب اختيار صحف (ليبيا الإخبارية- فبراير- رسالة الداخلية- ميادين) كصحف ممثلة لمجتمع الدراسة، كان للاعتبارات التالية:

١- أن صحيفة ليبيا الإخبارية تصدر عن إحدى أهم الوزارات فى ليبيا وهى وزارة الثقافة والمجتمع المدنى، وهى صحيفة يومية تصدر بشكل متوالى عدا بعض التوقفات نتيجة لظروف البلاد.

٢- أن صحيفة فبراير اليومية من أوائل الصحف الصادرة أثناء وبعد ثورة 17فبراير 2011ولم تتوقف عن الصدور حتى الآن، وهى تصدر عن جهة صحفية رسمية هى هيئة دعم وتشجيع الصحافة.

٣- أن صحيفة رسالة الداخلية (الميزان سابقاً) نصف

الشهرية تمثل نوع الصحافة المهنية المتخصصة، والصادرة عن وزارة الداخلية (اللجنة الشعبية العامة للأمن العام سابقاً)، حيث تختص بنشر كافة القضايا الأمنية، خاصة منها الجريمة.

٤- أن صحيفة الميادين الأسبوعية الصادرة عن شركة الميادين الإعلامية تمثل نوع الصحافة المستقلة، حيث تختص بنشر كل ما يتعلق بالشأن المحلى والعربى والعالمى، وهى من أوائل الصحف الخاصة (المستقلة) التى بدأت بالصدور بمدينة بنغازى على إثر ثورة 17فبراير .2011

٥- صعوبة إجراء الدراسة التحليلية على جميع الصحف الليبية اليومية والدورية، العامة منها والمحلية، الحكومية والمستقلة، الرسمية والنقابية؛ لأسباب تتعلق بالفترة الزمنية لتقديم هذه الدراسة، واعتبارات فنية وأمنية.

عينة القضايا والتحديات محل الدراسة:

وضعت الباحثة مجموعة من المعايير والاعتبارات، عند تحديد القضايا والتحديات موضوع الدراسة، وذلك على النحو التالى:-

١- أن يغطى التحدى جغرافياً الرأى العام فى المجتمع، وألا تكون محصورة فى نطاق مدينة فقط.

٢- أن يتعلق التحدى بالشئون الداخلية لليبيا، وأن يتضمن تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على المواطنين فى المجتمع الليبى.

٣- تنوع التحديات، بحيث تشمل تحديات اقتصادية واجتماعية وأمنية وثقافية وبيئية..الخ.

٤- أن يكون التحدى قد حظى بتغطية صحفية فى صحف الدراسة، بحيث يسمح بتوضيح مدى أهميته خلال فترة الدراسة(××××).

وبناء على ذلك تم تحديد عينة القضايا فى التالى:

(بناء وحدات سكنية للشباب- توفير الأدوية واللقحات والأمصال- الإعلان عن فرص عمل جديدة فى القطاعين العام والخاص- افتتاح مرافق تعليمية وتدريبية- المحافظة على البيئة من الملوثات وتوفير المياه الآمنة- الأحوال الأمنية خاصة منها انتشار الأسلحة والقبض العشوائى والألغام- الانفلات الأمنى على الحدود- المهجرين والنازحين واللاجئين- ضبط وإعدام كميات كبيرة من المخدرات والمؤثرات العقلية- الخدمات الإنسانية لفئات الضمان الاجتماعى- توفير خدمات ثقافية)، بما يلحقها من موضوعات فرعية تهم المجتمع الليبى.

مفاهيم ومقومات الأمن الاجتماعى

من القضايا المحورية الهامة التى استأثرت -وما تزال - باهتمام الباحثين والمفكرين فى شتى المجالات - خاصة السياسة والاقتصاد والاجتماع - قضية الأمن، والتى أصطلح على تعريفها بأنها: المقدرة على السيطرة على ما يحيط بنا من ظروف داخلية وخارجية، حيث يعتبر الأمن أحد الدوافع القوية المتحكمة فى تصرفات المجتمعات البشرية؛ لارتباطه الشديد بالإنسان، وربما هذا ما يفسر توأمة مفهومى الإنسان: الأمن، والأمن: الإنسان[١٤]وحيثما وجد الحديث عن الأمن كان ذلك يعنى الحديث عن الحياة نفسها، حتى أن تطور الحياة الإنسانية على مر التاريخ كان رهناً بحالة الاستقرار والأمن؛ باعتبارهما لصيقا الصلة بحاجة الأفراد والجماعات، للتواجد والاستمرارية وحفظ النوع، فالأمن على هذا كان ولا زال هاجساً للأفراد والجماعات التى تسعى لتحقيقه بشتى السبل؛ لأنه العامل الجوهرى لحفظ الوجود الإنسانى، ومنحه مكانه فى الحياة بكرامة.

وتتحدث صفحات التاريخ عن بحث البشر منذ وجودهم عن الاستقرار المكانى، والشعور بالطمأنينة والقوة، وهو ما اقترن بالحاجة الماسة إلى تحقيق الأمن بأبعاده المختلفة، وفى مقدمتها أمنهم الاقتصادى الغذائى والأمن العائلى والعشائرى والأمن الصحى والأمن الاجتماعى، بل وأصبح الأمن الهاجس الأكبر للدول الساعية للتنمية والاستقرار السياسى والاقتصادى، الذى لن يتحقق أى منهم دون توافر هذه القيمة، التى تحمى المكتسبات والجهود المبذولة للتقدم والتطور، فينبئ علم النفس الاجتماعى -مثلاً - بأن الهاجس الأكبر لدى البشر، منذ وجدوا على سطح الأرض كان الأمن، سواء كان من البيئة المحيطة، أو الأمن على الغذاء والكساء، وهو ما اصطلح على تسميته بالأمن الاجتماعى، وبالتالى فإن الأمن حالة استثنائية، لا يمكن فيها استبعاد الجانب المعرفى: الإدراك والوعى، كما لا يمكن استبعاد الجانب النفسى: التصور والإحساس.

ومصطلح الأمن الاجتماعى هو مصطلح حديث، وإن كان يعبر عن حاجة موغلة فى القدم، وقد بدأت شهرته فى فترة ما بعد الكساد العالمى فى أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينيات من القرن العشرين، ثم زاد استخدامه أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها؛ للتدليل على مسئولية المجتمع تجاه مشوهى الحرب

وأهالى القتلى، وغيرهم ممن فقدوا مساكنهم وممتلكاتهم، فأصبحوا بلا مأوى ولا مورد مادى[١٥] ولأنه مرتبط بالطمأنينة، فإن الإنسان عندما يشعر بهذه الحاجة، أى الطمأنينة، يكون قد وصل إلى الرفاهية، والكثير يدلل على الأمن الاجتماعى بأنه الشعور بالطمأنينة فى المجتمع بالنسبة للأخطار الاجتماعية، التى قد يتعرض لها الإنسان[١٦]

وقد ورد ذكر الأمن الاجتماعى لأول مرة فى أوائل القرن التاسع عشر، فى كتابات المفكر الفرنسى سيمون بوليفار الذى قال عبارته الشهيرة: " إن أكثر نظم الحكم كمالاً هو الذى يتضمن أكبر قدر من الرفاهية وأكبر قدر من الأمن الاجتماعى وأكبر قدر من الأمن السياسى "، كما استعمل الأمن الاجتماعى كمصطلح تشريعى لأول مرة سنة 1935 من قبل الحكومة الأمريكية عندما أصدرت تشريعات اجتماعية واقتصادية لمواجهة الأزمات الاقتصادية المعروفة وتضمن التشريع المذكور مواجهة البطالة والشيخوخة فى نظام العمال، ثم انتشر اصطلاح الأمن الاجتماعى أثناء الحرب العالمية الثانية، بحيث أصبح جزءا من نصوص القوانين الوضعية المختلفة[١٧]

وتتعدد الآراء حول مفهوم الأمن الاجتماعى؛ بسبب تعدد مجالات الحياة المرتبطة بهذا المفهوم، وما تبعها من اختلاف فى اهتمامات المفكرين والعلماء، وكذلك لاختلاف المتغيرات والعوامل المحيطة، فهناك من الباحثين من يهتم عند تعريفه للأمن الاجتماعى بالجانب التنظيمى والبعد الجنائى وحماية الأفراد من أى اعتداء، وهناك من ينطلق فى تعريفه له من جوانب نفسية أو إسلامية أو تربوية، كما أن منهم من ينتهج النظرة التكاملية فى تعريفه للأمن الاجتماعى، إلا أن هذا المصطلح من المصطلحات الشائعة التى لم يتم السعى لتحديد معناها ودلالتها فى المجالات التى تستخدم فيها، حتى إذا ما جاء باحث متخصص فى مجال من مجالات العلم لبحث موضوع يجد نفسه أمام مصطلح يلفه الغموض، كما تحيط به هالة عاطفية تجعل كل فرد يفهمه وفقاً لطموحاته أو حاجاته الخاصة[١٨] وبالتالى فإن مفهوم الأمن الاجتماعى لا يوجد إجماع واضح حوله، لا من حيث المستهدفين بالأمن، ولا من حيث مصادر تهديده، ولا من حيث سبله وأدواته، بل واستراتيجيات تحقيقه، ومن ثم فإن مفهوم الأمن الاجتماعى أحد أعقد مصطلحات العلوم الإنسانية وأصعبها، وذلك لما سبق وذكرناه من أن فهم المصطلح يختلف بحسب المجال الذى يستخدم فيه، ووفقاً لطموح وحاجة الفرد الخاصة، فهناك من الباحثين من يستخدمه مقترناً بالجريمة والانحراف، وآخرون يستخدمونه مرتبطاً بالتفكك والانهيار الاجتماعى، ولذلك فإن هذا المفهوم يبدو غير قابل للتعريف، ولكنه يستمد استمراريته من الحاجة الفعلية والعملية لمدلولاته، التى تختلف باختلاف سُبل وظروف تطبيق مبدأ المصطلح من مجتمع إلى أخر، ومن ثقافة إلى أخرى.

ولكى نحاول الاقتراب من معانى أو مفاهيم الأمن الاجتماعى، لا بد أولاً من تعريف مفهوم الأمن فى حد ذاته، وتحديد أبعاده ومقوماته.

مفاهيم الأمن:-

لطالما تمثل المفهوم الجوهرى للأمن فى عدم الخوف، والإحساس بالطمأنينة والاستقرار، فى حين ظل المفهوم الشكلى له موضع اختلاف واتفاق، وفقاً للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولتغير عناصره[١٩] وفى جميع الأحوال فإن الأمن من حيث الجوهر يتصف بالشمولية، إذ أنه لا يقبل التجزئة، فكلمة الأمن هى نقيض الخوف، وبالتالى فإن كل ما يُدخل الخوف فى النفوس يعد من منقصات الأمن والطمأنينة والاستقرار، كعدم الاستقرار السياسى، والانهيار الاقتصادى، وتفشى البطالة، وانتشار الأوبئة والكوارث الطبيعية، والحروب والمجاعة، وانتشار الجرائم والانحراف، ونشر الثقافات الضارة، وانخفاض معدلات التنمية، وتفكك الأسر، كل ذلك يبعث الخوف فى النفوس ويقلق الأفراد والجماعات، فهو بالتالى مؤثر على الأمن[٢٠]

وظل مفهوم الأمن ولمدة طويلة يُفسّر تفسيراً ضيقاً، غالباً ما ارتبط غالباً بأمن الأراضى من أى عدوان خارجى، أو حماية مصالح الدول القومية فى السياسات الخارجية، وهذا المفهوم ارتبط بالدول القومية أكثر منه بالناس، كما التصق هذا المفهوم أيضاً بالناس العاديين الذين كانوا يلتمسون الأمن فى حياتهم اليومية، حيث يرمز لدى الكثيرين إلى الحماية من خطر المرض والجوع، والبطالة، والجريمة، والصراع الاجتماعى، والقمع السياسى، والمخاطر البيئية، وقد ينشأ الإحساس بانعدام الأمن لدى الكثير من الناس، نتيجة للشواغل المتعلقة بالحياة اليومية، أكثر مما ينشأ نتيجة للخوف من حدوث كارثة عالمية، وللأمن كغيره من المصطلحات مفاهيم لغوية واصطلاحية، سنحاول تحديدها كالتالى:-

- المفهوم اللغوى للأمن:-

الأمن فى اللغة العربية مصدره: أمن- الأمان- والأمانة، " والأمن ضد الخوف، والأمانة: ضد الخيانة، والإيمان: ضد الكفر، والإيمان: بمعنى التصديق، ضده التكذيب. ابن سيده: الأمن نقيض الخوف.. [٢١]ويقال أمن الرجل: أى اطمأنت نفسه وقلبه فهو آمن، وأمن البلد أى عاش أهله فى أمان، وعند الأصفهانى فإن " أصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخطر". ولفظ أمن يدل على المعانى الآتية:

١- فالأمن وأمنا وأمنة ضد الخوف، ومعناها السكينة والطمأنينة[٢٢]ومنها قوله تعالى: " وإذا جاءهم أمر من الأمن والخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلاً "[٢٣]

٢- الأمن والأمانة ضد الخيانة، والأمانة مصدر وأطلقت على الحقوق الشرعية التى يجب أداؤها والمحافظة عليها، ويقصد بها المحافظة على الأشياء من الضياع وحفظها من الفساد، والأمانة اسم للحالة التى يكون عليها الإنسان، فتارة تكون خاصة بحالة الأمن والسكينة، وأخرى لما يؤتمن عليه الإنسان من أمور مادية، ومن ذلك قوله تعالى: " وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة فإن أمن بعضكم بعضاً فليؤد الذى أؤتمن أمانته وليتق الله ربه ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم "[٢٤]

٣- الأمن والأمان والأمين، ومعناه القوة والغلبة التى يمكن الاستناد إليها عند الحاجة، وقد ورد لفظ أمين فى القرآن الكريم فى أكثر من موضع، كما فى قوله تعالى: " قالت إحداهما استأجره إن خير من استأجرت القوى الأمين "[٢٥] وقوله تعالى: " إن المتقين فى مقام أمين "[٢٦]أى أن أهل الجنة آمنون فيه من العذاب، والمقام موضع الإقامة، والأمين: الآمن من كل سوء وآفة ومكروه.

٤- المأمن وهو المكان الآمن، ومن ذلك قوله تعالى: " وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون "[٢٧]

٥- آمن وإيمان بمعنى التصديق والخضوع والإذعان وقبول الأمر، ومن ذلك قوله تعالى:" وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون"[٢٨]

هذه هى المعانى اللغوية التى تدور حولها كلمة الأمن، حيث يتبين من النظر إليها أنها تعنى عدم الخوف، المتمثل فى السكينة والطمأنينة التى يشعر بها الإنسان، وعدم الخوف هو المعنى الأعم لكلمة الأمن، حيث أن الأمن يكون ناتجاً عن الاستقرار، الذى يتحقق بوجود الشخص والمكان المناسبين لحماية الأفراد، وهو المقصود من معنى الأمين، ويتحقق كذلك بتطبيق الأوامر الشرعية، عن طريق التصديق والتسليم بها، وأنها من عند الله تعالى، وهذا هو معنى الإيمان بالله تعالى، وهذه المعانى فى جملتها تحقق معنى الأمن[٢٩]

وفى مقابل كلمة أمن بالعربية نجد فى اللاتينية كلمة(securits التى تعنى الثقة وهدوء النفس، نتيجة الإحساس بعدم الخوف من أى خطر أو ضرر، وهى فى الإنجليزية security ويقصد بها أن الأمن هو الحالة التى يشعر فيها الإنسان بالأمان والتحرر من الخطر والمخاطرة، أو كما فى النص الأصلى: SECURITY:The State Of Being Or Feeling Secure,) كما تعنى الكلمة فى الفرنسية (Freedom Of Danger Or Risk غياب الخطر الحقيقى، ولعل أبرز معانى الأمن بمفهومه العام ما ورد فى القاموس العالمى الجديد " التحرر من الخطر " ومن " الخوف " و"القلق" والتحرر من عدم اليقين أو الشك، أى الثقة والضمان و" الحماية ضد التقلبات الاقتصادية "[٣٠]وورد فى قاموس دائرة المعارف معان عدة للأمن، فهو: التحرر من خطر أو مخاطر، أى أمن أو أمان، والتحرر من الهموم والخوف من شر مرتقب أو الشك والارتياب، أى الثقة والحماية من السرقة أو الجاسوسية والتخريب وما شابه ذلك، وتأمين وضمان[٣١]

- أما اصطلاحاً:-

فالأمن هو محصلة لمجموعة من الأعمال والإجراءات التربوية والوقائية والعقابية التى تتخذها السلطة لصيانته واستتبابه داخلياً وخارجياً، انطلاقاً من المبادئ التى تدين بها، ولا تتعارض أو تتناقض مع المقاصد والمصالح المعتبرة، ويُعدّ اصطلاح الأمن (security) من أكثر الاصطلاحات عمومية؛ ويرجع ذلك إلى أنه اصطلاح واسع مطاط، يُستخدم فى العديد من المواقف والمجالات.

والأمن فى مفهومه العام، يعنى الإجراءات التى تتخذ لحماية الإنسان، فى نفسه وماله وعرضه، وبما يخلق لديه الإحساس بالطمأنينة والثقة والاستقرار، ومن الممكن تعريف الأمن اصطلاحياً بأنه الحالة التى يشعر فيها أفراد المجتمع

بالاستقرار والسكينة، والتى تتناسب طردياً مع الامتناع عن ارتكاب الأفعال، التى تحرمها التشريعات والأنظمة فى ذلك المجتمع، وقد جرى تعريف الأمن حسب العلوم والتخصصات المختلفة، ففى العلوم الاجتماعية يُشير المصطلح إلى ظرف تتحقق فيه السلامة أو الضمان المالى، الذى هو شكل من أشكال الاستثمار، أى أن المعنى المباشر للأمن يُطابق معنى السلامة ((safetyوالغياب التام للخطر المادى أو الاحتماء منه، وهذا هو المعنى الرئيسى الذى يُنسب إلى مصطلح الأمن الوطنى ((national securityمن قبل علماء السياسة، كما أنه أساس المعنى الذى يُنسب لمفهوم أمن الفرد.

ومما يجدر ذكره أن مفهوم الأمن ربما يتطابق مع مفهوم الرفاهية وغياب الحاجة المادية، وقد استخدمه علماء الاجتماع والاقتصاديون والمخططون بمعنى الرفاهية، ومن ثم فإن الأمن الاجتماعى مفهوم يُشير إلى الحماية ضد المخاطر والطوارئ الاجتماعية والتحرر من القلق المتعلق بتلك المخاطر، أو الخطوات التى تتخذ لحماية السكان من تلك المخاطر[٣٢] وقد رأى وزير الدفاع الأمريكى السابق روبرت ماكنمارا فى كتابه (جوهر الأمن) أن الأمن يعنى: التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية فى ظل حماية مضمونة، وأن الأمن الحقيقى للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التى تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات، تنمية حقيقية فى كافة المجالات، وبالتالى فلا تنمية بلا أمن، ولا أمن بلا تنمية، وأن التنمية والأمن وجهان لعملة واحدة، وشمل كل ذلك فى تأكيده على أن "جوهر الأمن هو التنمية"[٣٣]

وعرّف علماء السياسة الأمن وفقاً للإطار الفكرى للنظريات الواقعية والليبرالية والثورية التى يتم من خلالها النظر للمصطلح، فالنظرية الواقعية ترى بأن الدولة هى الفاعل الرئيس، وهى تتحرك وفق إدراكها للمحافظة على أمنها، مما يقتضى الاستحواذ على القوة واستخدامها عند اللزوم، وبالتالى فإن الأمن المستهدف هو أمن الدولة الذى يحقق التماسك الاجتماعى والاستقرار السياسى للدولة، أما النظرية الليبرالية فهى ترفض فكرة أن الدولة هى الفاعل الوحيد فى العلاقات والدولية، وأن أمنها لا يقتصر على البعد العسكرى فحسب، بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية، وتسعى النظرية الثورية إلى تغير النظام وليس إصلاحه؛ باعتبار ذلك وسيلة ضرورية للقضاء على الظلم[٣٤]

ومن أحدث تعريفات الأمن وأكثرها تداولاً تعريف بارى بوزان أبرز المختصين فى الدراسات الأمنية، بأنه: " العمل على التحرر من التهديد "، وهذا التعريف قد يكون تبسيطاً لتعريف أرنولد ولفرز عام 1952والذى نال نوعاً من الإجماع بين الدارسين، حيث رأى أن: " الأمن موضوعياً مرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وبمعنى ذاتى فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم، وهى تتمثل ببقاء الدولة، الاستقلال الوطنى، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادى، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية "[٣٥]

وقد وجد ولفرز أن للأمن بعدين: بعداً موضوعيا، هو حماية القيم، وبعداً ذاتياً، هو غياب الخوف على تلك القيم من أى هجوم، وأنه يعنى فى النهاية: " غياب شر عدم الأمن، وأن زيادة الأمن أو تناقصه مرتبطان بقدرة الدولة على ردع الهجوم أو هزيمته "[٣٦]

وهناك شبه إجماع على غموض مفهوم الأمن، وصعوبة وضع تعريف دقيق له، حيث نجد البعض يعتبر أن الأمن هو غياب الخطر أو التهديد بالحرب، أو غياب الخوف من تعرض قيم الدولة الأساسية للعدوان، والبعض الآخر يُعرّف الأمن بأنه قدرة الدولة على رعاية مصالحها بدون التضحية بقيمها الأساسية، ويُعتبر الأمن مقياساً للتهديدات التى يُمكن أن تتعرض لها تلك القيم الأساسية، ولأن الأمن مرتبط بفكرة السلام تحرر الإنسان من خطر العنف ودمار الحرب، تولّد ميل عند كثير من الباحثين إلى توسيع تعريف الأمن ليشمل: الخلاص من عدد كبير من التهديدات التى تقود إلى العنف مثل: الفقر والإرهاب والتدهور البيئى[٣٧]

الأمن عند علماء النفس:-

حتى يتسنى تحديد ماهية الأمن عند علماء النفس، باعتباره أحد الحاجات الإنسانية الهامة، لا بد من التعريج على مفهوم الحاجة، حيث نجد أن الحاجة عند علماء النفس وغيرهم شىء ضرورى لاستقرار الحياة نفسها، ورغم اختلاف مفهوم وتصنيف الحاجة لدى عدد من الباحثين، إلا أنها تشير عموماً إلى حالة من النقص الجسدى أو الاجتماعى أو السيكولوجى، ما يخلق نوعاً من عدم التوازن لدى الفرد، ويزول عدم التوازن إذا تم إشباع هذه الحاجة[٣٨] فالحاجة ليست الافتقار إلى شىء ما، إذ لا بد من وجود قوة دافعة محركة تحفز إلى العمل

على الإشباع[٣٩]

وذهب فرويد إلى القول بأن حاجات الإنسان من الممكن أن تُرد جميعها إلى غريزتين يشترك فيهما أفراد النوع الإنساني جميعاً، وهما: غريزة الحياة وغريزة الموت أو العدوان، حيث تستهدف الغريزة الأولى محافظة الإنسان على نفسه وعلى النوع الإنساني، ومعالمها تتضح فى الكفاح فى الحياة وفى البناء والإنشاء والخلق والتماس الطعام والجنس والمقاتلة والهروب، أما مظاهر غريزة الموت فتتضح فى الهدم والتدمير والاعتداء على الذات وعلى الغير[٤٠]

ومن الناحية الأساسية فإن الحاجات الإنسانية تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين: المجموعة الأولى وهى الحاجات الأولية أو الحاجات العضوية، أما المجموعة الثانية فهى (Primary الحاجات الثانوية (Secondary أو الحاجات النفسية والاجتماعية، وتشمل الأولى الهواء والماء والطعام والجنس والنوم، وإشباع هذه الحاجات أساسى؛ لضمان حياة الفرد، وضمان عدم انقراض الجنس البشرى. أما الحاجات الثانوية فهى أكثر صعوبة فى إشباعها من الحاجات الأساسية؛ لأنها تتعلق بنفس وداخل الإنسان، أو هى مجموعة الحاجات النفسية والاجتماعية التى يعيش بها الإنسان فى مجتمعه[٤١]

ويحتل دافع أو حاجة الأمن مراكز متقدمة، فنجد مثلاً أن إبراهام مازلو (Abraham.H.Maslow صنف الدوافع أو الاحتياجات الإنسانية وفق التالى[٤٢]:

١- احتياجات عضوية طبيعية (Physical كمثل: الماء والطعام والجنس.

٢- احتياجات الأمن والسلامة (Safety مثل: الطمأنينة والنظام والاعتماد على البيئة والمجتمع.

٣- حاجات الحب والانتماء (Belongingness مثل: الإنجاز والقبول والاستحسان والتقدير.

٤- احترام الذات.(Self- Esteem or Self

٥- التعبير عن الذات (Self Actualization or Self- Re- أو تحقيق الذات مثل: إنجاز تحقيق الذات، وتحقيق (alization الفرد لإمكانياته.

وقد رأى موری أن احتياجات الأمن والسلامة عبارة عن وسائل تعين على تحقيق الاحتياجات الأساسية الأخرى، وليست أهدافاً فى حد ذاتها، أما الدكتور مختار التهامى فذكر أن الاحتياجات الاجتماعية عبارة عن سلسلة من الاحتياجات تحتل مكانها تنازلياً على النحو التالى[٤٣]:

١- احتياجات الأمان: والتى تتمثل فى سعى الإنسان إلى التحرر من الخوف والتهديد والحرمان، الذى قد ينشأ عن اختلال الأمن، أو عن المرض، أو عند التعطل، أو الاضطهاد، أو ما شابه ذلك.

٢- احتياجات الحب.

٣- احتياجات التقدير.

٤- احتياجات تحقيق الذات.

ويذكر زيدان عبد الباقى أن الحاجات أو الدوافع التى يعمل الإنسان على إشباعها ترتب حسب التالى[٤٤]:

١- الحاجات الفسيولوجية.

٢- الحاجة إلى الأمن

٣- الحاجة إلى الانتماء والحب.

٤- الحاجة إلى الاحترام والتقدير.

٥- الحاجة إلى المعلومات.

٦- الحاجة إلى الفهم.

٧- الحاجة إلى الجمال.

٨- الحاجة إلى تحقيق الذات.

إن الأمن من الحاجات الأساسية للإنسان، وأنواعه كثيرة تتدرج فى الأهمية طبقاً لإلحاحها بالنسبة للفرد أو الجماعة، فنجد أن هناك الأمن على الحياة، وعلى العقيدة، وعلى المال، وعلى الوطن، وعلى الموروثات، فالمرض والجوع مثلاً يقوضان الأمن على الحياة، وكذلك تفعل الحوادث والاعتداءات.

ولأن مفهوم الحاجة اكتسب أبعاداً أضفتها عليه مفاهيم الوفرة والرخاء والرفاهية، فإن حاجة الإنسان للأمن والحرية بمعناها الإيجابى، غدت أكثر إلحاحاً من أى وقت آخر، فالتحرر ليس له قيمة فى ذاته، إذا لم يساعد على تحقيق الإنسان لما يريده، والحرية فى ذاتها حرية سلبية، أما الحرية لذاتها فهى إيجابية؛ لأن تحرر الإنسان هو المقدمة الضرورية لحرية الإبداع والعمل الإنسانى الخلاق، ولا يكون الإنسان منتجاً بحق إلا وهو متحرر من الضرورة والحاجة[٤٥]وعلى هذا فالتحرر من الخوف أو الحاجة إلى الأمن هو أول حاجة يسعى الإنسان إلى تطمينها بعد إشباعه لحاجاته البيولوجية الأساسية، فإذا لم يحقق الإنسان حاجته إلى الأمن تحول العالم كله فى نظره إلى عالم من الخوف والتهديد، ولن يستطيع حينها إنجاز أى حاجة ذات مستوى أكثر ارتفاعاً، كحاجات تحقيق الذات، أو حاجات

المعرفة، أو الحاجات الجمالية، لذلك نجد أن إشباع حاجة الإنسان للأمن الاجتماعى، هو تحقيق للشرط الموضوعى الأساسى للحرية الحقيقية، التى قوامها عدالة اجتماعية، وأمن سياسى واقتصادى، وأصالة ثقافية وعقلانية، وتنظيم رشيد، وهى شروط لا تتوفر فى مجتمع، لا يوفر لأعضائه إشباعاً لحاجاتهم الأساسية، ولا يعطيهم فرصة لتنمية قدراتهم، وتحقيق كل فرد لذاته، وممارسته لإرادته الحرة كانسان عاقل.

الأمن عند الفلاسفة وعلماء الاجتماع:-

للحديث عن الأمن لدى علماء الاجتماع، لا بد أولاً من توضيح أنواع المشكلات الاجتماعية التى تواجه الأفراد والمجتمعات من وجهة نظرهم، حيث تنوعت هذه المشكلات من مشكلات اجتماعية واسعة النطاق، والتى تدخل ضمن دائرة اهتمامات كل المجتمع، إلى مشكلات ضيقة تخص فئات أو شرائح بعينها من المجتمع، كما أن هناك مشكلات تتعلق بفئات ما، كالأطفال أو الشباب أو العمال، وهناك مشكلات لها علاقة بالمجالات، كالمجال الأسرى أو الصحى أو العمالى، ولا يمكن تجاهل أن هناك مشكلات اجتماعية يسببها عدم إشباع بعض الاحتياجات، وهناك مشكلات أخرى مصدرها قد يكون طبيعياً، كتلك التى تحدثها الزلازل والفيضانات، وما فى حكمها من عوامل الطبيعة القاسية.

لقد صنف كلير دراك المشكلات الاجتماعية إلى خمسة أنواع هى(٤٦)-

١- المشكلات التى تتضمن الاهتمام المتزايد، المنبثق عن الخبرة الجماهيرية، كمشكلة البطالة مثلاً.

٢- المشكلات التى تتضمن مجال اهتمام واسع المدى، وتنبثق من خلال وسائل الاتصال الجمعى، كمشكلة انحراف الأحداث.

٣- المشكلات التى تتضمن اهتمام جماعات اقتصادية خاصة يهددها المجتمع الكبير، كما هو الحال مع التنظيمات الآلية، التى تتناقض مع نظام الحوافز.

٤- المشكلات التى تتضمن اهتمام جماعات صغيرة ذات أهداف إنسانية.

٥- المشكلات التى تتضمن أنشطة جماعات الصفوة المختارة، الذين تصل إليهم المعلومات عن طريق أوضاعهم الإستراتيجية فى البناء الاجتماعى، ومن ثم يستطيعون صياغة المشكلة الاجتماعية.

وقد تم عرض تصنيف آخر للمشكلات الاجتماعية كان على النحو التالى(٤٧)-

١- مشكلات أساسية: تتعلق بعدم كفاية الخدمات المتوفرة فى المجتمع، فى إشباع الحاجات الأساسية بالنسبة لأفراد المجتمع بشكل متكامل، مثل: نقص المدارس أو المستشفيات عن الحاجة الفعلية للمجتمع.

٢- مشكلات تنظيمية: تتعلق بأن الخدمات تكون متوفرة فى مناطق معينة، بما يزيد عن حاجتها، وتقل فى مناطق أخرى عن الحاجة لها.

٣- مشكلات مرضية: كتلك المتعلقة بمظاهر الجريمة المتعددة، كالسرقة والتسول والدعارة.

٤- مشكلات مجتمعية: تتعلق بسوء العلاقات بين الجماعات المختلفة فى المجتمع، وعدم اهتمام المواطنين بمشكلاتهم، وترك أمرها للظروف.

٥- مشكلات عمرانية: تتعلق بمشكلات الإسكان والمياه والصرف الصحى.

٦- مشكلات تعليمية: لها علاقة بالتعليم والأمية.

٧- مشكلات النقل والمواصلات: وتتعلق إما بقلة المواصلات أو بدائيتها وانخفاض نسبة أجهزة الاتصال بصفة عامة، وانعدام أجهزة الاتصال الحديثة.

وعلى اختلاف هذه التصنيفات، إلا أنها تلتقى فى جوانبها مع الأمن الاجتماعى، بل أنها تعد من مهدداته، فالحوادث والمشكلات من العوامل المهمة المؤثرة فى المجتمع، والتى تتسبب فى تكوين اتجاهات جديدة للرأى العام، وقد تتسبب هذه الحوادث أو المشكلات فى تكوين رأى عام مؤقت، كما فى حالة ظهور مشكلة على الأجور بين العمال وأصحاب العمل، وما يميّز هذا النوع من الرأى العام أنه يزول بزوال المشكلة، وقد تتسبب فى تكوين رأى عام دائم نسبياً، كالأزمات السياسية والاقتصادية والزلازل والأوبئة، وما فى حكمها، مثل هذه العوامل تسهم فى خلق وتوجيه الرأى العام؛ لتأثيرها ليس فقط على شكل المعتقدات والقيم، وترتيب الأولويات، ومستوى الإشباع فى المجتمع، بل لإعطائها للفرد أسساً تتسم بالعقلانية، لتبرير الرأى العام، وتوفير ادراكات جديدة، يترتب عليها استجابات جديدة(٤٨)

لذلك نجد أن الحاجة للأمن الاجتماعى حاجة أساسية، بل حق أساسى من حقوق الإنسان، ويتوقف على إشباع حاجة الإنسان للأمن والاستقرار والسلام الاجتماعيين، وكذلك

التوازن النفسى والعصبى، ويتوقف عليها بناء الدول والمجتمعات. ولقد عبّر الكثير من فلاسفة وعلماء الاجتماع عن رؤيتهم لبناء المجتمع السليم، ولم يستثنوا الأمن كضرورة لوجود هذا المجتمع، منهم على سبيل المثال: أفلاطون وأرسطو والفارابى وابن مسكويه والماوردى وابن خلدون وروسو ودوركهايم، وكل هؤلاء وغيرهم مجمعون على طبيعة الإنسان الاجتماعية والمدنية، وعلى وجوب تنظيم الحياة المدنية، بصورة تتكامل مع الأدوار، فتنعم المدينة بالأمن والسعادة[٤٩]فنجد أن معالم المدينة لدى أفلاطون تكون جامعة لفئات من الناس، يتعايشون ضمن جمهورية قائمة على مقومات ومؤسسات إدارية ودفاعية وإنتاجية، وبرزت مع هذه الجمهورية حاجة هؤلاء الناس للأمن فى داخلها، والسلام مع الآخرين، فكانت المؤسسة العسكرية هى الحامية لهذا الأمن والسلام، كما برزت الحاجة إلى توزيع العمل ضمن المدينة، وتوزيع المسئوليات والوظائف، وبالتالى فإن جمهورية أفلاطون جاءت لتبلور الحياة الآمنة والمنتجة والمزدهرة فى المدينة الفاضلة السعيدة، المنظمة تنظيماً داخلياً، محوره تأمين الفضيلة والعدالة بشكل يتأمن معها الخير العام، وقد لخص أفلاطون دور المدينة فى ثلاثة أدوار: الإدارة- الإنتاج- الدفاع.

ورأى أرسطو فى المدينة أرقى المجتمعات؛ بجمعها للناس المتآلفين فيما بينهم، وبإعطائها لهم فرص بلوغ الكمال فى العقل والأخلاق، بعد أن تكون قد وفرت لهم سبل العيش والتعاون بفضل إشراف حكامها، واهتمامهم برعيتهم، وذكر بأن للدولة وظيفتين هما: توفر أسباب الحياة المادية وتحقيق السعادة، وأن لها مقومات أدبية هى الثقافة والتعليم والاستقرار والأمن والسلام، لذلك فإنه دعا إلى تحقيق الاعتدال فى توزيع الثروة وطالب بتحقيق العدل الاجتماعى. وأوضح أرسطو أن التفاوت الاجتماعى فى الغنى الفاحش أو الفقر الشديد سيؤدى لا محالة إلى عدم الاستقرار فى المجتمع[٥٠]

ويقول ابن خلدون فى مقدمته " أن أمن الجماعة المسلمة فى دار الإسلام وصيانة النظام العام الذى نستمتع فى ظله بالأمان ونزاول نشاط الخير فى طمأنينة وذلك كله ضرورى وأمن الأفراد لا يتحقق إلا به "[٥١]وبالتالى فإنه بيّن العلاقة بين الانحلال أو الاختلال الأمنى والتدهور الاقتصادى وانهيار الدولة، كما قال " اعلم أن العدوان على الناس فى أموالهم ذاهب بآمالهم فى تحصيلها واكتسابها، انقبضت أيديهم عن السعى فى ذلك، وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعى فى الاكتساب، فإذا كان الاعتداء كثيراً عاماً فى جميع أبواب المعاش كان القعود من الكسب كذلك، لذهابه بالآمال جملة بدخوله من جميع أبوابها، وإن كان الاعتداء يسيراً كان الانقباض عن الكسب على نسبته "[٥٢]

لقد رأى ابن خلدون فى مصطلح الأمن مرادفاً لمصطلح العمران، الذى يشمل كل مناحى الرسالة الإنسانية، وسائر أصناف الأمانة التى حملها الإنسان عندما استخلفه الله سبحانه وتعالى لعمارة هذا الوجود، مشيراً إلى الارتباط بين التقدم والرفاهية والتنمية، وبين استقرار الدولة ونمو حضارتها، الذى يصاحبها شيوع الأمن والاستقرار، أما إذا انهارت الدولة ولم تعد تقوم بوظائفها من خلال أفرادها، فإنه تعم حالة من الفوضى والانحلال، وتنتهى الدولة ومعها الحضارة[٥٣]

واتبع الفارابى نفس المنهج الأفلاطونى فى انطلاقه من دراسة النفس البشرية، وصولاً إلى المجتمع الصالح، مؤكداً على احتياج الإنسان لغيره للوصول إلى غاياته، حيث المدينة الفاضلة فى نظره تنعقد باجتماع عاملى التعاضد والتعاون بين أفرادها، وبالتالى فإن من نتائج التعاون والتعاضد توفر الأمن فى المدينة.

وتبلورت لدى أبو الحسن الماوردى معالم النظرية العامة للأمن الاجتماعى، من خلال حرصه على تنمية مواهب الفرد، حيث يرى أن لا صلاح للمدينة بدون صلاح الفرد، الذى لا يتأتى إلا بتوافر العيش الكريم والتعلم والأخلاق والدين، وذكر أن صلاح الدنيا معتبر من وجهين: أولهما ما ينتظم من أمور جملتها، والثانى ما يصلح به حال كل واحد من أهلها، فهما شيئان لا صلاح لأحدهما إلا بصاحبه، وحدد أبو الحسن ما تصلح به الدنيا والإنسان فى ستة أشياء: (دين متبع- سلطان قاهر- عدل شامل- أمن عام- خصب دائم- أمل فسيح)، وخلص إلى أنه إذا التأمت هذه الشروط ساد الأمن فى المدينة، فأمن الإنسان على نفسه، وأمن المجتمع على كيانه، وكل منهما مرتبط بالآخر[٥٤]

أما أبو حامد الغزالى فقد أشار إلى الركائز الأساسية التى يتحقق من خلالها الأمن الاجتماعى للإنسان فى قوله: أن نظام الدين لا يُحصل إلا بنظام الدنيا، فنظام الدين بالمعرفة والعبادة لا يتوصل إليهما إلا بصحة البدن وبقاء الحياة وسلامة قدر

الحاجات من الكسوة والمسكن والأقوات والأمن وغيرها، قائلاً: (ولعمرى أن من أصبح آمناً فى سربه معافى فى بدنه وله قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها)[٥٥]وقد أشار الغزالى لوظائف الدولة المتمثلة فى: تحقيق الأمن والطمأنينة باعتبارها من أسباب الاستقرار النفسى للأفراد، وتحقيق العدل ورفع الظلم عن الأفراد، وتحقيق حياة أفضل فى الدنيا والآخرة، حيث رأى الغزالى أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار النفسى إلا بضرورة استتباب الأمن، حتى تبرز صورة الأمن والاطمئنان لدى الأفراد والجماعات[٥٦]

ورأى جان جاك روسو فى كتابه العقد الاجتماعى أن السلطة التى تنظم حياة الناس لا يمكن أن تأتى من الخارج، وأن انعدام الأمن والطمأنينة هو ما خلق الحاجة إلى إيجاد نظام المجتمع المدنى، الذى لا يتكامل إلا بحماية حقوق أعضائه، ويكون فيه الإنسان حراً فى تحديد مصيره، طالما أنه يوجه أفعاله طبقاً للقانون الذى اشترك فى وضعه، فأصبح مصدر السلطة القوى الاجتماعية التى تُعبّر عن إرادة أفرادها[٥٧] وارتبط مفهوم الأمن فى نظرية العقد بالأمن العام، أو حماية الفرد من أى اعتداء يعرض سلامته وسلامة ممتلكاته للخطر، حيث ذكر أن الناس يتنازلون ويغتربون عن حقوقهم نتيجة لانعدام أمنهم، فالاغتراب مع أمن وحرية مقيدة هو بديل الحرية المطلقة مع انعدام الأمن.

لقد أرست أعمال الفلاسفة والمفكرين إضافة إلى ما تم من مواثيق وإعلانات دولية الأسس النظرية للأمن الاجتماعى، فى كل دولة من دول العالم، من خلال تنظيم المدن والحياة الاجتماعية فيها، وتنمية الفضيلة والدعائم الخلقية، وتكريس حق الطفل بالتربية والتعليم والثقافة، وضمان العمل والتوظيف والتثقيف والإعلام والإرشاد والضمان الاجتماعى والضمان الصحى الجسدى والعقلى وحرية القول والعمل والتنقل وضمان الشيخوخة، وكل هذا يشكل الإطار العملى الذى يجب أن تقوم ضمنه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لإرساء قواعد لأمن المواطن ومجتمعه.

إن فى الإمكان اعتبار أن الأمن بمفهومه الشامل هو عملية اجتماعية واعية وموجهة، وأنها مستمرة ومتجددة ومتطورة؛ لأنها تعبر عن احتياجات المجتمع المتزايدة والتى تساهم فيها كل قطاعاته، أما كونها موجهة فيعنى أنها ترمى لتحقيق أهداف حفظ التوازن الاجتماعى؛ لضمان مسار عملية التطور الحضارى للوصول إلى الرقى الإنسانى، وعلى مهام الأمن يتوقف كل انجاز، بل إن الأمن هو الأساس لكل انجاز حضارى، وبالتالى فإن الأمن معنى شامل لكل ما من شأنه إخافة الناس، على أنفسهم وأبدانهم وأموالهم ودينهم وعقولهم واتجاهاتهم الفكرية وأعراضهم، والإخلال بواحدة من هذه القيم يكون جريمة بحق من وقع عليه الانحراف، فللأمن البشرى بذلك جانبان رئيسيان هما:- الأمن من التهديدات المزمنة، كالجوع والمرض والقمع من ناحية، والحماية من الاضطرابات التى تؤثر سلباً على أنماط الحياة اليومية فى مجالى المنزل والعمل من ناحية أخرى[٥٨]

وقد سبق لوزير الخارجية الأمريكى الأسبق روبرت ماكنمارا أن تناول ذلك فى كتابه (جوهر الأمن)- (The essences of se-curity) والذى اعتبر فيه أن الفقر والتخلف هما 1968عام جذور العصيان والغليان فى النصف الجنوبى من الكرة الأرضية، حيث يؤدى الفقر إلى التوتر والثورة الداخلية والعنف والتطرف، ويرى أن الفقر يضر بالأمن القومى، وقد وصل ماكنمارا إلى أن "الأمن يعنى التنمية "، ومن دون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن[٥٩]

إن القيم الليبرالية السابقة فى الغرب كانت قائمة على أن (أمن الدولة) إنما يعنى (أمن المواطن) بشكل أو بآخر، مع أن فكرة (أمن المواطن) ارتبطت تاريخياً بأمن ما يمتلكه هذا المواطن وتأمينه وممتلكاته من التعرض للخطر، وبالتالى فإن (أمن المواطن) مرادف (لأمن الملكية الفردية)، وعلى هذا فإن الأمن يتوافر فقط لمن يملك، لا لكل المواطنين، أما الآن وفى ظل إعلاء شأن حقوق الإنسان وظهور مفاهيم عدة أبرزها الأمن الاجتماعى، لم يعد من الممكن قصر الأمن على أمن المواطنين فقط، فقد أصبح للأمن مفهوماً اجتماعياً، باعتباره أحد مقتضيات حقوق الإنسان، وارتبط بذلك بحق الإنسان فى الحياة، ضد كل ما يتهدد حياته فى غذائه ومائه ونقاء الجو الذى يستنشقه وكل صور التلوث، وبالتالى فإن سبيل توفير الأمن للفرد -أياً كان -لا يتحقق إلا بتوفير الأمن الاجتماعى بمفهومه الشامل لأفراد المجتمع جميعا[٦٠]

أبعاد ومقومات الأمن:-

أ- أبعاد الأمن:

لم يعد مفهوم الأمن بمعناه الشامل يقتصر على الوقاية من الجريمة وضبط المجرمين وتطبيق الأنظمة والقوانين، ولكنه

تعدى ذلك ليشتمل على جوانب وأبعاد جديدة لم تكن الأجهزة المنية تُشارك فيها من قبل، أملتها ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى العصر الحديث، وظهرت أبعاد جديدة لهذا المفهوم، ومن ذلك: الأمن الفكرى والأمن النفسى والأمن الصناعى والأمن الغذائى والأمن البيئى والأمن الصحى وغيرها، وغالباً ما تتركز هذه الأبعاد فى خمس هى:

- ضرورة حماية النفس بتأكيد حق الحياة، وحق الإنسان فى عدم الاعتداء على جسمه أو نفسه دون حق.
- ضرورة حفظ العقل، للتمييز بين الخير والشر، وللتفريق بين الطيب والخبيث، والحق والباطل، وغالباً ما يكون حفظ العقل وحمايته بعدم تعاطى الخمور والمخدرات.
- ضرورة حفظ المال، ومنع الاعتداء عليه، والسعى إلى تنميته وصيانته، والبعد به عن كافة أشكال الأمراض الاجتماعية، التى تؤدى إلى ارتفاع الأسعار والكساد والبطالة وزيادة معدل الجريمة..الخ.
- حماية العرض، خاصة وأن الأسرة هى أساس المجتمع، وهى مصدر الاستقرار والأمن الاجتماعى والنفسى والمادى، وهى التى تحفظ الهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمع، وبالتالى وجب حمايتها وحماية عرضها من جرائم كالزنا.
- الحفاظ على العقيدة، ذلك أن التدين صفة أو خاصية تميّز الإنسان عن غيره من المخلوقات، لذلك لا بد من توفير حرية العقيدة، وأداء الشعائر للأفراد.

ومن الممكن التمييز بين مجموعة من أبعاد الأمن، والتى غالباً ما تتراوح ما بين:-

١- أمن الفرد: أى الحالة التى يشعر فيها الفرد بالاستقرار والسكينة، وتتميز بمظهرين: أولهما مادى، فالفرد يعيش فى استقرار من ناحية السكن والرزق، والتوافق مع غيره دونما خوف أو تهديد على نفسه أو ماله، أما المظهر الثانى فمعنوى، قائم على السكينة العامة، أو شعور الفرد بالأهمية والقيمة لنفسه.

٢- أمن المجتمع: وتضطلع بهذا الأمن السلطة فى حدود نظامها القانونى، من خلال جهود منظمة تبذل لإشباع دوافع الأفراد فى الجماعة ورد العدوان عنهم، وهذا البعد يتجاوز الدور الذى تقوم به أجهزة الشرطة، ليمتد إلى كافة المجالات الترشيدية والتقويمية للسلوك الفردى والاجتماعى، وبالتالى فإن أجهزة الخدمات المختلفة فى الدولة تلعب فيه أدواراً متفاوتة.

٣- الأمن الداخلى: وهى مجموعة من الجهود والإجراءات التى تتخذها الدولة بغية تأمين استقرار المجتمع، وهذه الإجراءات تكون وقائية وعقابية ترمى إلى حماية الدولة والمجتمع من أى تهديدات داخلية أو خارجية، وتعمل على تهيئة الظروف والعوامل الكفيلة بتعميق الشعور بالأمن لدى أفراد المجتمع.

٤- الأمن القومى: ويشمل هذا الأمن أمن الدولة الداخلى والخارجى، بحيث تجاوز المفهوم الضيق للبعد العسكرى التى تم التركيز عليه قديماً، ليشمل تأمين الدولة والمجتمع ضد كل الأخطار التى تهددها داخلياً وخارجياً، فى كل المجالات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهناك من حدد هذه الأبعاد كالتالى(٦١)-

١- البعد الاقتصادى: أى توفير مستوى معاشى جيد، وتحقيق العدالة فى توزيع الدخول، وتحقيق التنمية المتوازية.

٢- البعد السياسى: أى ضمان حقوق وحريات الأفراد، والدفاع عنها.

٣- البعد الاجتماعى: أى توفير الرعاية الصحية والتربوية والتعليمية والثقافية.

كما تم تحديد هذه الأبعاد كالتالى:- الأمن الإنسانى- الأمن البشرى- الأمن السياسى- الأمن الاقتصادى- الأمن الاجتماعى- الأمن الثقافى- الأمن القومى، وقد عرض تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009سبعة أبعاد لأمن الإنسان هى(٦٢)-

الأمن الاقتصادى: الذى يتهدده الفقر.
- الأمن الغذائى: الذى يتهدده الجوع والمجاعة.
- الأمن الصحى: الذى يتهدده أشكال الأذى والمرض.
- الأمن البيئى: الذى يتهدده التلوث والتدهور البيئى.
- الأمن الشخصى: الذى يتهدده الجريمة والعنف.
- الأمن السياسى: الذى يتهدده القمع السياسى.
- الأمن الاجتماعى: الذى يتهدده النزاع الاجتماعى أو الإثنى أو العرقى.

ونلاحظ هنا قصور بُعد الأمن الاجتماعى، بحيث قلصت أخطاره لمهددات التعصب أو العرقية فقط، مما وضعه فى إطار ضيق ومحدود.

ب- مقومات الأمن:-

إن خلق أجواء من الطمأنينة تدفع بالإنسان للاستقرار والهدوء، بحيث يطمئن على حياته، وينطلق ليبدع وينتج، وفى حال العكس فإن كل مساس بسلامة الإنسان أو عرضه أو شرفه أو ممتلكاته، سواء اتصل منها بكيانه المادى أو المعنوى، سيشعره بالخوف والفزع بسبب الخطر والضرر، كما وأنه عندما يضطرب ميزان الأمن ويختل النظام، فإن جميع نواحى الحياة تتأثر، فتسود الفوضى ويحل الخوف والاضطراب، وترتفع معدلات الجريمة والسلوك المنحرف، ما يؤدى إلى توقف حركة البناء وعجلة الإنتاج، ويضطر الناس للهجرة مع رؤوس أموالهم إلى مجتمعات أكثر أمناً، ولذلك كان الأمن أساساً للتنمية، وقد ذكر عباس أبو شامة أن أخطر ما فى مفهوم الأمن هو الإحساس بالأمن نفسه، " فليس الأمن أجهزة وإمكانات لمكافحة مسببات عدم الاطمئنان ومؤسسات للعقاب والإصلاح فقط، ولكن فى المقام الأول فإن الإحساس بعدم الأمن هو أخطر ما يصيب الإنسان "[٦٣]وعلى هذا فإن الأمن- خاصة منه الأمن الاجتماعى - لا يتحقق دون وجود مقومات أو ركائز أساسية تدعم وجوده، من أهمها[٦٤]

١- الإحساس بالتماسك والتعاطف والانتماء لأفراد الوطن أو المجتمع الواحد.

٢- التوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية ودينية واحدة.

٣- الاستقرار السياسى.

٤- ضرورة توافر الأمن المعيشى والاقتصادى والحياتى.

٥- ضمان سلامة الأرواح والأعراض والممتلكات من كل خطر أو ضرر، بتوفر أجهزة الأمن والشرطة؛ لتأمين العدالة الاجتماعية والطمأنينة والنمو والازدهار، فى الميادين الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

٦- توفر الجهاز القضائى العادل والقادر على تطبيق القوانين والأنظمة التشريعية، بما فيه توفر المؤسسات العقابية والإصلاحية؛ لإعادة تأهيل المحكوم عليهم مهنيا واجتماعياً.

٧- التسامح تجاه من صلح من المنحرفين، حتى يكون فى هذا حافزاً لترك الانحراف والانخراط من جديد فى المجتمع.

٨- توفر المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الخيرية، التى تصرف وقتاً وجهداً فى سبيل تأمين المؤسسات والخدمات الاجتماعية.

فتوفر التماسك بين أفراد المجتمع يُشعر كل منهم بالانتماء، وهو الركن الأساسى فى الحياة الاجتماعية، بحيث يؤلف الفرد مع مجتمعه أو وطنه وحدة عضوية حية، تتفاعل فيما بينها وتترابط فى ألفة جامعة، ويتوافق كل أفراد المجتمع على مبادئ سلوكية وأخلاقية واجتماعية واحدة، ويتمثل الاستقرار السياسى فى حكم عادل واع يرعى شئون المواطنين، ويعمل على توفير أسباب الطمأنينة والاستقرار الأمنى والمعيشى لهم، والاستقرار السياسى قائم على توفر حياة عامة لها مبادئ دستورية، تضمن تمتع الأفراد والمواطنون بحقوقهم الأساسية، فى ظل أنظمة وقوانين تعمل على تطبيقها أجهزة حكم قادرة، تتيح حرية ممارسة هذه الحقوق، ويتم الاستقرار السياسى متى أدرك المواطن ما عليه من واجبات ومتطلبات وما له من حقوق.

كما أن الأمن المعيشى والحياتى والاقتصادى من مقومات الأمن الاجتماعى، حيث يعنى الأمن المعيشى العيش فى بيئة ومجتمع فيه يتوفر الغذاء والكساء للفرد، كى يؤمن سد حاجاته الأساسية، وتوفر أسباب الحياة السليمة الخالية من الأمراض والتلوث، وتوفر فرص العمل، وتأمين حد أدنى من التغذية والكساء شرط أساسى من شروط انتظام حياة الأفراد، الداعمة بالتالى لانتظام مجتمعهم، أما الأمن الحياتى فيفترض توفر بيئة طبيعية، يعيش فيها الفرد متمتعاً بالضمانات الصحية الحافظة لكيانه، مما يعنى توفر مناخ طبيعى سليم وبيئة طبيعية محفوظة من التلوث، ومن الصعب تصور وجود استقرار يقوم عليه أمن اجتماعى، فى وجود خطر أو تهديد على صحة الإنسان وغذائه وهوائه ومائه بسبب التلوث، وتحتل الصحة الجسدية والعقلية مكانة هامة ضمن اهتمامات العالم، فيشير أحد التقارير عن وضع الأطفال فى العالم إلى أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لعام 2002حسب مصادر اليونيسيف بلغ (107حالة لكل (1000طفل، والأطفال فى عمر أقل من سنة بلغت (79حالة لكل (1000طفل، ونتيجة لانتشار الفقر وسوء التغذية فإن (46%من الأطفال يعانون من نقص الوزن المتوسط والحاد، و (13%)منهم يعانون من الهزال، ويعانى من التقزم المتوسط والحاد[٦٥]وتساهم تطورات البيئة (52%) الصحية وكذلك السيطرة على بعض الآفات المرضية فى حدوث تقدم ملحوظ فى متوسط الأعمار.

ولا يعمل الأمن الاقتصادى على تحقيق وتأمين الرزق وإمكانيات العمل فقط، بل ويساهم فى تنمية إدراك الإنسان لإمكانياته الإنتاجية، ولمهاراته المهنية، وكيفية توظيفها

واستعمالها، وغنى عن القول أنه فى حال افتقاد فرص العمل والإنتاج لسد الحاجات، فإنه لن يتحقق أمن اقتصادى أو أمن اجتماعى، والبطالة وعدم توافر فرص للعمل تؤدى إلى الاتجاه نحو مصادر للدخل بطرق غير مشروعة، تكون بوابة للجريمة والانحراف، تعبيراً عن الرفض للحرمان والقلق والاضطراب.

وفى سبيل تلبية حاجات المواطنين، لا بد من توفر أجهزة مختصة، يقوم كل منها بدوره، فأجهزة الأمن مثلاً هى العين الساهرة على أمن وسلامة حياة وممتلكات الأفراد، كذلك الوقوف بينهم وبين الانحراف، أو ملاحقتهم عند ارتكابهم لجريمة ما، عقاباً وإصلاحاً لهم ولغيرهم، والثقة بأجهزة الأمن والشرطة عامل إيجابى مهم، وعامل رادع لكل من يفكر فى اختراق الأمن، وكذلك الحال مع توفر الجهاز القضائى، الذى يعمل على تطبيق القوانين والأنظمة، ويقوم بالدور الوقائى والإصلاحى فى المجتمع، إن القضاء القادر والعادل ركن من أركان الأمن الاجتماعى، يشعر الفرد بوجوده ويطمئن لعدالته، ويؤازر الجهاز الإصلاحى المتمثل فى السجن أو دار الإصلاح مهمة القضاء، فى اتخاذ التدابير الإصلاحية التى يقررها بحق المذنبين والمنحرفين والخارجين على النظم والقوانين، لكن هذا العمل يبقى دون فائدة إذا لم يتوفر التسامح تجاه من صلح من المنحرفين، وفتح المجال أمامهم للاندماج فى المجتمع، فإذا شعر هؤلاء بأن مجتمعهم لم يعد يتقبلهم، أو يعاملهم معاملة مشينة، فإن النتيجة تكون غالباً فى ازدياد الاغتراب فى أنفسهم عن المجتمع، وتقاربهم أكثر من مجتمع الجريمة والمجرمين، وبالتالى الميل أكثر من ذى قبل نحو مواصلة الانحراف الإجرامى.

إن تأمين الأمن الاجتماعى يستوجب العمل على المقومات والأسس التى يقوم عليها، بحيث لا يتم التركيز على إحداها دون الأخرى، ضماناً لإقامة التوازن بين مختلف وحداتها، فلقد سعى الإنسان منذ لحظة وجوده على وجه الأرض لتحقيق الأمن والأمان لنفسه، ولمجتمعه المحلى ومجتمعه الكبير، سواء كان ذلك باحتمائه بالكهوف والمغارات أو باعتلائه للأشجار هرباً من الوحوش الضارية، أو بانضوائه تحت لواء الجماعة (الأسرة- العشيرة- القبيلة)، كما كان من أولى اهتمامات الدولة منذ بداياتها الأولى توفير الأمن الداخلى والأمن الخارجى والفصل فى المنازعات، ولذا قيل قديماً أن مهمة الدولة تنحصر فى أمرين هما: عمران البلاد وأمن العباد(٦٦)

ولنا أن نشير إلى نقاط معينة تحدد مقومات الأمن الاجتماعى وتتلاقى مع ما سبق ذكره، وتشير إلى توفير:

- حد أدنى من التنمية، فهدف التنمية البشرية هو خلق بيئة يستطيع من خلالها الأفراد تنمية قدراتهم، طبقاً لاحتياجاتهم واهتماماتهم المختلفة، وهو ما يحررهم من العوز والحاجة، ومن ثم تحقيق الأمن لهم.

- الأمن الصحى، بلوغ أرقى مستوى للصحة يعتبر من أهم الأهداف الاجتماعية، وتحقيق هذا الهدف يحتم بذل الجهود من جانب القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية مع القطاع الصحى، وعلى اعتبار أن الصحة جزء متمم للتنمية الشاملة، فإن الطاقات المتولدة من تحسين الصحة، وتوفير الخدمات الصحية، يجب أن توجه لدعم التنمية والعمل على استمرارها.

- الأمن الاقتصادى، لا يمكن أن يتحقق أمن الإنسان والمجتمع ما لم يتوافر للإنسان الأمن الاقتصادى، لأن سد الحاجات الأساسية عند الناس يساهم فى تحقيق الكرامة والحرية للإنسان، ويبرز ذلك فى توفر فرص العمل والمسكن الملائم والعيش المستقر.

- الأمن البيئى، تتيح البيئة للإنسان التمتع بصحة جيدة، فى حال كانت نظيفة وآمنة وخالية من التلوث، أما عند حدوث العكس فإن أضرار تلوث البيئة تؤدى للأمراض، وتراجع مستويات القدرة على الإبداع والإنتاجية وزيادة الدخل، ويشمل الأمن البيئى الماء الصالح للشرب، والشروط الصحية لتصريف المياه، ومحاربة أشكال التلوث المائى والهوائى.

- العقيدة الدينية، تبدو أهمية الدين فى تحقيق الأمن، من خلال تدعيمه للقيم الإيجابية لدى الأفراد، والابتعاد عن العادات السيئة، وعن عمل الفواحش والمنكرات والاعتداء وغير ذلك من سىء الأقوال والأفعال.

- الأمن المجتمعى، أى وجود التماسك بين أفراد المجتمع والشعور بالانتماء إلى الوطن والمجتمع، وشعور الأفراد بالانتماء للمجتمع الذى يعيشون فيه، يجعلهم يشعرون بالطمأنينة والأمن، أما عدم الانتماء فيجعلهم مهمّشين فى مجتمعهم، ما يؤدى إلى خلق مواقف وأفعال مضادة للمجتمع، كالتطرف والانحراف.

- الأمن الغذائى، يرتبط الأمن الغذائى بالأمن الاجتماعى، إذ أن من أساسيات وأركان تحقيق الأمن الاجتماعى لدى أى مجتمع، هو مدى قدرته على توفير الغذاء اللازم، والملائم

صحياً لأفراده، بحيث تتحقق عناصر الأمن الغذائى، المتمثلة فى: توفر حد أدنى من الأغذية الأساسية وضمان استمرارية هذا الحد، وتوافر القدرة الشرائية لجميع أفراد المجتمع، لشراء ما يلزم من غذاء.

- الأمن السياسى، تعميق المبادئ والممارسات الديمقراطية يخفف من التهديدات الواقعة على الأمن الإنسانى، وبالتالى فوجود نظام سياسى ديمقراطى يدعمه النمو الاقتصادى يحمى ويمكن الناس من احترام المبادئ الديمقراطية لتحقيق أمن الإنسان والتنمية.

- التعليم، يلعب التعليم دوراً أساسياً فى تحقيق التنمية بمعناها الشامل، فالتعليم يؤدى لتمكين الناس من تحسين مستوى حياتهم، ومعرفة حقوقهم والمطالبة بها، ومن الدفاع عن أمنهم الشخصى وأمن مجتمعاتهم.

- الأمن الشخصى، غالباً ما يتمثل الأمن الشخصى فى أمن الناس على أنفسهم من جميع أنواع العنف، خاصة العنف البدنى، والذى قد تكمن أسبابه فى الأمية والبطالة والفقر.

ولقد حدد بارى بوزان خمسة أبعاد أساسية للأمن هى:-

١- الأمن العسكرى: ويخص الهجوم المسلح والقدرات الدفاعية.

٢- الأمن السياسى: ويشمل الاستقرار التنظيمى للدول، ونظم الحكومات، والأيديولوجيات التى تستمد منها شرعيتها.

٣- الأمن الاقتصادى: ويخص الموارد المالية، للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

٤- الأمن الاجتماعى: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها فى اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد، فى إطار شروط مقبولة لتطورها.

٥- الأمن البيئى: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوى المحلى أو الكونى، كعامل أساسى تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

والملاحظ اقتصار الأمن الاجتماعى لدى بوزان على مفاهيم تتعلق بالثقافة والهوية والعادات والتقاليد، دون الخوض فى المشكلات والاحتياجات اليومية المؤثرة فى المجتمع، وبهذا يكون قد ضيّق مفهوم الأمن الاجتماعى، وحصره فى بُعد واحد.

ولقد حدثت بفعل العولمة تحولات فى مفهوم الأمن والمشهد الأمنى العالمى، وأبرزها كان تحولات القوة، التى تعدت العامل العسكرى إلى التكنولوجيا والتعليم والنمو الاقتصادى والمعلومات، حتى أن الأمن أصبح يصنّف إما كأمن ليّن، ويعنى التهديدات غير المباشرة أو التهديدات غير العسكرية مثل: عدم الاستقرار، التطرف، الإرهاب، التهريب، المخدرات، الهجرة غير المشروعة، الجريمة المنظمة، أو يصنف كأمن صلب، ويقصد به التهديدات المباشرة أو التهديدات العسكرية[٦٧] وفى كلتا الحالتين فهو مؤثر على الأمن الاجتماعى.

واستفادت دول العالم -على اختلاف مذاهبها السياسية - من التعاون الكبير فيما بينها، لتتحول من مذهب الدول الحارسة (Etat-Gandarmالتى يقتصر دورها على منع الجرائم وتحقيق الأمن بمفهومه الضيق، إلى مذهب الدول الحانية (Etat-Povidenceأو دولة الرفاهية، التى تقوم على تحقيق الخير العام، واتجاهها إلى التدخل فى مجالات جديدة، كانت وقفاً على النشاط الخاص، وشاع مصطلح الدولة الحانية أو دولة الرفاهية بين الدول التى تسعى لتقديم خدمات عديدة للأفراد بعيدة عن وظيفة الأمن بمعناه الضيق[٦٨]

مفاهيم معاصرة للأمن الاجتماعى:

لا شك أن الرؤى تتداخل فى تحديد ماهية الأمن الاجتماعى وحدوده؛ بسبب تعدد منطلقات تعريف مفهوم الأمن وتباينها، ما بين لغوية واصطلاحية ودينية واجتماعية، حيث تبرز العديد من التداخلات بين الأمن الوطنى (القومى) والأمن الإنسانى والأمن الاجتماعى، ولكنها تلتقى حول مبدأ الضرورة والحاجة، من حيث التكامل، وتتوزع فى حقول دراسية بين علم الاجتماع والعلوم السياسية، لتأخذ طريقها بالتوازى مع الدراسات الإستراتيجية والاقتصادية؛ لارتباطها بحياة الإنسان وتعدد حاجاته.

ويُشكّل الأمن الاجتماعى بمختلف مفاهيمه ضرورة ملازمة للمجتمع، مهما كان ومهما اختلف حجمه ومكانته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبصرف النظر عن التغيرات الدراماتيكية التى حصلت وتحصل، على شتى الأصعدة: السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها فى المجتمع، فالأمن الاجتماعى حاجة ضرورية ملحة لأى مجتمع؛ ذلك أنه يتعلق بحياة جميع أبناء المجتمع بكافة شرائحه وأطيافه، على الصعيد الأمنى والسياسى والاجتماعى والتربوى والدينى والثقافى والاقتصادى والصحى.

ويُعد الأمن الاجتماعى أحد أهم القضايا الأساسية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنسق القيمى السائد، وما يحيط بهذا النسق

من أفكار ومفاهيم وتصورات، وما ينجم عنه من عادات وتقاليد، تمثل النسيج الاجتماعى الذى يعمل على تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعى، لذلك يرى البعض بإمكانية النظر للأمن الاجتماعى على أنه: حالة تنطلق من الشعور بالانتماء، وتستند إلى الاستقرار، وتستمد مقوماتها من النظام[٦٩]

وقد تم التأكيد على أهمية الأمن الاجتماعى بوصفه من أهم حاجات الإنسان الاجتماعية، كما أنه من أهم ضمانات استقرار المجتمع ونموه، ويؤدى غيابه أو تدنى مستواه إلى عدد من المشكلات التى يصعب السيطرة عليها، ما لم تدعم مقومات الأمن الاجتماعى، ولعل هذا ما دعا بالمفكرين، خاصة منهم علماء الاجتماع إلى الاهتمام بقضايا الإنسان، واعتبار أن قضية الأمن الاجتماعى هى الأكثر إلحاحاً منها فى العصر الحالى؛ نظراً لتنوع المخاطر وتفاقمها[٧٠]وبالتالى توفير عوامل معينة لتحقيق التنمية الإنسانية والبشرية والاجتماعية والاقتصادية، أى بمعنى التنمية الشاملة والمستدامة، من حيث ضرورة توفير الأمن وتوسيع قاعدة العمالة ومحاربة البطالة، وتوفير البيئة السياسية والتشريعية، وإدماج الفئات الضعيفة بما فيها المرأة والمعاقين والمسنين ومحدودة الدخل، ومن لا راعى لهم فى المجتمع.

ولعل من الملاحظ صياغة العلماء لمجموعات من التعريفات لمفهوم الأمن الاجتماعى، الأمر الذى ساهم فى تداخل المفاهيم والمصطلحات فى تحديد ماهيته وحدوده، فنجد مثلاً تداخلاً بين الأمن الوطنى والقومى والأمن الإنسانى والأمن الاجتماعى، لكنها تلتقى حول مبدأ الضرورة والحاجة، من حيث التكامل، وتتوزع فى حقول ومجالات بحثية متعددة، كعلم الاجتماع والعلوم السياسية والدراسات الإستراتيجية والاقتصادية وغيرها.

لقد استخدم مصطلح الأمن الاجتماعى (Social Security) للدلالة على مجموعة متنوعة من أنساق دعم الدخل، حيث عُرّف مثلاً على أنه: الحماية التى يتيحها المجتمع لأفراده، من خلال سلسلة من الخطوات ضد المحن الاجتماعية والاقتصادية، الناتجة عن توقف مصدر الرزق، نتيجة للمرض أو إصابات العمل أو البطالة أو العجز أو كبر السن أو الموت، ذلك من خلال الرعاية الطبية ورعاية الأمومة والأسرة والطفل[٧١]كما عرّفه سوان (Swaan)عام 1988بأنه: مجموعة من الترتيبات التى يتخذها المجتمع لمواجهة المحن والكوارث التى تصيب الأفراد، مع أن هناك من يجادل فى شأن ذلك، حيث يرون أن المصطلح ليس مجرد مصطلح شامل جامع للأنساق الخاصة بدعم الدخل، وإنما هو مفهوم يختلف عن الضمان الاجتماعى، الذى قد يُترجم بالإنجليزية إلى (Social Security) ففى حين أن الضمان الاجتماعى وسيلة تحفظ عن مخاطر محددة، على أساس الحصول على مزايا مرتبطة بقيمة اشتراكات تدفع، فإن الأمن الاجتماعى محاولة أوسع لحماية المجتمع بأسره من كافة المخاطر الاجتماعية[٧٢]

ولقد جرت محاولات لتعريف الأمن الاجتماعى بشكل أوسع، حيث نجد أمارتياس وجين دريز (A.sen And J.dereze)عام 1989 قد وضعا (Hunger and public action)فى مؤلفهما تعريفاً ميّزا خلاله بين مصطلح الحماية والدعم، حيث أن المصطلح الأول يشير إلى الجهود المبذولة لمنع التدهور فى مستوى المعيشة، أما الثانى فيشير إلى تمكين كافة المستويات المعيشية، وتوسيع كافة القدرات الأساسية لأفراد المجتمع، والملاحظ أن هذا التمييز نظرى فقط؛ لأن ما يمكن إنجازه من خلال الحماية يكون له أثر على الدعم، ففى الحالة الصحية على سبيل المثال فإن المناعة تعتبر وسيلة للحماية ضد انتشار الأمراض، فى حين أن الدعم هو توفير الخدمات الصحية الجيدة من خلال البعد عن الأمراض[٧٣]

وهناك من يرى أن الأمن الاجتماعى حالة من التوازن الوجدانى بين الحقوق والواجبات لدى الأفراد، ومن ثم فعناصره الأساسية هى المسكن الملائم، وفرص العمل، والخدمات التعليمية، والخدمات الصحية، والأمن والأمان، والبيئة، والخدمات الإعلامية والثقافية، والبنية الأساسية وتنمية المجتمعات العمرانية القائمة الجديدة، والضمان الاجتماعى، بما يثبت أن الأمن الاجتماعى عامل فاعل فى عملية التنمية، وفى تحسين نوعية الحياة، وفى تكوين الانتماء والولاء للوطن وفى تنمية البشر، وفى زيادة مردود الإصلاح الاقتصادى، ما يؤدى بالأفراد للمشاركة والبذل والعطاء[٧٤]وقد تبنت نهى السيد هذا التعريف فى دراستها، حيث عرّفت الأمن الاجتماعى إجرائياً على أنه: (إكساب أفراد المجتمع القدرة على مواجهة المحن والكوارث، وذلك من خلال إتاحة الخدمات التعليمية والصحية والإعلامية والاقتصادية، بما يشبع حاجاتهم الأساسية، مما يزيد من ولائهم وانتمائهم

للمجتمع، ويسهم فى تنميتهم فى نفس الوقت[٧٥]

كما رأى الدكتور إبراهيم قويدر أن: " الأمن الاجتماعى هو جزء مكون من الأمن الوطنى، الذى يختلف مفهومه الحقيقى عن المفهوم المتداول والذى يقصد به أمن الدولة، وأن أهمية الأمن الاجتماعى ازدادت مؤخراً بما لا يُقاس بالمقارنة مع العقود السابقة، بعد اختلال ميزان القوى الدولى، ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة الوحيدة القطب على العالم [٧٦]

وقد أكدت بعض الدراسات العربية الحديثة مدى ارتباط الأمن الاجتماعى العربى بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والآثار الهامة التى نجمت عن هذه الخطط، وأدت لحصول تغيرات واضحة وعميقة فى مجمل الأوضاع، حيث نجد أن هناك تبدلاً فى وضع العائلة العربية، كركيزة أولى للمجتمع، بفعل العوامل الجديدة الناتجة عن التنمية، والمُحرّكة باتجاه إحداث تغييرات فى الأُطر التقليدية القيمية والسلوكية للعائلة العربية، كذلك الحال مع الوضع الاقتصادى والتبدلات العميقة التى شملت تضخم التطور المادى، واتجاهات الاستهلاك وتبدل القيم، والاختلال فى توزيع عوائد التطور، واختلاف مستويات التعليم والثقافة والوعى، والنزوح إلى المدن، ووفود العمالة الأجنبية وغيرها، مجمل هذه العوامل شكّلت تهديداً واضحاً ونوعياً للأمن الاجتماعى، خاصة منه العربى؛ بسبب نتائجها التى أدت إلى اهتزاز الثوابت والمقومات المحققة للاستقرار الأمنى -المعنوى والمادى -ولم تعد الجريمة هى العامل الأكثر خطورة فى اهتزاز الأمن الاجتماعى العربى، بل برزت عوامل أخرى بالغة التعقيد والخطورة، أبرزها: الانتماء والسلوك والقيم والأخلاق والاستقرار السياسى والاقتصادى والولاء والقدوة..الخ[٧٧]

ورأى الدكتور على جمعة مفتى الديار المصرية فى مقال له أن الأمن الاجتماعى:" أمر مركّب ومعقّد، ولا بد من منظومة مركّبة بإزائه، تشترك فيها الحكومة، وجمعيات العمل الأهلى، والمؤسسات المختلفة (المدرسة- المسجد- الإعلام) معاً، وأن واحدة من هذه المنظومة لا تكفى وحدها، كما يجب أن تكون منظومة شاملة تهتم بالداخل والخارج، ولا يكفى الاهتمام بجانب دون آخر، ومن هنا كان الاهتمام بقضايا العالم جزء لا يتجزأ من الأمن الاجتماعى، ويتبع هذه الفكرة استعمال التجارب التى نجحت عبر التاريخ، كالوقف، والزكاة، والخيرات، والقيام بواجب الأمة مع الدولة سوياً، فى مجال الصحة والتعليم والبحث العلمى والتكافل الاجتماعى من رعاية المسنين والمشردين واليتامى والأرامل والمعوقين وشئون الحياة كالفنون والآداب والعمارة والرياضة..."[٧٨]

وقد أصبح الأمن الاجتماعى يحظى باهتمام عالمى، بعد أن تم التأكد من أن التعامل مع قضايا الأمن من مدخل سياسى أو اقتصادى لا يكفى بذاته لتحقيق رفاهية الشعوب، حيث يعنى الأمن الاجتماعى بمفهومه العام تحقيق الحماية للأسر والأفراد ضد كافة مظاهر العوز، نتيجة للمرض والبطالة والفقر وحالات الموت وغير ذلك.

وقد جرت محاولات عديدة لتعريف الأمن الاجتماعى تعريفاً دقيقاً كانت على النحو التالى:-

- الأمن الاجتماعى جزء من مفهوم الأمن القومى، والأقرب أن يكون داخلياً، وعلى الرغم من أن مفهوم الأمن القومى أكثر ما يرتبط بالشئون الخارجية، ولكن يمكن القول أن العوامل الداخلية المؤثرة فيه ليست أقل من العوامل الخارجية[٧٩]

وهو يشمل " كل الإجراءات والبرامج والخطط الهادفة لتوفير - ضمانات شاملة تحيط كل شخص فى المجتمع بالرعاية اللازمة وتوفر له سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وأقصى قدر من الرفاهية فى إطار من الحريات السياسية والعدالة الاقتصادية والأمن الغذائى والأمن السياسى والأمن البيئى[٨٠]

وهو حالة من الانسجام الاجتماعى والتوازن الذى تستقر فيه - العادات والسلوكيات التى تحقق الأمان وتوفير البيئة الاجتماعية للعمل والتنمية وتنعدم أو تقل فيه مظاهر الصراع والتناقض بمختلف أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والأمنية[٨١]

وهو يعنى كل الإجراءات والبرامج والخطط (السياسية - والاقتصادية والثقافية..الخ) الهادفة لتوفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص فى المجتمع بالرعاية اللازمة، وتوفر له سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه، وأقصى قدر من الرفاهية، فى إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية[٨٢]

وهو بالمعنى السابق، ووفقاً لتعريف الأمن بمفهومه الاجتماعى - الشامل هو المحصلة النهائية للحرية السياسية والكفاية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية[٨٣]

وترى الباحثة بأن الأمن الاجتماعى فى ظل التطور الحاصل فى العالم، يعنى: "إتاحة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية والضمانية بما تشمله من خدمات صحية وتعليمية وأمنية وبيئية وسكن وعمل ومعاش لجميع أفراد المجتمع، بما يسهم فى إشباع حاجاتهم الأساسية، الأمر الذى يزيد من إحساسهم بالانتماء لمجتمعهم، ويمنحهم أقصى قدر من الرفاهية، ويساهم فى إكسابهم القدرة على مواجهة المحن والكوارث".

قضايا الأمن الاجتماعى فى ليبيا والعالم

يحتل الأمن الاجتماعى مكانة بارزة، ضمن الاهتمامات العالمية بقضايا الإنسان، لأنه أمن شامل للإنسان ومجتمعه فى كل مقوماتهما، وكل العالم فى جهود مستمرة، لتطبيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ باعتبارها الدعائم الأولى للأمن الاجتماعى، الذى يعد ركيزة أساسية لشعور أفراد المجتمع بالأمن والأمان والاطمئنان، وللتمتع بالحياة الكريمة المستقرة.

والأمن الاجتماعى من أخطر المسئوليات الاجتماعية، التى تنعكس بالإيجاب والسلب على أفراد المجتمع على كافة الأصعدة: الأمنية والتعليمية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وغيابه يعد سبباً رئيسياً للشعور بالخوف، والانحراف، وأعمال العنف، والفساد، ولا تتوقف مشاكله عند حدود الفرد أو الأسرة، بل تمتد إلى جميع أفراد المجتمع، ففى غياب الأمن، غياب الاطمئنان والحرية والديمقراطية والأمان، وغالباً ما تكون الحكومات أو الهيئات الحكومية وما فى حكمها، المصدر الرئيسى لتوفير الحماية والأمن الاجتماعى، حيث تتركز أهم سياسات هذه الحكومات فى تحسين الخدمات، بدعم مساعدة الرفاه، وإنجاز برامج هدفها التخفيف من حدة الفقر، كذلك دعم الحاجات الأساسية كالإسكان والمياه والصرف الصحى.

لقد حضّ الكثير من مفكرى عصر التنوير فى العقد الأخير من القرن الثامن عشر، على ضرورة تنفيذ برامج اجتماعية طموحة؛ لتخفيض اللامساواة، وتخفيض قابلية الفقراء للتأذى واعتمادهم على الرعايا الاجتماعية، ورأوا أن للسياسات العامة دوراً محورياً فى تمويل الاستثمارات الضرورية للتحولات الاجتماعية، وحتى الآن ما تزال هذه الفكرة بالغة الأهمية، ففى فرنسا مثلاً وضع انتيون- نكولا دوكوندورسه خطة لاستئصال اللامساواة على أنواعها، بما يتبعها من فاقة أو مذلة أو تبعية، مبنية على أن عماد التقدم الاجتماعى هو التعليم الممول حكومياً، والحماية من المرض، ومعاشات الشيخوخة. أما فى إنكلترا فبيّن توماس باين فى كتابه (حقوق الإنسان) كيفية تطبيق العمل لهذا النهج، فحضّ على إقامة نظام من التأمين الصحى الشامل، يمول من خلال الضرائب، وفى كلا النهجين - أى الفرنسى والإنجليزى -نجد أن الفكرة قائمة على وضع سياسات عامة لازمة، لخلق مخرج دائم من الفقر، عبر تزويد الناس بالموجودات والأمان والفرص المطلوبة للتحرر من خطر الفقر.

مهددات ومعوقات الأمن الاجتماعى:-

للأمن الاجتماعى كغيره من تقسيمات وأبعاد الأمن مهددات ومعوقات تؤثر عليه، منها على سبيل المثال: الفقر، والبطالة، والجهل، والتلوث البيئى، والانحراف والجريمة وغيرها، وهى مهددات تلتقى فى تناسب مع مهددات حقوق الإنسان ومعوقات التنمية البشرية، لذلك يحرص الكثيرون على القول بأنه لا وجود لتنمية بدون أمن اجتماعى، ولا وجود لأمن اجتماعى بدون تنمية بشرية، فالمجتمع الذى يتطلع إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، يتعين له أن يوفر لذلك مناخاً من الاستقرار والأمن والسكينة وإقرار النظام، ومفهوم الأمن لا يتحقق ما لم تكن هناك جهود تنموية متصلة، وبالتالى وعلى هذا الأساس فالتنمية هى الوجه المقابل والمكمّل للأمن، فهى تحد من أوجه عدم التكافؤ، وتقضى على أسباب الإحباط والاغتراب، كما جرى تحديد العلاقة بين الأمن والتنمية الشاملة على أنها علاقة تبادلية حركية، أى أن كلاً منهما يؤثر على الآخر ويتأثر به فى نفس الوقت[٨٤]فنجد مثلاً أن تدنى الحالة الاقتصادية لأى فرد أو أسرة بما لا يسمح بتلبية وتوفير جميع المتطلبات لهم، هذا التدنى قد تلعب فيه البطالة دوراً فاعلاً، وقد أظهرت إحدى الدراسات العربية أن أهم ما ينتج عن أداء الوظيفة الاقتصادية للعائلة، وذلك بإشباع حاجاتها الأساسية، هو تدعيم الثقة والمحبة بين أعضاء العائلة، وأن ذلك الإشباع للحاجات الأساسية له تأثير فاعل فى شعور العائلة بالأمن والطمأنينة[٨٥]كما وأن الفقر مرتع خصب للجريمة، فالفقر قد يولد رفضاً لقيم وأخلاق المجتمع، التى يؤمن بها أفراده، كانعكاس لانعدام العدالة الاجتماعية بين الطبقات، ويعد الفقر معضلة كبيرة واجهتها وما زالت كافة المجتمعات والحكومات، منذ أقدم العصور، حيث ارتبط كظاهرة بفقدان الموارد أو بالحروب، وقد أولته الأديان السماوية جميعها اهتماماً خاصاً، حيث قال صلى الله عليه وسلم " اللهم أعوذ

بك من الكفر والفقر "، وفى مقولة لعلى بن أبى طالب كرم الله وجهه " لو كان الفقر رجلاً لقتلته "، كما قال أرسطو "الفقر مولد الثورات والجريمة "، والفقير لا يعانى من فقر الدخل أو الطعام أو غير ذلك من الحاجات الأساسية، وإنما يعانى من فقر الكرامة والشعور بذاته، فالافتقار إلى الطعام يدفع الإنسان إلى السرقة أو أن يقع ضحية للأمراض الاجتماعية، والفرد الذى يشعر أنه مهمّش بسبب الفقر، يلجأ إلى الأفعال العدوانية التى تهدد أمن المجتمع(٨٦)ولعلنا نرى ذلك جلياً فى الوقت الحاضر فى بعض البلدان التى تعانى حروباً أو عدم استقرار نتيجة تغييرات ما كدول: مصر وليبيا وسوريا واليمن، التى وبسبب الأوضاع المتغيرة فيها تشهد تزايداً فى حالات الفقر والجوع وحالات العنف واللا استقرار.

أما عن الجريمة فنجد أن المخدرات مثلاً آفة خطيرة جداً تستنفذ موارد متعاطيها، كما تشل قدراتهم وتفكيرهم، وكذلك الحال مع الزنا الذى يؤدى إلى تفكك العلاقات الاجتماعية وانتشار الأمراض.

لقد أشار ميخائيل غورباتشوف أخر رؤساء الاتحاد السوفييتى السابق فى إشارة واضحة للأمن الاجتماعى، إلى أنه لا يمكن اعتبار العالم آمناً " إذا كان جزء كبير من هذا العالم محروم من الظروف الأولية للوجود اللائق بالإنسان، وإذا كان مئات الملايين من البشر يحصلون على (الحق) الكامل فى التضور جوعاً وعدم امتلاك سقف فوق رؤوسهم والبقاء متعطلين عن العمل والمرض بأى قدر كان (٨٧)

كما قدم فريق رفيع المستوى والمعنى بالتهديدات والتحديات والتغيير تقريره فى 12. 2004 .الكوفى عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة، والذى جاء فيه " أن أكبر التهديدات الأمنية التى نواجهها الآن والتى سنواجهها فى العقود المقبلة تتجاوز كثيراً شن الدول لحروب عدوانية، إذ تشمل تلك التهديدات الفقر والأمراض المعدية وتدهور البيئة والحروب والعنف داخل الدولة وانتشار الأسلحة النووية والإشعاعية والكيميائية والبيولوجية واحتمال استعمالها والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية "(٨٨)

ووفرت أهداف التنمية للألفية تركيزاً على التقدم نحو "التحرر من العوز"، رغم أن العالم ما زال يفتقر إلى برنامج متماسك، يعمل على توسيع آفاق " التحرر من الخوف "، وقد رأى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن إصلاح المنظومة الدولية إلى أن ثمة حاجة ماسة لإعادة تعريف الأمن، فخطر الإرهاب باعتباره مدلولاً ضيقاً للأمن يشجع على ردود عسكرية، تفشل فى تحقيق الأمن الجماعى، مع أن المطلوب هو تطوير بنية أمنية مدركة لأن الفقر والانهيار الاجتماعى والنزاع الأهلى هى أهم المكونات الأساسية للتهديدات الأمنية الكونية، " ويتطلب بناء الأمن الاجتماعى عملاً فاعلاً على جبهة عريضة، تمتد من اتفاقيات تعالج أخطار الإرهاب العالمى والأسلحة النووية، بأسلوب مباشر وعازم إلى التقدم فى تخفيض الفقر، فالاستثمار فى التنمية وخلق الوظائف.. "(٨٩)

ولعلنا نجد فى حالة دولة السودان دليلاً على تأثير الحروب والصراعات على الأمن الاجتماعى لأفراد الدولة، إذ أدت سنوات الحرب الطويلة فيه إلى تدهور شبكات وسائل النقل والمواصلات والاتصال، وتدمير البنية الأساسية الموجودة عمداً، من طرق وإغلاق المنافذ، وكل ذلك أدى إلى اضطراب الأنشطة الاقتصادية الإقليمية، كما أدت حالة الحرب إلى انعدام الاستثمارات الحكومية والإنفاق على البنية الأساسية والاجتماعية ومشروعات التنمية بصفة عامة، وأدى انعدام الأمن إلى نقص الخدمات وتدهور الأنشطة وسوء الركود أو التراجع الاقتصادى، وقد أشارت دراسة الزروق الساعدى أن السودان يعانى من الفقر، حيث لا تزال الغالبية (2011) تعيش فى الأرياف، وتعانى من الأمية، إذ بلغت نحو 73%من التعداد السكانى عام 1995 كما أشارت الدراسة إلى غياب التنمية فى مختلف المجالات، حيث العامل الاقتصادى يؤثر على تأمين الغذاء، وتزايد معدلات الفقر، وتدهور خدمات البنى التحتية، ما نتج عنه تنمية غير متوازنة قطاعياً وإقليمياً لقلة الإمكانيات(٩٠)

إن من أهم المتطلبات التى يجب توفيرها فى أى مجتمع هى تأمين السكن والتعليم والخدمات الاجتماعية والمرافق العامة كالكهرباء والمياه والصرف الصحى ووسائل النقل والهاتف، فالخدمات التعليمية بمستوياتها المتعددة، كرياض الأطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية ومعاهد التعليم العالى، بالإضافة إلى المؤسسات الصحية، من مراكز الرعاية الأولية والمستوصفات والمراكز الصحية والمستشفيات العامة والوحدات الصحية، إلى جانب الأندية الرياضية والثقافية أصبحت من ضمن الخدمات الاجتماعية اللازمة والهادفة لتحقيق الطمأنينة والاستقرار والأمن الاجتماعى والنفسى

للسكان[٩١]ولقد أظهرت دراسة يعقوب يوسف الكندرى عام أن محددات الأمن الاجتماعى للمجتمع الكويتى تتمحور 2006 حول بعدين: يتصل أولهما بالتحديات الداخلية للأمن الاجتماعى للمجتمع، ويتمثل فى التركيبة السكانية والاستقرار السياسى الداخلى والمشاركة الشعبية والمشكلات الاجتماعية المعاصرة والوضع الاجتماعى وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة وطبيعة الشخصية المحلية، أما البعد الثانى فيتصل بالتحديات الخارجية للأمن الاجتماعى والمتمثلة فى التهديدات الأمنية للمجتمع المحلى والاستقرار الاقتصادى والغزو الثقافى[٩٢]

وقد صدر تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول عام 2002 وبعد سبع سنوات صدر التقرير الخامس عام 2009برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، وبمساهمة نحو (100)خبير وأكاديمى عرب وأجانب، متخصصين فى شئون الوطن العربى، وكان عنوانه: (تحديات أمن الإنسان فى البلدان العربية)، حيث عرّف أمن الإنسان بأنه: " تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدة زمنياً والواسعة النطاق التى تتعرض لها حياته وحريته "[٩٣]وحدد التقرير سبعة عناصر رأى أنها سبب هشاشة البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية فى المنطقة العربية هى:-

- الأمن الاقتصادى الذى يتهدده الفقر.
- الأمن الغذائى الذى يتهدده الجوع والمجاعة.
- الأمن الصحى الذى تتهدده أشكال الأذى والأمراض.
- الأمن البيئى الذى يتهدده التلوث واختلال التوازنات الايكولوجية ونضوب الموارد.
- الأمن الشخصى الذى تتهدده الجريمة والعنف.
- الأمن السياسى الذى يتهدده القمع بكل أشكاله البدنية والمعنوية.
- الأمن الاجتماعى الذى تتهدده النزاعات الإثنية والطائفية وغيرها.

وقد أشارت إحدى الدراسات التى تناولت دراسة حالة إقليم جنوب السودان إلى أن أكبر نسبة من المشردين اللاجئين بسبب الحروب والصراعات فى السودان تكون من النساء والأطفال، وأن نسبة الذين كانت لديهم فرصة الحصول على مصادر مياه محسنة 75%عام 2000كما أن عدد الأطباء للسكان كان 20 طبيباً لكل 100.000ساكن عام 2001 وبلغت نسبة السكان الذين لديهم فرص مستديمة للحصول على مرافق صحية محسنة 62%من جملة سكان السودان عام 2000[٩٤]

وهناك مؤشرات عدة لوجود أو غياب الأمن الاجتماعى، فى العالم والوطن العربى وليبيا، وهى وفق التالى:-

١- **الفقر والجوع**: من أبرز مهددات الأمن الاجتماعى التى تسعى أغلب دول العالم للحد منه هو الفقر، وما يؤدى إليه من جوع، حيث أن هذا الفقر يؤثر بالسلب على حقوق الإنسان فى الغذاء والملبس والمسكن والرعاية الصحية والتعليم، ويشير المفهوم الجامع للفقر إلى أنه عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة يمثل الحد الأدنى المقبول فى مجتمع ما فى فترة زمنية محددة[٩٥]

كما لا يشير مفهوم الفقر إلى انخفاض الدخل فقط، بل الحرمان من الرفاهية، ومستوى معيشى غير مقبول لا يتناسب مع كرامة الإنسان، فى ضوء حرمانه من القدرات الأساسية، المتمثلة فى التمتع بالصحة الجيدة، والشعور بالأمن والطمأنينة، وسهولة الحصول على السلع والخدمات، الشاملة لرعاية الأبناء، وضمان استقرارهم، واحترام الذات، وسيادة السلام، والحصول على الأمان، بما فى ذلك السلام المدنى والبيئة الآمنة المضمونة، والسلام الشخصى والثقة فى المستقبل..الخ.

أما ظاهرة الجوع فتشير إلى افتقار الأفراد والأسر إلى الأمن الغذائى فترة طويلة من الزمن، وقد يكون السبب طارئ كأن يرجع لصدمات اقتصادية، أو مزمن من جراء ندرة الموارد والأصول المولدة للدخل، أو الصراعات الإثنية الطويلة الأمد، كما يقود فساد الأنظمة الاقتصادية وضياع موارد الدولة وتمركزها عند فئات محدودة إلى تنامى الفقر والجوع، وتدنى القدرات على تحقيق المهارات للوصول إلى أمن غذائى مناسب لأمن المجتمع[٩٦]

إن الشقاء -وهو عكس الرفاه -يتضمن العوز، والحاجة إلى الغذاء، والمسكن والمأوى، وأسباب اكتساب الرزق، والأصول والنقود، كما يتضمن الجوع والألم، وعدم الراحة والإرهاق، وضيق الوقت، والاستبعاد والرفض والانعزال والوحدة، وسوء العلاقات مع الآخرين، بما فى ذلك سوء العلاقات فى داخل الأسرة، وانعدام الأمان، وعدم إمكان الاعتماد على شىء، والقلق وقلة الثقة بالنفس، والعجز والإحباط والغضب.

ويعترف المشاركون فى اجتماعات مناقشات بخصوص الفقراء، بأن اليأس والجوع يؤديان أحياناً إلى ممارسة أنشطة

مخالفة للمجتمع وضد القانون، حيث قال البعض أن ظروف حياتهم تدفعهم للسرقة، أو احتساء الخمر، أو تعاطى المخدرات، أو الدعارة، أو التخلى عن الأبناء، أو الانتحار..الخ[٩٧]

إن الجوع يؤدى إلى أمراض سوء التغذية، التى تضعف من صحة الإنسان، فلا يستطيع مقاومة الأمراض، ويقع فريسة لها، وهو ما يؤثر على أدائه وإنتاجيته فى العمل، كما أن الجوع قد يجعل الأفراد فى حالة لا مبالاة واضطراب نفسى، ويضعف من مشاركتهم الاهتمام بأى شىء حولهم، ما يؤدى إلى تدمير العلاقات الاجتماعية، وقد جاء فى تقرير للبنك الدولى إن " تمويله المباشر لبرامج التغذية سيزيد إلى 600مليون دولار فى عامى 2014 -2013من 230مليوناً فى 2012 -2011وأن الدول الأكثر فقراً من المتوقع أن يزيد إنفاقها على برامج التغذية للأمهات والأطفال إلى ثلاثة أمثاله على يدى العاملين المقبلين للمساعدة على التكيف مع تقلبات أسعار الغذاء "، وعلى مستوى العالم يعانى نحو 165طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية، وهو أكبر سبب منفرد لوفيات الأطفال، ويتسبب فى ثلث هذه الوفيات[٩٨]لذلك كان الجوع أبرز مهددات تحقيق الأمن الاجتماعى، الذى من شروطه توفير الغذاء الأساسى.

٢- **فرص العمل والبطالة**: إن فرص العمل، وما يترتب عليها من آثار مادية وأخرى معنوية، تُعدّ عاملاً محورياً فى توفير الأمن الاجتماعى، بشكل إيجابى فى حال توفرها، وسلبى فى حال غيابها، فنجد أن البطالة وغياب فرص العمل إهدار لجهود الاستثمار وطاقات النمو، وتؤدى إلى خفض معدلات الإنتاج القومى العام، ومتوسط إنتاجية الفرد ومستوى دخله، بل ويؤديان إلى هدم السلم الاجتماعى اللازم للتنمية، ويهددان مسيرتها، " والبطالة لا تعنى فقط هدر قوة عمل وإخراجها خارج دائرة الفعل، بل إن البطالة المستمرة هى عامل سلبى فى التكوين والمزاج الاجتماعى، بما تخلفه من حالة لا انتماء وإحباط تتجلى فى نفسية المهمّشين الذين يتحولون إلى قوة متمردة سهلة التحريك ضد أى شىء "[٩٩]ويرتبط بالبطالة الفقر، فالبطالة الناجمة عن الركود الاقتصادى تؤدى إلى الفقر، والفقر يؤدى لتفاقم البطالة، وبالتالى إلى زيادة معدلات الإعالة فى المجتمع، وأهم النتائج المباشرة للبطالة اقتصادياً – خاصة بين الشباب –أنها تؤدى إلى الحرمان من إشباع الحاجات الاقتصادية؛ لعدم وجود دخل مستقر ومستمر، مما يعنى العجز عن تحقيق المستوى المقبول واللازم من المعيشة، للتمتع بحياة كريمة.

إن للبطالة آثارا اجتماعية وخيمة؛ لما يتبعها من انتشار ظواهر نفسية واجتماعية، قد تتحول إلى أمراض تؤثر على الأفراد والمجتمع، مثل: انتشار اليأس والقنوط والانطواء بين الشباب، وهى أمراض تؤثر على المدى الطويل على صحة البنيان الاجتماعى والاقتصادى والسياسى لأى مجتمع أو دولة، خاصة أن عدم توفر الوسيلة المناسبة للحصول على أجر مناسب لمعيشة الفرد، يجعله يلجأ إلى الانحراف أو السرقة والنصب، لكى يستطيع الوصول إلى ما يريده، كما تؤدى البطالة إلى تعاطى المخدرات والتطرف والعنف؛ لأن العاطل عن العمل يكون صيداً سهلاً للجماعات الإجرامية والمتطرفة.

وفى دراسة حديثة أعدتها اللجنة الاقتصادية الاجتماعية للأمم المتحدة عن معدلات البطالة فى الدول العربية – خاصة بعد ما يسمى بثورات الربيع العربى-جاءت سوريا فى المرتبة الأولى فى ارتفاع معدل البطالة عام 2012 حيث سجلت 20.4% من إجمالى الأيدى العاملة، وجاءت فلسطين ثانياً بنسبة 19.9% ثم وعلى التوالى: اليمن 17.3% العراق 16%السودان 13.8% الأردن 11.1% لبنان 10.3% مصر 9.7% عمان 9.4%السعودية 0.9%.قطر 2.3% الكويت 3.5%الإمارات 5.9%البحرين 6.9%

وتعتبر ليبيا إحدى الدول التى تعانى من زيادة معدلات البطالة، حيث يعتبر اقتصادها صغير الحجم، ويعتمد دخلها على مورد طبيعى ناضب هو النفط، ويفتقر إلى العمالة الفنية الماهرة، وإلى ارتفاع معدل النمو السكانى والحضرى، وقدر معدل البطالة فى ليبيا فى سنة 1995بحوالى 10.5%من بين إجمالى السكان، وبين الليبيين 1.66%ثم ارتفع هذا المعدل إلى حوالى 20.74%بين أفراد قوة العمل الليبية حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006وبلغت نسبة السكان الليبيين العاملين اقتصادياً (*****) 79.26%وقد أوضحت دراسة أعدتها اللجنة الاقتصادية الاجتماعية للأمم المتحدة عن معدلات البطالة فى الدول العربية للعام 2012أن ليبيا من بين الدول التى تعانى من نقص المعلومات عن معدلات التشغيل فيها كما وأن سوق العمل فيها غير منظم الأركان ويعانى الفوضى.

٣- **الصحة**: صحة الإنسان عنصر أساسى فى رخائه وكرامته، وهناك مؤشرات لتوفر هذه الصحة منها: الخدمات الصحية ومعدل الوفيات ومعدل الأعمار المتوقعة وتطعيم

الأطفال والمياه الصالحة للشرب، ويموت عشرة ملايين وسبعمائة ألف طفل كل عام قبل بلوغهم سن الخامسة حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2005ومن البديهى القول بأن معدلات الوفيات تتوقف على الحالة الصحية للأفراد، والحالة الصحية لهم لا تتوقف على تنمية الخدمات الصحية فقط، وإنما على نوعية هذه الخدمات، وتوزيعها الجغرافى أيضاً، فضلاً عن الخدمات الأخرى ذات التأثير القوى على الصحة، وإن كان من غير المعتاد تقديمها عن طريق أجهزة الصحة، كالمياه النقية، والصرف الصحى، ونظافة البيئة، وسلامة المسكن.

وتساهم الأمراض والأوبئة فى تراجع معدلات الصحة، خاصة الإيدز، فالأسر المصابة بالإيدز غالباً ما تجد نفسها واقعة بين كفى كماشة مالية، إذ ترتفع التكاليف الصحية فيما يتراجع الدخل، بحيث تصل التكاليف إلى أكثر من ثلث دخل الأسرة، وقد كشفت دراسات أُجريت فى أوغندا وناميبيا إلى أن هناك عائلات اضطرت لبيع غذائها وماشيتها لتأمين نفقات العلاج، فتزداد بذلك هشاشة أوضاعها، فى الوقت الذى يقضى الإيدز على قدرتها على العمل، وقد تبين أنه فى سوازيلاند يتراجع إنتاج الذرة بأكثر من 50%بعد وفاة أحد البالغين من جراء الإصابة بالإيدز[١٠٠]وأشار تقرير التنمية البشرية إلى أن الاتحاد الروسى يسجل ثانى أسرع انتشار للمرض، بمليون مصاب أغلبهم من الشباب، ويعد انتشار الفيروس فى أوكرانيا الأسرع فى العالم، وأودى هذا الفيروس بحياة ثلاثة ملايين إنسان، وخلّف خمسة ملايين آخرين مصابين بالمرض[١٠١] وتحاول الكثير من الدول توفير الخدمات الصحية، وتحسين المستوى الصحى فى المجتمع، من ناحية المستشفيات والمراكز الصحية المختلفة والأسرة والأدوية واللقاحات. ولا تزال الأرقام والإحصاءات غامضة فيما يخص الوضع الصحى فى دول كليبيا وسوريا واليمن، وهى دول تعانى حاليا من الحروب أو آثارها، التى تسببت فى تردى جملة من الأوضاع، منها الأوضاع الصحية وذلك بعد أحداث ما يسمى بالربيع العربى.

٤- **التعليم**: وهو المدخل الصحيح للحصول على المعرفة وتنمية الفكر، وقد تعطى الخدمات التعليمية مؤشراً لحالة التعليم فى أى بلد، ففى ليبيا بلغت الأمية بين السكان الليبيين، حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان عام 2006نسبة التى كانت نسبة 1995عن عام 38.4%منخفضة بنسبة 11.5% الأمية فيه 18.69%وبنسبة 21.9%عام 2000حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 78.1%.ما يعنى أن معدل معرفة القراءة والكتابة كان 2000 وتسعى الكثير من الدول لتوفير الخدمات التعليمية، خاصة المادية منها، فقد كان عدد المدارس الخاصة بالتعليم العام فى ليبيا 3496مدرسة وفى التعليم الخاص 330مدرسة، وفى التعليم الثانوى العام 607مدرسة والخاص 79مدرسة، وفى التعليم الثانوى التخصصى العام 736مدرسة والخاص 58 مدرسة، والمعاهد والمراكز العليا العامة 108مدرسة والخاصة أما فى دولة قطر فتقلصت شريحة الأميين[١٠٢] مدرسة129 فى أوساط المواطنين النشيطين اقتصادياً من 1.37%فى عام 2001إلى 1.5%عام 2007(102).

وللتغلب على معضلة إنشاء المؤسسات التعليمية، ابتكرت ليبيا نظاماً جديداً أسمته (منزلية التعليم)، يتم خلاله تعليم الأطفال بالمنازل من قبل أمهاتهم، أو من قبل مدرسات متدربات، وفق مناهج معدة لتناسب هذه الحالة، ومزودة بأشرطة مرئية ومسموعة، إضافة إلى بث برامج تعليمية فى الإذاعة المرئية تُساعد فى هذا الشأن، ويجرى للتلميذ امتحان فى نهاية العام من قبل لجان متخصصة، للتأكد من جدية العملية التعليمية.

٥- **التلوث البيئى**: يعتمد الناس على وجود بيئة طبيعية صحية، فالرفاهية الاجتماعية تتأثر بالصحة العليلة والوفيات المبكرة، التى تحدث بسبب تلوث الماء والهواء، وبواسطة المخاطر البيئية الأخرى، ويتمثل أحد أخطر التهديدات البيئية فى التلوث، خاصة منه ذلك الذى يصيب الماء والغذاء والهواء، ما يؤدى إلى الإصابة بالأمراض، ومن ثم تعطيل أنشطة الإنسان.

واهتمت دول العالم على أعلى مستوياتها (الرؤساء والهيئات الحكومية) بمشاكل البيئة، خاصة منها (قمة الأرض)، التى انعقدت القمة الأولى لها فى ستوكهولم بالسويد عام 1972 والتى دعى فيها لمد يد العون للدول الفقيرة لإعادة ترميم البيئة الإنسانية، وفى (قمة الأرض) الثانية المنعقدة بالبرازيل فى عام من رؤساء (108)دولة و (172)والتى حضرها ممثلو 1992 الدول، تم تحديد عدد من البنود ضمن الأجندة 21ومنها: مكافحة الفقر فى العالم، والعناية الصحية بالإنسان، وحماية الغلاف الجوى من التلوث، ومكافحة التصحر والجفاف، وحماية الموارد المائية للشرب من التلوث وإدارتها وترشيدها. أما فى (قمة الأرض) الثالثة فى جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا

عام 2002فتركزت المحاور فى تحسين أحوال الناس الاقتصادية والاجتماعية، ولحماية المصادر الطبيعية المحدودة فى العالم، فى ضوء التنامى الكبير فى عدد سكان العالم، وما يرافقه من استهلاك كبير للطاقة والمياه والمواد الغذائية، والتدهور فى الأحوال المعيشية فى السكن والصحة ومستوى الدخل، وما إلى ذلك، وطرح فى هذه القمة تخفيف حدة الفقر، وخاصة فى المجتمعات الريفية، التى يعيش فيها معظم فقراء العالم، والحد من المشاكل الصحية المتصلة بالبيئة، التى تتسبب فى كثير من الأمراض فى العالم حالياً.

ويعتبر الحصول على المياه المأمونة والصرف الصحى الملائم أمراً حاسماً للبقاء على قيد الحياة، ففى العام 2000لم تكن لدى ما لا يقل عن ألف ومائة مليون إنسان فى العالم – قرابة واحد من خمسة –فرصة الحصول على المياه المأمونة، وكان ضعفهم 2.4بليون شخص مفتقراً إلى الصرف الصحى المحسن، وقد بلغت نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة فى أسيا 65%وفى أفريقيا28% أما الحرمان من خدمات الصرف الصحى فكان فى أسيا 80%وفى أفريقيا 13% (١٠٣)

وقد جاء فى تقرير التنمية البشرية لعام 2006أن "الحرمان من الحصول على المياه هو أزمة تعوق التقدم الإنسانى وتفرض على قطاعات كبيرة من البشرية أن تحيا فى ظل الفقر والضعف وانعدام الأمن ويزيد عدد من يموتون بسبب الأمراض التى تسببها هذه الأزمة عن عدد من يموتون بالسلاح فى أى حرب (١٠٤)

ولقد حاولت ليبيا-وما تزال -توفير الخدمات البيئية، خاصة ما يتعلق منها بالمياه الصحية، حيث نجد أن نسبة الأسر الليبية المستفيدة من المياه الصحية عبر الشبكة العامة بلغت 64.52% ومن أبار خاصة 17.36%ومن ماجن15.78%(١٠٥)ومنذ العام 2001شهد مؤشر توافر مياه الشرب المأمونة فى دولة قطر ثباتاً، حيث وصلت النسبة إلى 100%(١٠٦).

ورغم توفر المصادر المائية، إلا أن هناك أخطاراً تواجه توفير المياه الآمنة للشرب، فقد أكد رئيس مركز الدراسات العربى الأوروبى أن كمية المياه الطبيعية المستهلكة قد تجاوزت سقف الاحتياط المتوافر فى أكثر من منطقة فى العالم، وهو ما ينذر بجفاف عدة مصادر مائية جوفية هامة خلال الثلاثين سنة المقبلة؛ بسبب الإفراط فى استثمار المياه وضخها بنسب ارتفعت إلى 140%فى الولايات المتحدة، فيما زادت فى العشر سنوات الأخيرة بمعدل 250%فى ليبيا(١٠٧)

٦- **الثقافة**: يشمل مفهوم الثقافة كل نشاط إنسانى من شأنه أن يثرى التراث الإنسانى، بإضافة حية فيها خلق وإبداع وتحديد، وأصبح شاملاً لكل ما يعبر عن عمل الإنسان وفعله ونشاطه ووعيه بذاته وبالآخرين، وعلاقته بالواقع ومدى تأثره به وتأثيره عليه، والإفادة منه بغية تغييره لمصلحة الإنسان، ولا شك أن تنمية الثقافة يكون بأشكال عدة ليس أقلها افتتاح المراكز والمؤسسات الثقافية والترفيهية، وكذلك إقامة الملتقيات والمناسبات العامة التى تجذب الجمهور لحضورها، بل والمشاركة فيها.

٧-**الضمان الاجتماعى والتأمينات الاجتماعية**: تسهم خدمات الضمان الاجتماعى والتأمينات الاجتماعية فى توفير الأمن الاجتماعى فى كافة المجتمعات، وقد أشارت المادة رقم 36 من الميثاق العربى لحقوق الإنسان المعتمد من قبل القمة العربية السادسة عشر التى استضافتها تونس فى 23 مايو 2004إلى أنه: تضمن الدول الأطراف حق كل مواطن فى الضمان الاجتماعى، بما فى ذلك التأمين الاجتماعى، ومن أهم الأساليب والسبل التى تلعب دوراً مهماً فى تنفيذ الأمن الاجتماعى هى البرامج التى اعتمدتها الدول فى مجال التأمينات الاجتماعية، كبرامج حماية الأفراد والأسر عند حصول العجز، أو عدم القدرة على الكسب، وتطورت هذه البرامج بصورة ملموسة خلال الفترة الزمنية التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، حتى اتصفت بالشمولية والاهتمام بتوفير مظلة اجتماعية لحماية كافة أفراد المجتمع من مخاطر الحياة الاجتماعية والمهنية والصحية، وبرز بالتالى الضمان الاجتماعى كأداة هامة وفعالة فى كافة المجتمعات، لتلعب بعد ذلك مؤسساته وصناديقه دوراً هاماً وأساسياً فى توفير الأمن الاجتماعى والحماية الاجتماعية للأفراد والأسر داخل المجتمع.

ولقد أنشئ صندوق الضمان الاجتماعى فى ليبيا بموجب القانون رقم (13)لسنة 1980وباشر الصندوق فى تطبيق هذا القانون اعتباراً من 1يونيو1981حيث ارتكزت المهام الرئيسية له على المفهوم الأساسى للضمان الاجتماعى، والذى هو عبارة عن نظام تأمينى شامل، يتضمن مجموعة من المنافع التى تستهدف حماية المشترك المضمون من بعض المخاطر التى قد يتعرض لها، وذلك عن طريق توفير دخل له فى حال فقدان القدرة على

العمل والإنتاج؛ نتيجة لإصابته فى العمل، أو فى حالة العجز أو الشيخوخة، بما يحقق الاستقرار المادى والمعنوى له ولأسرته من بعده(١٠٨)

وعرفت ماليزيا مثلاً عدداً من نظم الحماية الاجتماعية فيما يخص التقاعد والتأمينات، حيث تم تنظيم معاشات التقاعد فى القطاع العام ليشتمل على معاش الخدمة والأجور والعطايا، وصندوق القوات المسلحة، ومساعدات الرفاه الاجتماعى، ونظم التعويض المهنى والتأمين الخاص والرعاية الصحية.

٨- **السكن**: يتعامل منظور التنمية البشرية مع السكن كحاجة من الحاجات الأساسية، وكحق من حقوق الإنسان، رغم أن هذا الحق ليس بمتناول الجميع، فإحصائيات الأمم المتحدة تشير إلى أن هناك أكثر من مليار إنسان فى العالم لا يعيشون فى مساكن ملائمة، وهناك أكثر من مائة مليون شخص ليس لديهم مساكن على الإطلاق(١٠٩)وتقول بعض الأرقام بالإحصائيات أو المسوح والتقارير التى أجريت بمعرفة أجهزة الإسكان والتخطيط إن الحاجة ما زالت ملحة للسكن، وهذه الحاجة أصبحت متراكمة، بمعنى أن الحاجة فى السابق وحتى الآن لم توف بطلبها، وإن الحاجة الجديدة أو المستجدة أضيفت وتضاف إلى الحاجة السابقة، حتى إن الوضع أصبح محرجاً وصعباً، بسبب الكثير من الطوارئ الاجتماعية؛ لعدم إقدام الشباب الذين هم فى سن الزواج على الزواج، وذلك لعدة أسباب أهمها الحصول على سكن، وكذلك وقوع كثير من حالات فسخ عقود الزواج أو الخطبة لنفس السبب، إلى جانب المشاكل والصعاب اليومية والمتكررة التى تتعرض لها الأسر المضطرة أن تعيش حياة مشتركة فى مساكن أو بيوت ضيقة لا تكفى حاجاتها، إلى جانب ما تسببه العلاقات الأسرية المشتبكة داخل البيت الواحد من مشاكل وصعاب وخصام، إلى جانب العوامل الصحية والشرعية الدينية، عند تكاثر أفراد الأسر من أطفال وشيوخ وبنات وأولاد ومرضى(١١٠)

وفى دولة قطر تملك 70%من الأسر القطرية مساكنها الخاصة، بينما يستأجر المسكن 7.7% من تلك الأسر، ويستفيد منها من الإسكان الحكومى(١١١) 2.7%

وقد طرأت تغييرات عدة على وضع السكن والإسكان فى ليبيا بعد 17فبراير - 2011 تاريخ الحراك الشعبى ضد الحكم الموجود آنذاك -إذ أصبحت هناك الكثير من المساكن المتضررة والعائلات التى أصبحت بلا مأوى، ومناطق هجر سكانها من منازلهم بالكامل، كما هو الحال مع سكان مدينة تاورغاء ومنطقة القواليش وغيرها من المدن والمناطق، وقد قدر أحد التقارير الحقوقية عدد سكان مدينة تاورغاء النازحين من مدينتهم بنحو 40.000شخص، يسكن عدد كبير منهم فى مخيمات لا تتوفر فيها أقل الاحتياجات.

٩- **الجريمة**: تشكل الجريمة انتهاكاً للمعايير والقوانين الخاصة بكل مجتمع، بخلقها لأنواع من الفوضى والاضطراب له، حيث تُعد الجريمة مهدداً أساسياً للأمن الاجتماعى فى كافة المجتمعات الإنسانية، وتأكل نسبة كبيرة من الدخل الوطنى للمجتمعات الذى يُنفق فى مكافحتها وضبطها والتحكم بها، مما يسهم فى حرمان جوانب هامة من المجتمع من تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية، حيث تنتشر آثار الجريمة لتصيب الفرد والأسرة والمجتمع.

ويؤكد روبرت ميرتون (Morton)أن البناء الاجتماعى هو مصدر المشكلات الاجتماعية، وعلى رأسها الجريمة، التى هى فى رأيه نتاج التباين بين أهداف النجاح التى يحددها المجتمع لأفراده، وتتم تنشئتهم على تقديرها ومحاولة بلوغها، وبين الفرص والوسائل المشروعة التى يوفرها لهم لتحقيق تلك الأهداف، فعندما لا يتمكن بعض الأفراد من إحراز النجاح المطلوب اجتماعياً، فإنهم ينقادون إلى استعمال وسائل غير مشروعة لتحقيق ذات الأهداف، وقدّم ميرتون نموذجاً للانحراف يلجأ إليه الأفراد الذين يعجزون عن التوافق مع قيم المجتمع ومعاييره، ويتمثل هذا النموذج فى الانسحاب من الواقع، من خلال إدمان الخمور أو المخدرات، والانغماس فى الرذيلة أو الوقوع فريسة للأمراض النفسية، وغالباً ما يحدث هذا للأفراد الذين يفشلون فى تحقيق النجاح باستخدام الأساليب المشروعة.

لقد سعت الدول العربية عبر منظومة جامعة الدول العربية إلى وضع الخطط الهادفة لحفظ الإنسان العربى فى مجتمعه، لكن بعض هذه الخطط تواجه التعثر وعدم التنفيذ؛ بسبب غياب تطور عام لمقومات الأمن الاجتماعى العربى، فلقد توصل المؤتمر الثانى لوزراء الداخلية العرب الذى عقد فى تونس عام إلى أن الجريمة هى دوماً حصيلة وجود خلل لمقومات 1985 الحياة الاجتماعية، والذى بدوره يرجع إلى مشكلات اجتماعية ناجمة عن الفقر والجهل والبطالة والتفكك الأسرى، ومشكلات أخلاقية ناتجة عن الانحلال الخلقى، وانتشار الخوف والقلق،

ومشكلات اقتصادية ناتجة عن التقلبات الاقتصادية المفاجئة، والإثراء غير المشروع، والغش والغلاء والاحتكار، ولقد دعم المؤتمر الدولى التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذى انعقد بالقاهرة عام 1995ذلك، مبيناً أن الجريمة أصبحت هى المشكلة الرئيسية فى كل مجتمع، وهى الأكثر تهديداً للأمن والاستقرار فى الكثير من المجتمعات[١١٢]وهذا ليس فى المجتمعات العربية فقط، فقد كشفت إحدى الدراسات عن أن نصف السكان المقيمين بالمدن الكبرى يخافون من التجول خارج المنزل فى الليل، بالمقارنة مع 20%من الخائفين المقيمين بالضواحى الحضرية[١١٣]

أما حوادث المرور فى ليبيا، فحسب مصادر الإدارة العامة لأمن المنافذ والبوابات باللجنة الشعبية العامة للأمن العام فسجلت خلال عام 2005عدد 1898احادث لعدد 13341شخص بزيادة واضحة عن عام2004 الذى كان عدد الحوادث فيه شخص، وعدد المركبات المتضررة 12531حادثاً لعدد 11643 فى 2006كان 16919وفى 2007كان 17859بمؤشر 490+[١١٤] ولعلنا نشير إلى إحصائية حديثة صادرة عن إدارة شئون المرور والتراخيص بوزارة الداخلية الليبية عن شهرى أكتوبر ونوفمبر لسنة 2012 بخصوص الحوادث المرورية، والتى كانت كما يوضحها الجدول التالى.

جدول رقم (1)يبين عدد حوادث المرور المسجلة عامى 2007 -2006

البيان		2006	2007	المؤشر
القتل	حوادث	1489	1692	+ 203
	أشخاص	1866	2138	+ 272
الإصابات البليغة	حوادث	3500	3670	+ 170
	أشخاص	5663	5950	+ 457
الإصابات البسيطة	حوادث	3099	3250	+ 151
	أشخاص	6501	7547	+ 1046
حوادث الأضرار		3894	4553	+ 659
المجموع	حوادث	11982	13165	+ 1183
	أشخاص	14030	15635	+ 1605

الحوادث وعدد الوفيات وفق الجدول التالى:

الجدول رقم (2)يبين إحصائية بعدد حوادث المرور المسجلة لشهرى أكتوبر ونوفمبر 2012

الشهر	عدد الحوادث	عدد الوفيات	عدد الإصابات	المركبات المتضررة	القيمة المالية
أكتوبر	666	277	568	1012	1849762
نوفمبر	733	279	640	1047	2084230
	+ 67	+ 2	+ 72	+ 35	+234468

وهو أيضاً نزيف للقدرات البشرية والمادية الناتجة عن هذه الحوادث، ليس أقلها موت رب العائلة ومعيلها، أو إصابته إصابات بليغة تؤثر على أدائه للعمل، وبالتالى على دخله، كذلك إحداث أضرار مادية بليغة بمركبته ومركبات أخرى، وبالطرق وأعمدة الكهرباء وما إلى ذلك، ما يؤثر على خدمات النقل والمواصلات والطرق والكهرباء، التى يوفرها المجتمع لأفراده، ويُكبّد المجتمع خسائر فادحة فى الأرواح والأموال.

ليبيا وقضايا الأمن الاجتماعى

إلى حد كبير يشبه المجتمع الليبى المجتمعات التى يمكن تسميتها بالمجتمعات الثنائية التركيب؛ بسبب وجود أنماط الحياة التقليدية، جنباً إلى جنب مع أنماط الحياة الحديثة العصرية، بسبب مرور هذه المجتمعات بمرحلة انتقالية، تتعرض خلالها لتيارات كثيرة، ومؤثرات متعددة، وعوامل متنوعة، الأمر الذى يؤدى لحدوث تغييرات كبيرة وتحولات واسعة وتبدلات سريعة.

وقد أسهمت أوضاع وأحداث كثيرة فى تحولات اجتماعية واقتصادية هامة، أثّرت فى المجتمع الليبى، لعل أهمها:- اكتشاف النفط، فقد كانت ليبيا حتى الخمسينيات مثالاً للفقر العام، فى صورته المتطرفة، وذلك كما وصفتها دراسة أجرتها الأمم المتحدة، كما وُصفت ليبيا من قبل هيجنز (HEIGGINS) فى فترة ما قبل 1952بأنها النموذج الأصلى للبلد المتخلف، حيث بلغ متوسط دخل الفرد 30دولاراً فى عام 1951و100 دولار عام (116)1960ولقد وصف جون غانتر حالة البلاد آنذاك بقوله: " لعل ليبيا هى أفقر بلد فى العالم، إذ ليس لها

مصرف وطنى واحد، وليس فيها طبيب وطنى واحد.. وفيها رجل أعمال أميركى وحيد.. وسبعة عشر خريجاً من الجامعة، - ويضيف -بنغازى كذلك وهى ثانى أكبر مدينة فى ليبيا أفقر مدينة رأيتها فى أفريقيا بعد مونروفيا "(١١٥)

وقد انعكست آثار الأوضاع المتردية على حالة السكان، فكانوا يعانون من الفقر والجوع وانخفاض وتدنى الأحوال التعليمية والصحية، ورغم الاستقلال المعلن فإن ليبيا كانت عملياً تحت هيمنة المستوطنين الايطاليين، المسيطرين على التجارة والمزارع الخصبة على الساحل والمحاجر الغنية، وهيمنة الأمريكيين والبريطانيين، الذين كانت لهم قواعد عسكرية كبرى فى ليبيا، وقد أوجزت حالة السكان بشكل عام فى عدة مؤشرات(١١٦) -

١- فقد تراوحت نسبة الأمية ما بين 95-90 فى المائة بين الكبار.

٢- وصلت نسبة الوفيات بين الأطفال بسبب سوء التغذية وانخفاض مستوى التعليم والرعاية الصحية .(1000/3000

٣- شكلت نسبة السكان الذين يعيشون فى الريف يعتمدون على النشاط الزراعى " مصدراً أساسياً للدخل والمعيشة " علاوة على اعتمادهم على الأساليب التقليدية والبدائية (80%) فى الإنتاج الزراعى.

٤- عدد خريجى الجامعات بلغ 7خريجين.

٥- قدّر متوسط دخل الفرد بحوالى 14ديناراً ليبياً فى السنة، وهو أقل مستوى دخل فى العالم.

٦- تخلف البنية التحتية، وقلة الموارد المالية، والافتقار الشديد الكبير إلى المهارات الإدارية والفنية التى تتولى مهمة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وشكّل اكتشاف النفط، والبدء فى تصديره سنة 1959نقطة هامة فاصلة فى تاريخ الاقتصاد الليبى، فمن المعلوم أنه قبل هذا اعتمد الاقتصاد الليبى غالباً على الرعى والزراعة البعلية، وباكتشاف النفط أصبح الاقتصاد غنياً، شبه معتمد بالكامل على صناعة النفط والبتروكيماويات، ولقد مر أكثر من عقد من الزمان قبل أن تبدو آثار النفط واضحة على المجتمع الليبى، إذ انتشرت كل المظاهر السلبية وظواهر الركود، مثل: التشرد والتسول والمرض والجهل، وهى مؤشرات فعلية لمدى عمق درجات التخلف، حيث عاش غالبية الشعب فى مستويات معيشية تحت خط الفقر، وتفشت الأمراض والأمية نتيجة محدودية الخدمات الصحية والتعليمية.

وأدى اكتشاف النفط إلى قيام الآلاف من الليبيين بالنزوح من الريف إلى المدن الرئيسية كطرابلس وبنغازى بحثاً عن فرص للعمل، وأقاموا فى أحياء عشوائية من أكواخ الصفيح التى انتشرت فيها الأوبئة وعانى أفرادها من سوء التغذية، وبقيام ثورة الفاتح/ سبتمبر سنة 1969بدأت التغيرات المهمة على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى، فقد تبين أن نسبة سكان المدن فى ليبيا خلال فترة الخمسينيات كان لا يتجاوز تبين أن الذين 1980من مجموع السكان، ثم فى عام 14.5% يعتمدون فى معيشتهم على مهن زراعية أو رعوية شكلوا 81% من مجموع السكان، وقد أظهر التعداد العام للسكان فى ليبيا لعام 1984أن نسبة المقيمين بالمدن فى ليبيا 76%من مجموع السكان الليبيون، وزادت هذه النسبة سنة 1995إلى (119)86% وفى عام 2006 أصبح عدد السكان الحضر (4670858)من أصل (5298152)هو عدد السكان الكلى، وقد تم التخلص من أحياء الصفيح، كما ارتفع متوسط دخل الفرد من حوالى 15 دينار ليبى سنة 1950إلى 3012دينار سنة .1980

وإذا ما استثنينا الفترة التى فرض فيها الحصار على ليبيا فى أوائل الثمانينات، فإننا سنجد تحسناً فى مستوى معيشة الأسر الليبية بشكل ملحوظ، وذلك لاتخاذ الدولة عدد من الإجراءات، مثل إتاحة حرية التجارة للأفراد، والسماح للمستوردين بتوريد السلع، كما تم إتباع سياسة الإقراض بدون فوائد، أو سعر فائدة محدد على سنوات طويلة، على شكل قروض سكنية أو إنتاجية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وصدر عام 2006عدد من القرارات لمواجهة مشكلة البطالة بين الشباب، عن طريق توفير الوظائف المناسبة للمؤهلين وتدريب غير المؤهلين، مع منح العاطلين عن العمل منحة مالية لحين حصولهم على عمل، وزيادة قيمة المعاشات الأساسية التى تمنح كمساعدات اجتماعية.

وحسب أحد الإحصائيات فقد بلغ عدد السكان الليبيين الذين أعمارهم (15سنة فما فوق) العاملين اقتصادياً ما مجموعه (1675880)فرداً يشكلون حوالى 45.89% من إجمالى السكان الليبيين الذين بلغت أعمارهم (15سنة فما فوق)، أما عدد الليبيين المشتغلون فعلاً بلغ ما مجموعه (1328286)فرداً يشكلون نسبة قدرها 79.26%من إجمالى السكان الليبيين العاملين اقتصادياً، وبالتالى فإن معدل البطالة بين أفراد قوة العمل الليبية فى ليبيا يقدر بحوالى 20.74%(١١٧).

من ناحية أخرى تحسنت الخدمات الصحية المجانية، وتم القضاء على بعض الأوبئة والأمراض التى كانت منتشرة فى ليبيا، وتم توزيع الخدمات الصحية على المناطق المختلفة، ما انعكس على معدلات الوفيات، والحصيلة الأساسية لتحسن الوضع الصحى يمكن التعرف عليها من خلال التطور الذى شهده مؤشر طول العمر، أو معدل توقع الحياة عند الولادة، فقد كان عدد السنوات التى يعيشها الفرد الليبى لا تتجاوز 46 سنة فى بداية السبعينات، فى حين أن هذا المعدل وفق أرقام عام 1995قد ارتفع بصورة حادة ليصل إلى 65سنة (١١٨) وفى عام 2007 -2006كان معدل الوفيات الخام 3.4 فى الألف(١١٩)

وقد سجل معدل النمو السكانى فيما بين عامى 2009 -2008 نسبة 3.24%بعد أن كانت 2.92%فيما بين 2000 -1990(١٢٠) و 2.93%فيما بين 2006 -1995(١٢١).

وتمر ليبيا بعملية تحديث موجه، بدأ من نقاط معينة يتصف بها المجتمع الليبى منها:-

١- قلة عدد السكان بالمقارنة مع المساحة.

٢- افتقار شديد فى الإمكانيات الفيزيقية للتحديث من مبان ومصانع وطرق.

٣- ندرة الخبرات الفنية.

٤- تصميم المخططين على اللحاق بركب الأمم المتقدمة فى مجال التحديث فى أقصر فترة زمنية ممكنة.

ولم تتوفر أرقام أو إحصائيات حديثة ودقيقة بعد تاريخ والذى أصبحت ليبيا على إثره فى وضع جديد 2011فبراير 17 مؤثر على الحياة بشكل عام، وعلى الخدمات بأنواعها بشكل خاص، وهو ما سيتضح بالحديث عنه لاحقاً.

علاقة النظام السياسى فى ليبيا بالأمن الاجتماعى

تمتعت ليبيا سياسياً -حتى تاريخ - 17. 2. 2011بنظام جماهيرى يشكل تغييراً واضحاً عن نظامين عالميين معروفين هما النظام الرأسمالى والنظام الشيوعى، هذا النظام (النظرية العالمية الثالثة) والذى جرى التعبير عنه فى فصول الكتاب الأخضر الثلاثة السياسى- الاقتصادى- الاجتماعى، فنجده قائماً على سلطة الشعب " السلطة الشعبية المباشرة "، وهى أساس النظام السياسى، فالسلطة للشعب، ولا سلطة لسواه، وتقوم مصادر تشريعه على القرآن الكريم، وتعد الأسرة فيه الأساس الذى تبنى عليه القبيلة والأمة، كنمو طبيعى، كما أن القبيلة هى الرابطة الاجتماعية، التى بؤرتها الأصل والدم، وتحتضن الفرد وتحميه من أذى الآخرين.

ودعت هذه النظرية اقتصادياً إلى تحرير الحاجات، بما يؤدى إلى إشباعها، وبالتالى إلى تحقيق السعادة، حتى إذا ما أُشبعت هذه الحاجات كان الإنسان حراً، وإذا لم تشبع، لم يكن حراً، وإذا لم يكن حراً لم يكن سعيداً، لذلك نجد مقولة " فى الحاجة تكمن الحرية "، وأن الحاجات الضرورية للإنسان من السخرية معالجتها بإجراءات قانونية أو إدارية أو ما إليها، وإنما يؤسس عليها المجتمع جذرياً، وفق قواعد طبيعية، ومن هذه الحاجات:-

المسكن: فـ " المسكن حاجة ضرورية للفرد والأسرة، فلا ينبغى أن يكون ملكاً لغيره، فلا حرية لإنسان يعيش فى مسكن غيره، بأجرة أو بدونها "، وقد تعزز هذا فى المادة (13)من الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان والتى نصت على أن: أبناء المجتمع الجماهيرى أحرار من الإيجار، فالبيت لساكنه(١٢٢)

المعاش: وهو حق للإنسان؛ لأنه حاجة، وهو نتاج الجهد المبذول فردياً أم جماعياً، " فمعاشك هو ملكية خاصة لك تديرها بنفسك، فى حدود إشباع حاجاتك، أو يكون حصة فى إنتاج أنت أحد عناصره الأساسية، وليس أجرة مقابل إنتاج لأى كان "، والمعاش غالباً يتأتى عن عمل، وحسب المادة (11)من الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان فإنه: يضمن المجتمع الجماهيرى حق العمل، فالعمل واجب وحق لكل فرد، فى حدود جهده بمفرده أو شراكة مع الآخرين، ولكل فرد الحق فى اختيار العمل الذى يناسبه.

الأرض: " إن أبناء المجتمع الجماهيرى أحرار من الإقطاع، فالأرض ليست ملكاً لأحد، ولكل فرد الحق فى استغلالها، للانتفاع بها شغلاً وزراعة ورعياً، مدى حياته وحياة ورثته، فى حدود جهده وإشباع حاجاته "

وفى جوانبه الاجتماعية نجد هذا النظام يؤكد على أن " المعرفة حق طبيعى لكل إنسان، وليس لأحد الحق فى أن يحرمه منه بأى مبرر، إلا إذا ارتكب الإنسان نفسه من الفعل ما يمنعه من ذلك "، وأن " الجهل سينتهى عندما يقدّم كل شىء على حقيقته، وعندما تتوفر معرفته لكل إنسان بالطريقة التى تناسبه "

إن فكر النظام الجماهيرى فى ليبيا يعتمد على القواعد الطبيعية فى تنظيم المجتمع الجماهيرى: الأسرة، والقبيلة،

والأمة تكويناً طبيعياً للدولة القومية، والإرادة الاختيارية فى الانتماء القومى لبنائها على الرغبة والاختيار المباشر، من أجل تحرير الحاجات وإشباعها، وحق التملك وممارسة الدين، الذى يعتبر الروح المميز لكل أمة، وأنه صاغ القواعد الطبيعية للإنسانية فى شكل قوانين، ولم تكن فى شكل آراء، أى أنه قدم بفكره مسلمات لا يختلف عليها اثنان، مثل: " البيت لساكنه " و" فى الحاجة تكمن الحرية " و" سينتهى الجهل عندما يُقدّم كل شىء على حقيقته " و" والأجراء مهما تحسنت أجورهم هم نوع من العبيد "، كما نصت الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان فى المادة رقم (14)على أن: المجتمع الجماهيرى متضامن ويكفل لأفراده معيشة ميسرة كريمة، كما يحقق لأفراده مستوى صحياً متطوراً، وصولاً إلى مجتمع الأصحاء، ويضمن رعاية الطفولة والأمومة وحماية الشيخوخة والعجزة، فالمجتمع الجماهيرى ولى من لا ولى له.

وتعد ممارسة الحرية البؤرة الفكرية فى الكتاب الأخضر بفصوله الثلاثة، وكل القوانين المصاغة فيه بحلول طبيعية تدور فى أعماق الثورة، من أجل التعمق بالبشرية، لتعرف قيمة ممارستها بأساليب ديمقراطية، تُمكّن الجميع من الوصول إليها، دون أن يُمس أحد فى حاجاته(١٢٣)وقد تعزز ذلك بصدور قانون تعزيز الحرية الذى أشارت المادة الثالثة والعشرون منه مثلاً إلى أن: لكل مواطن الحق فى التعليم والمعرفة واختيار العلم الذى يناسبه، ويحظر احتكار المعرفة أو تزييفها لأى سبب، كما أشارت المادة الرابعة والعشرون منه إلى أن: لكل مواطن الحق فى الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعى، فالمجتمع ولى من لا ولى له، يحمى المحتاجين والمسنين والعجزة واليتامى، ويضمن لغير القادرين على العمل لأسباب خارجة عن إرادتهم وسائل العيش الكريم(١٢٤)

ولقد جرى إسقاط هذا النظام عبر الحراك الشعبى بتاريخ والذى غيّر الكثير من مظاهر الحياة فى ليبيا، 2011فبراير 17 وأثر على المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وخلق أوضاعاً جديدة ليس أقلها الانفجار الجهوى أو التعصب القبلى والعنف فى الشارع وغياب الأمن والأمان والأعداد الكبيرة من القتلى والجرحى ومشاكل اللاجئين وفاقدى السكن، ومشاكل التوظيف والتفاوت المعيشى وانعدام الاستقرار والانفلات الأمنى على الحدود، وهى كلها قضايا تؤثر على الأمن الاجتماعى.

ولعلنا نعطى لمحة للفترة من تاريخ 17فبراير 2011وهو التاريخ الذى بدأت فيه موجة اضطرابات عارمة أدت إلى سقوط الكثير من أبناء الشعب الليبى ما بين قتيل وجريح ومفقود، وكان من نتائجها انتهاء الحكم الجماهيرى المستند على النظرية الجماهيرية (النظرية العالمية الثالثة)، وتولى المجلس الليبى الانتقالى ثم المؤتمر الوطنى العام للسلطة برلمانياً بديلاً عن نظام المؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب العام، يعمل وفقاً لإعلان دستورى جاء فى المادة -(7)الباب الثانى الخاص بالحقوق والحريات منه: " تصون الدولة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتلتزم بالانضمام للإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية التى تحمى هذه الحقوق والحريات وتعمل على إصدار مواثيق جديدة تكرم الإنسان كخليفة الله فى الأرض(١٢٥) كما جاء فى المادة (8)من نفس الباب: "تضمن الدولة تكافؤ الفرص، وتعمل على توفير المستوى المعيشى اللائق وحق العمل والتعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعى لكل مواطن، كما تكفل حق الملكية الفردية والخاصة، وتضمن الدولة عدالة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين وبين مختلف مدن ومناطق الدولة "(١٢٦)وكان من النتائج السلبية على الأمن الاجتماعى المترتبة عن أحداث فبراير 2011 وما بعدها، والتى يعانى منها الشعب الليبى حتى الآن: الانفلات الأمنى الخطير، الذى كان من مظاهره: انتشار الأسلحة بشكل خطير فى الشوارع، وانتشار جميع مظاهر التسلح فيها، بما فى ذلك الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، وبيد أفراد مدنيين غالباً، ما أدى لتزايد أعداد القتلى بالعمد والخطأ، كما كان من نتائج هذه التغييرات تهجير عدد كبير من العائلات كما فى حالة سكان مدينة تاورغاء ومنطقة القواليش وغيرهم، وتزايد عدد المخيمات واللاجئين الليبيين داخل البلاد، عدا اللاجئين خارجها، ومن نتائجها أيضاً تدنى مستويات الخدمات الصحية والتعليمية فى البلاد نتيجة النقص الحاد فى الأدوية والمعدات الطبية، وانتشار بعض الأمراض والأوبئة، واستغلال المدارس كثكنات ومعسكرات وسجون، وحرمان العديد من الدراسة بسبب تهجيرهم من مناطقهم، أيضاً فقدان الكثير من العائلات لعوائلهم، وتزايد أعداد العاطلين عن العمل وغيرها كثير.

ومن أمثلة ما ألم ببعض قطاعات المجتمع، كالتعليم مثلاً، وفيما يخص الخدمات التعليمية تحديداً، هناك حالياً نحو (170)مدرسة تحتاج لعمليات الصيانة الشاملة، ونحو (1224)

مؤسسة تعليمية متهالكة لا بد من إنشاء بديل لها، كما تم حصر عدد (14)مؤسسة تعليمية متهالكة ولا يمكن ان تقوم بالتدريس، فى مدينتى سرت وزليتن وغيرهما، وهناك أيضاً عدد (09)1مدرسة تم تفعيلها قبل تاريخ 17فبراير 2011أى قبل فترة الأحداث الدامية التى شهدتها البلاد - كانت نسبة الانجاز بها من (65% -2وهى حالياً متوقفة عن العمل لظروف مالية وتعاقدية، لكن هذا لا يمنع وجود محاولات جدية لتلافى هذه الصعوبات، منها وجود مساع لتوفير عدد (700فصل دراسى متنقل، من خلال مبادرة (حملة مدرستى) المقدمة من قبل شركة المدار الجديد للاتصالات بليبيا والتى قدمت ما نسبته (17%من إيرادات الشركة لمدة شهر كامل، كمساهمة منها فى تطوير وتحسين المبنى المدرسى[١٢٧]ولعل مثل هذه المبادرات هو ما يسهم إلى جانب البرامج الحكومية الأخرى لمحاولة تقديم الخدمات التعليمية منعاً لحرمان الكثيرين منها.

أما الوضع الإنسانى لبعض النازحين الليبيين من مدنهم جراء أحداث 17فبراير فقد أورد تقرير لجمعية المراقب لحقوق الإنسان (أن عدد سكان مدينة تاورغاء قبل نزوحهم عنها يزيد عن 40.000نسمة)، وفى تقريرها بعنوان: "ليبيا: المسلحون يرهبون سكان المدن الموالية للقذافى" قدرت منظمة هيومن رايتس ووتش العدد بقولها: "هجرت مدينة كاملة يسكنها 30ألف نسمة وتم إحراق بعض البيوت"، ويتوزع النازحون على عدة مناطق بليبيا، ويسكن عدد كبير منهم فى مخيمات، ويقدر عددهم بكل منطقة حسب الآتى: طرابلس ترهونة (6000المنطقة الجنوبية (14.000)بنغازى (15.000) وهذه الأعداد حسب تقديرات جمعية المصالحة (5000) الوطنية[١٢٨]وشكل المخيمات لهؤلاء النازحين (عبارة عن مقار شركات مثل مقر الشركة الصينية بسيدى السايح- مقر شركة تركية بطريق المطار- مقر إحدى الشركات بالفلاح- أو مجمعات سكنية تحت الإنشاء- مقر الأكاديمية البحرية بجنزور- وبعضهم يسكن فى مساكن بالإيجار وغيرها)[١٢٩]

وهناك مظاهر سلبية أثرت وتؤثر على الأمن الاجتماعى الحالى فى ليبيا منها:-

١- الانفلات الأمنى على الحدود والتوترات المسلحة فيها، ما أدى لخروقات أمنية صارخة، ليس أقلها تدفق العمالة بشكل كبير، وهى عمالة غير مقننة أولاً وغير شرعية ثانياً، وتسبب فى تهديدات أمنية وصحية واجتماعية ثالثاً، أيضاً عدم قدرة المواطنين على التحرك بحرية من داخل وخارج البلاد؛ بسبب التوترات على طول الحدود، والفراغ الأمنى الواضح الحاصل فيها.

٢- التهديدات على المياه، حيث جرى أكثر من مرة الاعتداء على مخزون المياه الصالحة للشرب وقطعه عن عدد من المناطق كمدينة طرابلس، التى عاشت أياماً طويلة صعبة؛ بسبب انقطاع المياه عنها جراء اعتداء مجموعات مسلحة أو حتى مواطنين عاديين على منظومة نقل المياه، ما اضطر العديد من الأهالى لنقل المياه من الآبار الخاصة التى يعانى الكثير منها من التلوث.

٣- تزايد أعداد المختطفين والمعتقلين بدون سند قانونى، وبدون محاكمة، خاصة بسبب التوجهات السياسية، أو صراعات قبلية.

٤- الاعتداء على الشخصيات العامة والخاصة، لأسباب حقيقية أو واهية.

٥- ارتفاع نسبة الجرائم المختلفة، وتزايد معدلات الخطف لغرض الاستفادة من الفدية، وسرقة السيارات والأماكن العامة، كالمصارف والمنشآت والمؤسسات الأمنية.

٦- محاصرة وزارات وإدارات لغرض فرض توجه سياسى أو اقتصادى.

٧- التفجيرات الدامية المهددة لحياة الأشخاص وما تؤدى له من فقدان للحياة وعدم استقرار وثقة بالحكومة.

٨- التدخل الأجنبى فى شؤون الدولة، وتواجد عناصر مخابراتية على أراضيها.

ويرى البعض أن مثل هذه المظاهر السلبية ضرورة فى مجتمع تعرض لتغيير كامل فى شتى مناحى الحياة فيه، مبررين ذلك بأنه ضريبة الحرية أو التغيير أو التطور، مع ما فيه من فقدان لقيم الشعور بالأمن والأمان، ولعل للصحافة الدور الأكبر فى التوعية بمخاطر هذه المظاهر السلبية وغيرها خاصة على الأمن الاجتماعى فى البلاد، لذلك وجب التعريف أولاً بالصحافة الليبية والتشريعات والقوانين المنظمة لها.

- الإعلام فى ليبيا إبان ثورة 17فبراير 2011وحتى الآن:-

دخلت ليبيا ابتداء من تاريخ 15/02/2011فى اضطرابات واسعة، أسوة بنظيراتها فى الدول العربية، كتونس ومصر، فيما عرف باسم (الربيع العربى)، ومنذ تاريخ 17/02/2011اتخذت هذه الاضطرابات تسمية ثورة 17فبراير التى سعت للمطالبة

بالتغيير وبتحقيق جملة من الحقوق، وتنامت هذه الاضطرابات التى وجدت لها مظلة دولية منحتها الشرعية، تحت سلطة المجلس الوطنى الانتقالى الليبى حتى تاريخ 21/ 10/ 2011 بمقتل زعيم ليبيا العقيد (معمر القذافى) على أيدى ثوار ليبيا، بعد قصف طيران حلف الناتو لموكبه، وقد انتهج المجلس الوطنى الانتقالى الليبى خطوات متذبذبة لصالح الإعلام عموماً، والصحافة خصوصاً، وما يزال الوقت مبكراً للحكم على هذه الخطوات.

لقد شهدت هذه المرحلة حل كافة المؤسسات الصحافية، وصدور الإعلان الدستورى فى بنغازى بتاريخ 03/08/2011عن المجلس الوطنى الانتقالى، الذى استلم زمام الأمور فى البلاد، وقد جاء فى المادة (14)من الباب الثانى: الحقوق والحُريات العامة أنه: " تضمن الدولة حرية الرأى وحرية التعبير الفردى والجماعى، وحرية البحث العلمى، وحرية الاتصال، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام والطباعة والنشر، وحرية التنقل، وحرية التجمع والتظاهر والاعتصام السلمى، وبما لا يتعارض مع القانون"(١٣٠)

وفيما يخص عمل الصحافة تحديداً، فقد أصدر المكتب التنفيذى لشؤون الإعلام بالمجلس الوطنى الانتقالى قراره رقم م بشأن تشكيل لجنة تسييرية مؤقتة لهيئة 2011لسنة (5) تشجيع ودعم الصحافة، حيث نص القرار فى المادة رقم (2)على أنه: " يتبع الهيئة كل من المؤسسة العامة للصحافة سابقاً وكافة الصحف العامة التابعة للدولة الليبية "، أما المادة (3)فنصت على أن: " تقوم اللجنة بإعادة تسيير العمل بمقرات الصحافة وإعداد التجهيزات اللازمة من أجل التحضير لإطلاق عدد من الصحف الوطنية بتسهيل الإمكانيات المتوفرة لكل من لديه رغبة فى إصدار صحيفة ".

لقد عرفت ليبيا فى عهدها الجديد انفجاراً إعلامياً، تمثل فى:" ظهور مئات الصحف والمجلات وعشرات القنوات الإذاعية المسموعة والمرئية والأرضية والفضائية ومئات المواقع الإلكترونية.... وعلى الرغم من إيجابية هذا الانفتاح والتعددية الإعلامية، لكنه فى حاجة غلى التنظيم والتنسيق، من خلال إصدار التشريعات واللوائح المنظمة وليس المقيدة، فهذا الكم الهائل من الصحف والقنوات قد يتعارض مع حاجة المجتمع وقدرته على استيعاب هذا العدد، وحتى لا تتكرر النماذج نفسها أو تدخل فى معارك إعلامية لا حاجة للبلد لها فى وقت يتطلب توحيد الجهود للبناء والتقدم (١٣١)وقد تميزت هذه المرحلة وفقاً لما رأه د. محمد على الأصفر بالتالى(١٣٢).

١- انتهاء الاحتكار الإعلامى لوسائل الإعلام، الذى نتج عنه نشأة العديد من القنوات الإذاعية المرئية والمسموعة، الأرضية والفضائية، وانتشار الصحف والمجلات الورقية والإلكترونية فى أغلب المناطق الليبية.

٢- حرية التعبير، ففيها انتهت كل الخطوط الحمراء التى حددتها المادة (29من قانون المطبوعات رقم (67)لسنة 1972 وهى (13)خطاً، والقانون نفسه يشمل (28)مادة رادعة وعقابية من أصل (51)مادة.

٣-حرية تملك وسائل الإعلام، فأصبح بإمكان الشخص الطبيعى أو الأحزاب أو الجهات العامة تملك ما تشاء، إذا ما توفرت لها الإمكانيات المادية والبشرية والفنية.

٤- زوال مقص الرقيب وحارس البوابة، ليكون الضمير هو الرقيب الوحيد، وتحولت الرقابة إلى ذاتية أخلاقية، فمصلحة الوطن والمواطن أساس العمل الإعلامى.

٥- بإمكان وسائل الإعلام أن تكون سلطة حقيقية يمكن لها أن تراقب وتتابع وترشد الرأى العام والحكومة، ولها أن تكشف عن الحقائق والمعلومات.

٦- انتشار مبدأ المنافسة الشريفة والبقاء للأصلح والأفضل، مع مراعاة حقوق الملكية الفكرية والحفاظ على حقوق الغير.

وما يزال الوقت مبكراً للحكم على هذه المرحلة الجديدة، إذ هى فى حاجة لإجراء الكثير من الدراسات والمسوح على اختلاف أنواعها.

تشريعات الصحافة فى ليبيا ما بعد 17فبراير 2011

تم إلغاء النظام الجماهيرى وتعطيل بعض القوانين والتشريعات الإعلامية فى البلاد، وإقرار الإعلان الدستورى لليبيا الجديدة من قبل المجلس الوطنى الانتقالى بتاريخ 03/08/ بشأن (5حيث صدرت عدة قرارات كان منها القرار رقم 2011 تشكيل لجنة تسييرية مؤقتة لهيئة تشجيع ودعم الصحافة، والقرار رقم (43)الصادر بتاريخ 19/ 05/ 2012بشأن إنشاء المؤسسة الوطنية للصحافة ونصت المادة رقم (1منه على: "تنشأ مؤسسة عامة تسمى المؤسسة العامة للصحافة تتبع المجلس الأعلى للإعلام - المؤقت.." ومن ضمن اختصاصات المؤسسة والتى حددتها المادة رقم (2)نجد: اتخاذ كل ما من شأنه دعم الصحافة وتنميتها وتطويرها بما يتماشى والتطورات الراهنة

فى صناعة الصحافة.. والمتابعة الفعالة للأداء الصحفى بالمؤسسات الصحفية والمساهمة فى وضع ميثاق شرف للإعلام ووضع الرؤية المستقبلية للعمل الصحفى ومتابعة وتقييم ما تنشره الصحف وإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بآداب المهنة وميثاق الشرف الإعلامى.

والقرار رقم (44)الصادر عن المجلس الوطنى الانتقالى بتاريخ 19/ 05/ 2012بشأن إنشاء المجلس الأعلى للإعلام وفى مادته رقم (1)نص القرار على: " ينشأ مجلس مؤقت يسمى "المجلس الأعلى للإعلام" ويكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة ويتمتع بالأهلية الكاملة للتصرفات القانونية لتنفيذ أغراضه ويتبع المجلس الوطنى الانتقالى أو ما يحل مكانه ويقوم على الشؤون الإعلامية بما يحقق حريتها واستقلاليتها وقيامه بممارسة سلطاته فى إطار المقومات الأساسية للمجتمع وبما يكفل الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى..". وقد حددت المادة رقم (2)من هذا القانون اختصاصات المجلس فى عدة نقاط منها: وضع السياسة العامة التى تهدف إلى النهوض بالإعلام فى الدولة وإصدار ميثاق الشرف الإعلامى ومنح التراخيص اللازمة للمؤسسات الإعلامية بكافة أنواعها، واعتبرت المادة رقم (3)منه أن المجلس يعتبر الخلف القانونى المسئول إدارياً ومالياً عن المؤسسة الوطنية للصحافة ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون والمراكز الإعلامية داخل البلاد وخارجها، وقد ولد هذا المجلس ميتاً ولم يمارس عمله على أرض الواقع على الإطلاق، حتى أن عددا من الإعلاميين اجتمعوا فى منطقة جادو وانتخبوا مجلساً موازياً له مدعين أن الشرعية معهم وليس مع المجلس السابق.

وكما هو واضح لم تشهد هذه الفترة الكثير من القوانين أو التشريعات الإعلامية، المنظمة للعمل الإعلامى عموماً، والصحفى خصوصاً، وما يزال الجدل مستمراً حول ضرورة سن قوانين أو تشريعات تنظم العمل الإعلامى فى ليبيا.

دور وسائل الإعلام فى نشر والتوعية بقضايا الأمن الاجتماعى

من المعروف أن من أبرز أهداف الإعلام الأساسية توسيع مدارك الجماهير؛ بتزويدهم بالمعارف المختلفة، وإقناعهم بسلوك معين، عن طريق مدهم بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة، والحقائق التى تساعد على تكوين رأى صائب فى حدث ما أو قضية أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأى بشكل موضوعى عن عقلية الجماهير وميولهم واتجاهاتهم.

ويرتبط الإعلام ارتباطاً مباشراً ببيئة الإنسان، إذ يصعب إعداد الخطط التنموية دون مساندة ودعم وسائل الإعلام فى مختلف المجالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتُعدّ وسائل الإعلام، من صحافة وتلفزيون وراديو وانترنت مصادر مهمة للمعلومات، فى شتى مجالات الحياة، كما تعمل على تشكيل وعى الأفراد بما يجرى من أحداث، وما يحدث من مشكلات اجتماعية، هذا عدا تأثيرها على تكوين الرأى العام بالمجتمع، فمسئوليتها أمام المجتمع الذى تصدر فيه هى مسئولية أساسية، وليست ثانوية بأى شكل من الأشكال؛ خاصة الصحافة التى تتيح لها خصائصها وسماتها كوسيلة إعلامية جماهيرية تقديم الكثير وتأدية الأفضل، من ناحية مشاركتها مع الجماهير فى الدفع بمسيرة التنمية والتحديث لمجتمعهم.

وتُسهم وسائل الإعلام فى تشكيل بيئة الإنسان وفكره وشخصيته، كما تصوغ إرادته، وبالتالى فإن هذه الوسائل تلعب دوراً هاماً فى تشكيل وعى الجماهير فى المجتمع الذى يعيشون فيه، وفى توجيه اهتماماتهم بالقضايا الأمنية؛ لقدرتها على تقديم المعارف الأمنية بصورة مفهومة ومقبولة؛ ولأنها تؤثر فى الطريقة التى تعى بها الجماهير مختلف الأمور؛ ولقيامها برسم صورة ذهنية لدى المتلقى عن ما يحيط به من أحداث ومواقف.

وتؤدى وسائل الاتصال الجماهيرية -لا سيما الصحافة - دوراً من الممكن أن يكون حاسماً، فى مجال قضايا الصراع الاجتماعى؛ ذلك أنها لا تقوم بنشر وتوصيل المعلومات فحسب، بل تحدد المشكلات، وتقرر الأولويات، وتطرح الحلول، وتوضح كل ذلك للجماهير، بحيث يتم التأثير فى إدراك هذه الجماهير لاحتياجاتها، وفى كيفية تلبية هذه الاحتياجات، كذلك يتم التأثير فى توقعات الناس لدور الوسيلة الإعلامية كمصدر للمعلومات، وكل هذا بقيامها بتركيز اهتمام المجتمع على أنشطة معينة، وتعبئة الرأى العام والإسراع بعمليات التغيير الاجتماعى، فالجماهير تنتظر من الصحافة تقديم تقارير شاملة وحقيقية للأحداث، وأن تفسح مجالاً للنقد البناء والتعليق على الأحداث وشرحها وتفسيرها بين صفحاتها، وأن تطلع على المعلومات الكاملة عن الأحداث والوقائع والمشكلات والقضايا التى تتناولها هذه الصحافة.

وبإمكان وسائل الإعلام -خاصة منها الصحافة -المشاركة

بفعالية فى دفع مسيرة المجتمع، نحو التقدم والتنمية والأمن، ومواجهة القضايا والمشكلات التى يعانى منها المجتمع، وذلك من خلال حشد وتعبئة الجماهير، لدعم وتأييد ومساندة البرامج المعدة لذلك، وتحديد أولويات الاهتمام بالقضايا لدى الجماهير، بما يتلاءم مع صالح المجتمع، واتجاهات السياسات المنفذة من قبل المجتمع، فنجد أن الصحافة -مثلاً -بما لها من خصائص، تستطيع توظيف قدراتها وخصائصها فى شكل معالجة صحفية مؤثرة وفعالة، بالاعتماد على اختيار الأساليب الاقناعية الملائمة فى المضمون الصحفى، وأن تتسم معالجتها لقضية ما بطابع الاستمرارية، مع الاعتماد على النظرة المتكاملة للقضايا المطروحة، وتداخلها مع القضايا الأخرى، وشمولية التغطية الصحفية وتعمقها الصادق والموضوعى، ومراعاة تعدد وتنوع الآراء والأفكار والاتجاهات، التى تعالج ما يهم الجماهير من مشكلات وقضايا، ترتبط باحتياجاتهم واهتماماتهم، كما تُساعد على تدعيم الاتجاهات أو تغييرها، أو تعديلها وتعديل السلوك الإنسانى، بما يتوافق مع الأمن الاجتماعى، الذى يعد أحد الدعامات الأساسية للتنمية الشاملة.

طبيعة العلاقة بين الإعلام والأمن الاجتماعى:-

تسهم وسائل الإعلام فى تشكيل بيئة الإنسان وفكره وشخصيته وتصوغ إرادته؛ بسبب تأثيرات ما تبثه، بمختلف اللغات، وفى كل الأوقات، حتى أن الإنسان يجد نفسه وقد صار منقاداً لكل ما يصل إليه من هذه القوة، المسيطرة والقادرة على قيادة الفكر والسلوك نحو أنماط وأشكال وتصرفات محددة سلفاً.

إن وسائل الإعلام وفى مقدمتها الصحافة، يُمكن أن تؤدى إلى نتائج هامة فى إحداث التغيير الاجتماعى، إذا ما أمكن التعرف الدقيق على احتياجات الجماهير، وإذا كان الاتصال مصحوباً بتحقيق فوائد عملية للجماهير، وإذا كان هناك نوع من التعاون والتناغم بين الجماهير ومصدر الإعلام، فالصحافة تقوم بثلاثة أدوار رئيسية هى:

- التعبير عن اتجاهات الرأى العام، وهى المهمة الرئيسية للصحافة، وأن تكون مرآة صادقة للرأى العام، وتُعبّر عن آماله وآلامه، وتوضح ما يُعانى منه، وفى قيام الصحافة بهذا الدور فإنها تُبصّر الحكومة بأوجه الخلل والقصور فيما تقوم به من أعمال، وتكون بمثابة الرقيب الذى يدق ناقوس الخطر دائماً أمام أية أخطاء أو تجاوزات، تحدث من جانب الحكومة أو هيئاتها أو ممثليها.

- الإسهام فى تكوين الرأى العام وتوجيهه، حيث تتبنى الصحف القضايا الأساسية للشعب، وتعمل على توضيحها وربط الناس بها، بما يُساهم فى تكوين الرأى العام حولها.

- تزويد المجتمع بالمعرفة المستنيرة، من خلال نشر أخبار العالم والأخبار المحلية والإقليمية والتحليلات المختلفة فى كافة المجالات الإنسانية.

ونظراً لتعاظم قوة الإعلام فى التأثير، وأهمية الأمن كمطلب وحاجة حيوية للأفراد والمجتمع، لذلك نجد أن هناك تناغماً فى الربط بين الإعلام والأمن الاجتماعى، إيجاد هدف موحد، متمثل فى التوعية والإرشاد والتثقيف وترتيب الأولويات فيما يتعلق بأهم القضايا والأحداث، التى تحقق الأمن والاستقرار للإنسان، وتحافظ على سلامته، البدنية والنفسية، حيث نجد أن الإعلام من أهم المؤثرات فى حياة الأفراد، والمرافق الإعلامية مسئولة عن حماية الأمن الاجتماعى، بقدر مسئولية رجل الأمن، فى حماية المجتمع من الجريمة والانحرافات وكل ما من شأنه التأثير على الأمن الاجتماعى، وبالتالى تسعى هذه المرافق عبر أجهزتها الإعلامية المختلفة وعن طريق نشر رسائلها الإعلامية إلى حماية الأخلاق ورعاية السلوك الاجتماعى وتحصين المجتمع ضد الجريمة، بالقيم الأخلاقية والتربوية، وكشف الأنماط السلوكية المنحرفة، ورعاية الأحداث الجانحين، ومواجهة الظواهر الاجتماعية التى تنال من التقدم والنمو والازدهار، مثل: مشكلة البطالة والتسول والتشرد، ومواجهة الجرائم التى تهدد المجتمع، وتبصير الجماهير بأساليب مواجهة مظاهر تلوث البيئة بكافة أشكالها، والحد من إهدار الموارد الطبيعية باختلاف أنواعها(١٣٣)

إن الإعلام ضرورة حضارية، لا غنى عنه فى تنظيم واستقرار الحياة الاجتماعية، وبقدر عمق الاتصال وتطور وسائله، يكون تطور الحضارة الإنسانية، والإعلام أيضاً ضرورة تنموية فعالة فى مختلف المجالات، ويساعد على تدفق المعلومات وتداولها، كما أنه ضرورة سياسية، ولأن الإعلام فى الأحوال العادية هو غير الإعلام وقت الأزمات والصراعات، لذلك كان لا بد من التعريج على دور الإعلام فى وقت الأزمات والصراعات.

وتواكب الصحافة الأحداث والأزمات، بل والصراعات فى

الدول التى عرفت اضطرابات وثورات ما سمى بالربيع العربى، وليست صحافة ليبيا ببعيدة عن ذلك، ونتائج تحليل المضمون ستبرز ذلك.

نتائج تحليل المضمون لصحف الدراسة

- الفنون الصحفية التى تم استخدامها فى معالجة تحديات وقضايا الأمن الاجتماعى:

جدول رقم (3)يبين الفنون الصحفية المستخدمة فى الصحف محل الدراسة

الصحيفة	ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
الفن الصحفي	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
خبر	232	%46.1	187	%45.5	9	%18	3	%7.8	431	%43
تحليق	34	%6.8	29	%7.1	1	%2	1	%2.6	65	%6.5
مقال افتتاحي	-	-	4	%1	1	%2	7	%18.4	12	%1.2
عمود	-	-	5	%1.2	1	%2	-	-	6	%0.6
مقال تحليلي	41	%8.2	87	%21.1	31	%62	18	%47.4	177	%17.7
تقرير	87	%17.3	29	%7.1	3	%6	2	%5.3	121	%12.1
حديث	40	%8	28	%6.8	-	%0	5	%13.2	73	%7.3
كاريكاتير	20	%4	2	%0.5	2	%4	2	%5.3	26	%2.6
رسوم يدوية	-	-	-	%0	2	%4	-	-	2	%0.2
صور	15	%3	8	%1.9	-	-	-	-	23	%2.3
أخرى	26	%5.2	32	%7.8	-	-	-	-	58	%5.8
المجموع	503	%100	411	%100	50	%100	38	%100	1002	%100

توضح بيانات الجدول السابق غلبة الخبر الصحفى عما سواه من الفنون الصحفية فى المعالجات الصحفية التى قدمتها الصحف محل الدراسة لتحديات وقضايا الأمن الاجتماعى، حيث بلغت نسبته (43%)من إجمالى المعالجات التى تم نشرها فى كل الصحف بشكل عام، تلاه المقال التحليلى بنسبة (12.1%)والتقرير الصحفى فى المرتبة الثالثة بنسبة (17.7%) فالحديث بنسبة (7.3%)ثم التحقيق بنسبة (6.5%)ثم وبنسب صغيرة متقاربة جاءت باقى الفنون الصحفية، والملاحظ أنه على الرغم من تميز الخبر الصحفى الذى لا يحتاج إلى مجهود من قبل القارئ، إلا أنه كأسلوب لا يساعد على تقديم معالجات متعمقة للتحديات والقضايا، ومناقشتها من كافة الجوانب، والتعرف على الرأى والرأى الآخر، كما هو الحال فى المقالات الصحفية بأنواعها، وهو ما يشكل نقطة ضعف فى التناول الصحفى لتحديات وقضايا الأمن الاجتماعى.

ويوضح تفصيل النتائج تصدر الخبر فى المرتبة الأولى فى صحيفتى ليبيا الإخبارية وفبراير؛ وهذا قد لا يبدو غريباً؛ على اعتبار أن الصحيفتين تصدران بشكل يومى، حيث كانت نسبته فى الأولى (46.1%)وفى الثانية (45.5%)واحتل المرتبة الثانية فى هاتين الصحيفتين التقرير فى صحيفة ليبيا الإخبارية، بنسبة (17.3%)والمقال التحليلى فى صحيفة فبراير بنسبة وبالتالى تكون صحيفة فبراير ابتعدت قليلاً عن أن (21.1%) تكون خبرية الطابع بالكامل.

وعلى العكس من الصحف اليومية جاء فى المرتبة الأولى من الفنون الصحفية المستخدمة فى صحيفة رسالة الداخلية نصف الشهرية وفى صحيفة ميادين الأسبوعية المستقلة: المقال التحليلى بنسبة (62%)فى الأولى و (47.4%)فى الثانية، تلا ذلك الخبر فى صحيفة رسالة الداخلية بنسبة (18%)والمقال الافتتاحى فى ميادين بنسبة (18.4%)ولعل طبيعة الصحيفتين هو ما سمح بإفراد مساحات أكبر لمعالجات أعمق؛ نظراً لأن عامل الوقت يكون لصالحهم.

- أساليب الإبراز التى تم استخدامها فى معالجة تحديات وقضايا الأمن الاجتماعى:

تعتبر أساليب الإبراز للمعالجات الصحفية عنصراً هاماً؛ للتأثير على إدراك القارئ لأهمية الموضوعات، فضلاً عن أنها تزيد من معارفه حول الموضوع، فلا يكفى ذكر التحدى أو عرضه، وإنما هناك حاجة أيضاً لتدعيم ذلك بأساليب الإبراز المختلفة، حيث يمكن إبراز الموضوع بأكثر من طريقة، إما عن طريق تخصيص موقع متميز للنشر، أو استخدام الصور والرسوم والجداول، أو نوع العناوين ولونها، أو استخدام الإطارات والبراويز والشبك، وما إلى ذلك من عناصر الإبراز، وكلما استخدم أكثر من أسلوب فى نفس الوقت زاد إبراز الموضوع، وإدراك القارئ له؛ باعتباره موضوع هام، والجداول التالية توضح أساليب الإبراز المستخدمة فى الصحف الليبية محل الدراسة.

جدول رقم (4)يبين موقع النشر فى الصحف محل الدراسة

الصحيفة	ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
موقع النشر	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
صفحة أولى	33	%6.6	27	%6.6	2	%4	-	-	62	%6.2
صفحة داخلية	424	%84.3	363	%88.3	39	%78	38	%100	864	%86.2
صفحة أخيرة	46	%9.1	21	%5.1	9	%18	-	-	76	%7.6
المجموع	503	%100	411	%100	50	%100	38	%100	1002	%100

لم تحظ تحديات وقضايا الأمن الاجتماعى بمواقع نشر متميزة أغلب الأوقات، حيث جاءت معظم المعالجات فى

الصفحات الداخلية، وبنسبة عامة بلغت (86.2%)تلتها الصفحات الأخيرة بنسبة (7.6%)وأخيراً الصفحة الأولى بنسبة والملاحظ أن تحديات وقضايا الأمن الاجتماعى لم (6.2%) تتمتع بالنشر المتميز فى الصفحة الأولى، أو حتى الصفحة الأخيرة، رغم أهمية هذه التحديات، وبتفصيل النتائج احتلت الصفحات الداخلية المرتبة الأولى فى كل الصحف، وبنسبة فى صحيفة (88.3%فى صحيفة ليبيا الإخبارية، و (84.3%) فبراير، و (78%)فى صحيفة رسالة الداخلية، و (100%)فى صحيفة ميادين التى تحتل الصفحة الأولى منها دائماً صورة أو رسم، غالباً ما يعبر عن الحالة الثقافية أو شخصية عامة ما، أما المقال الافتتاحى الذى هو سمة الصحيفة، فينشر دائما فى الصفحة الثانية، وجاء فى المرتبة الثانية: الصفحة الأخيرة فى ليبيا الإخبارية بنسبة (9.1%)والصفحة الأولى فى فبراير بنسبة (6.6%)ولم تحظ الصفحة الأولى بأهمية تُذكر فى كل الصحف محل الدراسة.

جدول رقم (5)يوضح الصور والرسوم المستخدمة فى المعالجات الخاصة بتحديات وقضايا الأمن الاجتماعى

الصحيفة	ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
الصور	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موضوعية	228	%45.3	190	%46.2	27	%54	4	%10.5	449	%44.9
شخصية	88	%17.5	83	%20.2	1	%2	29	%76.3	201	%20
لا يوجد	187	%37.2	138	%33.6	22	%44	5	%13.2	352	%35.1
المجموع	503	%100	411	%100	50	%100	38	%100	1002	%100

توضح بيانات الجدول السابق أن نسبة (44.9%)من المعالجات التى تناولت تحديات وقضايا الأمن الاجتماعى فى صحف الدراسة استخدمت الصور الموضوعية المعبرة عن الموضوع، فى حين لم تستخدم الصور إطلاقاً بنسبة(35.1%) وأخيراً تم استخدام الصور الشخصية بنسبة (20%)والتى كانت غالباً صور لكتاب المقالات أو الذين تم إجراء أحاديث وتحقيقات صحفية معهم. وبتفصيل النتائج، حسب الصحف محل الدراسة، يتبين أن الصور الموضوعية احتلت المرتبة الأولى فى جميع صحف الدراسة عدا صحيفة ميادين، حيث جاءت بنسبة (45.3%)فى صحيفة ليبيا الإخبارية، و (46.2%)فى صحيفة فبراير، و (54%)فى صحيفة رسالة الداخلية، أما صحيفة ميادين فجاءت فى المرتبة الأولى منها الصور الشخصية، بنسبة (76%)حيث حرصت الصحيفة على نشر صور شخصية لكتاب المقالات فيها، وهذا ما يتفق مع الجدول رقم (10)عن الفنون الصحفية المستخدمة الذى احتل فيه المقال التحليلى المرتبة الأولى ضمن الفنون المستخدمة بالصحيفة، بنسبة .(47.4%)والملاحظ أن عدداً كبيراً من الموضوعات لم يتم استخدام الصور فيها فى كل صحف الدراسة، حيث جاء ذلك بنسبة (37.2%)فى ليبيا الإخبارية، و(33.6%)فى فبراير، و فى ميادين، وفيما عدا(13.2%)فى رسالة الداخلية، و(44%) صحيفة ميادين، فإن الصور الشخصية لم تحظ بأهمية تذكر فى معالجات صحف الدراسة.

جدول رقم (6)يوضح استخدام الرسوم البيانية والجداول فى صحف الدراسة

الصحيفة	ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
الرسوم البيانية والجداول	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
يوجد	2	%0.4	1	%0.2	-	-	-	-	3	%0.3
لا يوجد	501	%99.6	410	%99.8	50	%100	38	%100	999	%99.7
المجموع	503	100	411	%100	50	%100	38	%100	1002	%100

لم تهتم صحف الدراسة باستخدام الرسوم البيانية والجداول فى الموضوعات الخاصة بقضايا الأمن الاجتماعى، حيث جاء ذلك بنسبة مرتفعة بلغت(99.7%)وبتفصيل النتائج فإن الصحف اليومية المتمثلة فى ليبيا الإخبارية وفبراير هى التى استخدمت الرسوم والجداول بنسبة ضئيلة جداً، لم تتعد فى الثانية، وهى نسب لا تذكر، (0.2%)فى الأولى و (0.4%) مما يوضح عدم اهتمام الصحف الليبية باستخدام الرسوم البيانية والجداول كأسلوب من أساليب إبراز الموضوعات.

جدول رقم (7)يوضح نوع العنوان المستخدم فى صحف الدراسة

الصحيفة	ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
لون العنوان	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لون واحد	389	%77.3	347	%84.4	42	%84	33	%86.8	811	%80.9
أكثر من لون	40	%8	50	%12.2	6	%12	-	-	96	%9.6
أبيض وأسود	51	%10.1	12	%2.9	1	%2	3	%7.9	67	%6.7
بلا عنوان	23	%4.6	2	%0.5	1	%2	2	%5.3	28	%2.8
المجموع	503	100	411	%100	50	%100	38	%100	1002	%100

يتضح من بيانات الجدول السابق اهتمام كل صحف الدراسة بالعنوان الممتد ضمن أنواع العناوين المستخدمة بنسبة إجمالية بلغت (66.4%)مما يدل على أهمية هذا العنوان فى إبراز الموضوعات الخاصة بتحديات وقضايا الأمن الاجتماعى، وجاء ثانياً العنوان العمودى بنسبة (18.8%)وبتفصيل النتائج احتل هذا النوع من العناوين - أى العنوان الممتد - المرتبة الأولى فى جميع صحف الدراسة، بنسبة بلغت (61%فى ليبيا الإخبارية، و (72%)فى فبراير، و (66%)فى رسالة الداخلية، و(78.9%) فى ميادين، أما المرتبة الثانية فاحتلها العنوان العمودى بنسبة (28%)فى فبراير، و (15.1%)فى ليبيا الإخبارية، و (22.3%) فى رسالة الداخلية، فى حين تم تجاهل هذا النوع من العناوين فى صحيفة ميادين التى احتل فيها العنوان الرئيسى المرتبة الثانية بنسبة.(15.8%

جدول رقم (8)يوضح لون العنوان المستخدم فى صحف الدراسة

الصحيفة	ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
لون العنوان	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لون واحد	389	%77.3	347	%84.4	42	%84	33	%86.8	811	%80.9
أكثر من لون	40	%8	50	%12.2	6	%12	-	-	96	%9.6
أبيض وأسود	51	%10.1	12	%2.9	1	%2	3	%7.9	67	%6.7
بلا عنوان	23	%4.6	2	%0.5	1	%2	2	%5.3	28	%2.8
المجموع	503	100	411	%100	50	%100	38	%100	1002	%100

استخدمت صحف الدراسة اللون الواحد فى إبراز الموضوعات الخاصة بتحديات وقضايا الأمن الاجتماعى بنسبة إجمالية بلغت(80.9%)مما يدل على تراجع أهمية استخدام الألوان المتعددة فى الصحف الليبية، وبتفصيل النتائج استخدمت صحف الدراسة اللون الواحد فى إبراز الموضوعات محل الدراسة بنسبة بلغت (77.3%) فى ليبيا الإخبارية، و(84.4%)فى فبراير، و(84%)فى رسالة الداخلية، و(86.8%) فى ميادين، أما فئات (أكثر من لون)، و(الأبيض والأسود)، فبالكاد تم استخدامهم.

جدول رقم (9)يوضح البراويز والإطارات والشبك المستخدمة فى صحف الدراسة

الصحيفة	ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
البراويز والإطارات والشبك	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
براويز وإطارات	240	%47.7	158	%38.4	21	%42	34	%89.5	453	%45.2
شبك	5	%1	33	%8	7	%14	-	-	45	%4.5
براويز وإطارات وشبك	155	%30.8	20	%4.9	7	%14	4	%10.5	186	%18.6
لا يوجد	103	%20.5	200	%48.7	15	%30	-	-	318	%31.7
المجموع	503	%100	411	%100	50	%100	38	%100	1002	%100

اعتمدت صحف الدراسة على استخدام البراويز والإطارات لإبراز الموضوعات المتعلقة بتحديات وقضايا الأمن الاجتماعى، حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة إجمالية بلغت (45.2%)لكن هذا لا يمنع عدم الاعتماد فى كثير من الأحيان على هذا النوع من أساليب الإبراز، إذ كانت هناك ما نسبته (31.7%)من الموضوعات لم يتم فيها استخدام أى براويز أو أطر أو شبك، وبتفصيل النتائج احتلت الموضوعات التى استخدمت البراويز والأطر المرتبة الأولى فى صحف ليبيا الإخبارية بنسبة (47.7% ورسالة الداخلية بنسبة (42%)وميادين بنسبة (89.5%)أما صحيفة فبراير فعدم وجود أى من البراويز والأطر والشبك كان هو الميزة الأكبر، واحتل المرتبة الأولى، بنسبة بلغت(48.7% وجاء فى المرتبة الثانية البراويز والأطر والشبك مجتمعة فى صحف ليبيا الإخبارية (30.8%)وميادين (10.5%)أما صحيفة رسالة الداخلية فاحتل المرتبة الثانية فيها عدم استخدام البراويز والإطارات والشبك بنسبة بلغت .(30%)

- طبيعة القضايا فى الصحف محل الدراسة:-

جدول رقم (10)يوضح طبيعة القضايا فى الموضوعات محل الدراسة

الصحيفة	ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
طبيعة القضية	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
طارئة	169	%33.6	129	%31.4	16	%32	27	%71.1	341	%34
مستمرة	334	%66.4	282	%68.6	34	%68	11	%28.9	661	%66
المجموع	503	100	411	%100	50	%100	38	%100	1002	%100

اهتمت صحف الدراسة بالدرجة الأولى بالقضايا المستمرة، فى الموضوعات المتعلقة بتحديات وقضايا الأمن الاجتماعى بنسبة إجمالية بلغت (66%)وجاءت ثانياً القضايا الطارئة بنسبة مما يدل على بروز تناول ونشر القضايا المستمرة أكثر (34%)

من تلك الطارئة، ولا شك أن تحديات كانتشار السلاح وعدم إيجاد حلول للاجئين لم تشكل كقضايا طارئة أولويات فى صحف الدراسة، وإنما جاءت ضمن أبعاد مختلفة.

- نوعية ومضمون المحتوى فى الصحف محل الدراسة:

تم تصنيف تحديات وقضايا الأمن الاجتماعى التى ظهرت خلال فترة التحليل بشكل عام حسب الموضوعات الرئيسية، ثم تم تصنيفها حسب الفئات الفرعية، والجداول التالية توضح ذلك.

جدول رقم (1-11)يوضح نوعية المحتوى فى الصحف محل الدراسة

الصحيفة	ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
نوعية المحتوى	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
اقتصادي	254	%50.5	179	%43.6	-	-	12	%31.6	445	%44.4
اجتماعي	22	%4.4	13	%3.16	1	%2	-	-	36	%3.6
أمني	106	%21	100	%24.3	42	%84	23	%60.5	271	%27
ثقافي	24	%4.8	13	%3.2	-	-	-	-	37	%3.7
صحي	68	%13.5	56	%31.6	2	%4	2	%5.3	128	%12.8
خدماتي	2	%0.4	11	%2.7	-	%4	-	-	15	%1.5
بيئي	27	%5.4	39	%9.5	3	%6	1	%2.6	70	%7
المجموع	503	%100	411	%100	50	%100	38	%100	1002	%100

اهتمت صحف الدراسة بالموضوعات ذات البعد الاقتصادى بالدرجة الأولى(xxxxxx)، ضمن تحديات وقضايا الأمن الاجتماعى، حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة (44.4%)فى حين جاءت الموضوعات ذات البعد الأمنى فى المرتبة الثانية بنسبة(27%) (*******) تلتها فى المرتبة الثالثة الموضوعات ذات البعد الصحى بنسبة (12.8%)ثم الموضوعات ذات البعد البيئى فى المرتبة الرابعة بنسبة .(7%)وبتفصيل النتائج حسب كل صحيفة يتبين التالى:

- احتلت القضايا ذات البعد الاقتصادى المرتبة الأولى ضمن نوعية المحتوى بالصحف الليبية اليومية الرسمية، بنسبة لصحيفة (43.6%)لصحيفة ليبيا الإخبارية، ونسبة (50.5%) فبراير. أما الصحف المهنية والمستقلة فاحتلت ذات المرتبة - أى المرتبة الأولى- القضايا ذات البعد الأمنى بنسبة (84%)فى صحيفة رسالة الداخلية، و (60.5%)فى صحيفة ميادين.

- تنوعت القضايا التى احتلت المرتبة الثانية ضمن نوعية المحتوى بالصحف الليبية وبنسب مختلفة، بحيث احتلت هذه المرتبة فى صحيفة ليبيا الإخبارية القضايا ذات البعد الأمنى بنسبة (21%)وفى صحيفة فبراير القضايا ذات البعد الصحى بنسبة (31.6%)وفى صحيفة رسالة الداخلية القضايا ذات البعد البيئى بنسبة (6%)وفى صحيفة ميادين القضايا ذات البعد الاقتصادى بنسبة.(31.6%)

جاءت الموضوعات ذات البعد الصحى فى المرتبة الثالثة فى - صحف ليبيا الإخبارية ورسالة الداخلية وميادين بنسب مختلفة كانت على التوالى: (13%)و (4%)و (5.3%)فى حين احتلت هذه المرتبة فى صحيفة فبراير القضايا ذات البعد الأمنى بنسبة (24.3%).

وتوضح بيانات الجدول التالى رقم (2 -18اهتمام الصحف الليبية بالتحديات المتعلقة بالمضمون الأمنى فى المرتبة الأولى، بنسبة بلغت (27.6%وجاء فى المرتبة الثانية التحديات المتعلقة بالجوع والفقر واللاجئين بنسبة إجمالية بلغت (25.8%)فإذا ما لاحظنا أن المضمون الأمنى إحدى فئاته انتشار الأسلحة، والمضمون المتعلق بالجوع والفقر واللاجئين أحد فئاته النازحين من مناطقهم، فلعل ذلك يعطينا لمحة عن اهتمامات الصحف المتعلقة بقضايا الساعة التى تعيشها ليبيا بعد ثورة 17فبراير والتى كانت هذه التحديات من ضمن أبرز الموضوعات ذات الاهتمام، وجاء فى المرتبتين الثالثة والرابعة، وبنسبة متقاربة، الموضوعات الصحية بنسبة (12.8%)وموضوعات العمل والبطالة بنسبة .(12.7%)وبتفصيل النتائج جاءت اهتمامات صحف الدراسة بمضمون القضايا كالتالى:

جدول رقم (2 - 11)يوضح مضمون المحتوى فى الصحف محل الدراسة

الصحيفة	ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
مضمون المحتوى(********)	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
صحي	68	%13.5	57	%13.8	1	%2	2	%5.3	128	%12.8
تعليمي	21	%4.2	12	%2.9	-	-	-	-	33	%3.3
خدماتي	2	%0.4	11	%2.7	2	%4	-	-	15	%1.5
سكن	20	%4	40	%9.7	-	-	-	-	60	%6
عمل وبطالة	93	%18.5	32	%7.8	-	-	2	%5.3	127	%12.7
ثقافي	23	%4.6	13	%3.2	-	-	-	-	36	%3.6
جوع وفقر ولاجئين	142	%28.2	106	%25.8	-	-	10	%26.3	258	%25.8
بيئي	26	%5.16	38	%9.2	3	%6	1	%2.6	68	%6.8
أمني	108	%21.5	102	%24.8	44	%88	23	%60.5	277	%27.6
المجموع	503	%100	411	%100	50	%100	38	%100	1002	%100

- اهتمت صحيفتى: ليبيا الإخبارية وفبراير الرسميتان اليوميتان بتحديات الجوع والفقر واللاجئين فى المرتبة الأولى، وعلى التوالى بنسبة (28.2%)و (25.8%)فى حين احتل هذه المرتبة فى صحيفة رسالة الداخلية المهنية الموضوعات الأمنية بنسبة (88%)وهذه نتيجة منطقية على اعتبار مهنية الصحيفة كصحيفة أمنية تصدر عن وزارة الداخلية، وكذلك الحال مع صحيفة ميادين المستقلة بنسبة (60%)حيث اهتم كتاب الصحيفة بالحديث بشكل مستمر عن تأثير انتشار استخدام السلاح فى الشارع وتداعياته على المجتمع.

- احتل الهاجس الأمنى المرتبة الثانية فى صحيفتى ليبيا الإخبارية وفبراير بنسبة (21.5%)للأولى، و(24.8%)للثانية، فى حين احتلت الموضوعات الخاصة بالضمان الاجتماعى هذه المرتبة فى صحيفة رسالة الداخلية، أما صحيفة ميادين فكانت الموضوعات المتعلقة بالجوع والفقر واللاجئين فى المرتبة الثانية ضمن قائمة اهتماماتها بنسبة.(26.3%)

ولأهمية الجدول السابق بفئاته المختلفة كان لا بد من معرفة نوع الخدمات التى حرصت الصحف محل الدراسة على الاهتمام بها وفقاً للجداول التالية:

- نوع الخدمة الفرعية المبرزة فى الصحف محل الدراسة:

جدول رقم (1- 2- 11)نوع الخدمات الصحية فى الصحف محل الدراسة

الصحيفة		ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
نوع الخدمة		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تقديم خدمات صحية	بناء وحدات صحية	9	%13.2	3	%5.3	-	-	-	-	12	%9.4
	افتتاح وحدات صحية	17	%25	10	%17.5	-	-	-	-	27	%21.1
	صيانة وحدات صحية	12	%17.6	9	%15.8	-	-	1	%50	22	%17.2
	توفير أدوية ولقاحات	9	%13.2	6	%10.5	-	-	-	-	15	%11.7
	توفير معدات ومستلزمات صحية	12	%17.6	8	%14	-	-	-	-	20	%15.6
	جهود محاربة الأمراض والأوبئة	1	%1.5	6	%10.5	-	-	-	-	7	%5.5
	عدم توفر خدمات صحية	8	%11.8	15	%26.3	1	%100	1	%50	25	%19.5
المجموع		68	%100	57	%100	1	%100	2	%100	128	%100

ضمن أهم الخدمات الصحية المنشورة فى صحف الدراسة احتلت قضية افتتاح وحدات صحية المرتبة الأولى بنسبة (21.1%) تلتها فى المرتبة الثانية قضية عدم توفر خدمات صحية بنسبة (19.5%)أما المرتبة الثالثة فاحتلتها قضية صيانة الوحدات الصحية بنسبة (17.2%)ثم رابعاً توفير المعدات والمستلزمات الصحية بنسبة (15.6%)وفى المرتبة الخامسة قضية توفير الأدوية واللقاحات بنسبة .(11.7%)وبتفصيل النتائج حسب كل صحيفة على حدا، يتبين التالى:

- أعطت صحيفة ليبيا الإخبارية اليومية الرسمية المرتبة الأولى لافتتاح الوحدات الصحية ضمن الخدمات الصحية المنشورة بصحف الدراسة، بنسبة بلغت (25%)وفى المرتبة الثانية جاءت صيانة الوحدات الصحية وأيضاً توفير المعدات والمستلزمات الصحية، بنسبة (17.6%)لكل منهما، أما المرتبة الثالثة فاحتلتها كلا من بناء الوحدات الصحية وخدمة توفير الأدوية واللقاحات، بنسبة (13.2%)لكل منهما.

- جاء عدم توفر وحدات صحية فى المرتبة الأولى ضمن نوع الخدمات الصحية فى صحيفة فبراير اليومية الرسمية، بنسبة بلغت (26.3%)أما المرتبة الثانية فاحتلها افتتاح الوحدات الصحية، بنسبة (17.5%)ثم فى المرتبة الثالثة صيانة الوحدات الصحية، بنسبة.(15.8%)

جاءت أغلب المعالجات الصحفية لتوفير الخدمات الصحية - فى صحيفتى رسالة الداخلية المهنية نصف الشهرية وميادين المستقلة الأسبوعية لفئة عدم توفر الوحدات الصحية، بنسبة فى الثانية بالمشاركة مع صيانة (50%)فى الأولى، و(100%) الوحدات الصحية بنسبة (50%)أيضاً.

جدول رقم (2 - 2- 11)نوع الخدمات التعليمية فى الصحف محل الدراسة

الصحيفة		ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
نوع الخدمة		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تقديم خدمات تعليمية	بناء أو افتتاح مؤسسات تعليمية	1	%4.8	4	%33.3	-	-	-	-	5	%15.1
	صيانة مدارس ومؤسسات تعليمية	14	%66.6	4	%33.3	-	-	-	-	18	%54.6
	توفير مستلزمات تعليمية	6	%28.6	4	%33.3	-	-	-	-	10	%30.3
المجموع		21	%100	12	%100	0	%0	0	%0	33	%100

ضمن الخدمات التعليمية المنشورة فى صحف الدراسة مجتمعة احتلت خدمة صيانة المدارس والمؤسسات التعليمية المرتبة الأولى بنسبة (54.6%)ولعل هذه نتيجة منطقية، بسبب

تعرض الكثير من المدارس والمؤسسات التعليمية للأضرار، نتيجة القصف المستمر والأحداث الدامية الناجمة عن ثورة 17 فبراير، وجاءت خدمة توفير المستلزمات التعليمية فى المرتبة الثانية، بنسبة بلغت (30.3%)وفى المرتبة الثالثة والأخيرة جاءت خدمة بناء أو افتتاح المؤسسات التعليمية، بنسبة بلغت وبتفصيل النتائج لكل صحيفة على حدا يتبين .(15.1%) التالى:-

- احتلت فئة صيانة المدارس والمؤسسات التعليمية المرتبة الأولى ضمن نوع الخدمات التعليمية المنشورة فى صحيفة ليبيا الإخبارية، بنسبة بلغت (66.6%)كما جاءت فئة توفير المستلزمات التعليمية فى المرتبة الثانية، بنسبة (28.6%)أما المرتبة الثالثة فاحتلتها فئة بناء أو افتتاح المؤسسات التعليمية، بنسبة .(4.8%)

- أما صحيفتى فبراير فأعطت نسباً متساوية للفئات الثلاثة ضمن نوع الخدمات التعليمية، بحيث تحصلت كل فئة منها على .(33.3%)

- أما صحيفتى رسالة الداخلية وميادين فلم تسجلا أى اهتمام بتوفير الخدمات التعليمية، وكانت النسبة صفرية.

جدول رقم (3- 2- 11)نوع الخدمات الضمانية فى الصحف محل الدراسة

الصحيفة		ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
نوع الخدمة		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تقديم خدمات ضمانية	معاشات ضمانية	1	%50	6	%54.5	1	%50	-	-	8	%53.3
	خدمات ضمانية	1	%50	5	%45.5	1	%50	-	-	7	%46.7
	مستلزمات لفئات الضمان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع		2	%100	11	%100	2	%100	0	%0	15	%100

ضمن الخدمات الضمانية المنشورة فى صحف الدراسة مجتمعة احتلت خدمة توفير المعاشات الضمانية المناسبة المرتبة الأولى بنسبة (53.3%)وجاءت فئة توفير الخدمات الضمانية فى المرتبة الثانية، بنسبة بلغت (46.7%)ولم يكن هناك أى اهتمام يذكر بخدمة توفير المستلزمات لفئات الضمان الاجتماعى. وبتفصيل النتائج لكل صحيفة على حدا يتبين التالى:-

- احتلت فئة توفير المعاشات الضمانية المرتبة الأولى ضمن نوع الخدمات الضمانية المنشورة فى صحيفة ليبيا الإخبارية، بنسبة بلغت (50%)بالتوازى مع فئة توفير الخدمات الضمانية بنسبة (50%أيضاً، فيما جاء ترتيب هذه الفئات فى صحيفة فبراير متقارباً مع ذلك، إذ احتلت فئة المعاشات الضمانية المرتبة الأولى بنسبة (54.5%)وفئة الخدمات الضمانية المرتبة الثانية، بنسبة .(45.5%)وهذا الترتيب جاء بهذا الشكل أيضاً فى صحيفة رسالة الداخلية، بنسب بلغت (50%)لكل خدمة منهما.

- لم تهتم صحيفة ميادين بنشر أى مواد لها علاقة بتوفير الخدمات الضمانية، وكانت النسبة صفرية.

جدول رقم (4- 2- 11)يوضح خدمة توفير السكن فى الصحف محل الدراسة

الصحيفة		ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
نوع الخدمة		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
توفير السكن	بناء وحدات سكنية	10	%50	13	%32.5	-	-	-	-	23	%38.3
	تخصيص وتوفير وحدات سكنية	1	%5	8	%20	-	-	-	-	9	%15
	توقيع اتفاقيات لبناء وحدات سكنية	1	%5	-	-	-	-	-	-	1	%1.7
	معالجة وصيانة وحدات سكنية	8	%40	19	%47.5	-	-	-	-	27	%45
المجموع		20	%100	40	%100	-	-	-	-	60	%100

ضمن خدمات توفير السكن المنشورة فى صحف الدراسة مجتمعة احتلت فئة معالجة وصيانة الوحدات السكنية المرتبة الأولى بنسبة (45%)ولعل هذه النتيجة منطقية، فى ظل تعرض المساكن فى عدة مدن ليبية للانهيار أو التصدع وغير ذلك، بسبب عمليات القصف المستمر التى صاحبت الأحداث الدامية فى البلاد، وجاءت فئة بناء وحدات سكنية فى المرتبة الثانية، بنسبة بلغت (38.3%)أما المرتبة الثالثة فاحتلتها فئة تخصيص وتوفير وحدات سكنية بنسبة (15%)ولم يكن هناك أى اهتمام كبير بفئة توقيع الاتفاقيات لبناء الوحدات السكنية، إذ بلغت نسبة المواد المنشورة .(1.7%)وبتفصيل النتائج لكل صحيفة على حدا يتبين التالى:-

- احتلت فئة بناء الوحدات السكنية المرتبة الأولى ضمن خدمة توفير السكن المنشورة فى صحيفة ليبيا الإخبارية، بنسبة (50%أما فئة معالجة وصيانة الوحدات السكنية فجاءت فى المرتبة الثانية بنسبة (40%تلتها فى المرتبة الثالثة كل من فئة توقيع الاتفاقيات لبناء وحدات سكنية وفئة تخصيص وتوفير وحدات سكنية بنسبة (5%لكل منهما.

– لم تختلف اهتمامات صحيفة ليبيا الإخبارية عن صحيفة فبراير كثيراً، إذ احتلت المرتبة الأولى فيها فئة معالجة وصيانة الوحدات السكنية بنسبة (47.5%)تلتها فى المرتبة الثانية فئة بناء وحدات سكنية بنسبة (32.5%)وجاء فى المرتبة الثالثة فئة تخصيص وتوفير وحدات سكنية بنسبة (20%)أما فئة توقيع اتفاقيات لبناء وحدات سكنية فجاءت النسبة فيها صفرية؛ إذ لم تحظ بأى اهتمام.

– لم تهتم الصحيفة نصف الشهرية رسالة الداخلية، ولا الأسبوعية ميادين بخدمة توفير السكن بجميع فئاتها، لذلك جاءت النتيجة فيهما صفرية.

جدول رقم (5- 2- 11)خدمة توفير فرص العمل وجهود القضاء على البطالة

الصحيفة		ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
نوع الخدمة		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
توفير فرص العمل	فرص العمل و البطالة	24	%25.8	12	%37.5	-	-	1	%50	37	%29.1
توقيع اتفاقيات عمل		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جهود القضاء على البطالة		19	%20.4	2	%6.3	-	-	1	%50	22	%17.3
تواصل البطالة		50	%53.8	18	%56.2	-	-	-	-	68	53.6
المجموع		93	%100	32	%100	2	-	1	%100	127	%100

ضمن خدمات توفير فرص العمل وجهود القضاء على البطالة المنشورة فى صحف الدراسة مجتمعة احتلت فئة تواصل البطالة المرتبة الأولى بنسبة (53.6%)وجاءت فئة توفر فرص العمل فى المرتبة الثانية، بنسبة بلغت (29.1%)أما المرتبة الثالثة فاحتلتها فئة جهود القضاء على البطالة بنسبة(17.3%) ولم يكن هناك أى اهتمام يذكر بفئة توقيع اتفاقيات العمل، إذ أخذت نتيجة صفرية. وبتفصيل النتائج لكل صحيفة على حدا يتبين تقارب الاهتمام فى كل الصحف عدا صحيفة رسالة الداخلية، وفقاً للتالى:-

– احتلت فئة تواصل البطالة فى صحيفتى ليبيا الإخبارية وفبراير المرتبة الأولى ضمن خدمات توفير فرص العمل وجهود القضاء على البطالة المنشورة فى الصحيفتين، بنسبة(53.8% و(56.2%)على التوالى، وجاءت فئة توفر فرص العمل فى المرتبة الثانية بنسبة (25.8%)و(37.5%)على التوالى، تلتها فى المرتبة الثالثة فئة جهود القضاء على البطالة بنسبة (20.5%) و(6.3%)على التوالى، وهذه الفئة الأخيرة شكلت (50%فى صحيفة ميادين، بالتوازى مع توفر فرص العمل محتلة بذلك المرتبة الأولى.

جدول رقم (6- 2- 11)يوضح تقديم خدمات ثقافية فى الصحف محل الدراسة

الصحيفة		ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
نوع الخدمة		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
إنشاء مراكز ثقافية وترفيهية	تقديم خدمات ثقافية	8	%34.8	5	%38.5	-	-	-	-	13	%36.1
إقامة ملتقيات ومناسبات عامة		15	%65.2	8	%65.2	-	-	-	-	23	%63.9
المجموع		23	100	13	%100	-	-	-	-	36	%100

ضمن تقديم الخدمات الثقافية المنشورة فى صحف الدراسة مجتمعة احتلت فئة إقامة الملتقيات والمناسبات العامة المرتبة الأولى بنسبة (63.9%)وجاءت فئة إنشاء مراكز ثقافية وترفيهية فى المرتبة الثانية، بنسبة بلغت (36.1%)علماً بأن هذه النتيجة تشترك فيها الصحيفتان اليوميتان ليبيا الإخبارية وفبراير فقط، بنسبة (62.2%)و (65.2%)للفئة الأولى من الخدمات للصحيفتين على التوالى، ونسبة (34.8%)و (38.5%)للفئة الثانية للصحيفتين على التوالى. ولم يكن هناك أى اهتمام يذكر بهذه الفئات لدى صحيفة رسالة الداخلية وصحيفة ميادين، إذ أخذت نتيجة صفرية.

وبالتالى يتبين عدم اهتمام الصحف غير اليومية بتقديم الخدمات الثقافية والترفيهية، وهذه نتيجة غير منطقية، خاصة فى وضع صحيفة ميادين، التى يكتب فيها عدد من الصحفيين والأدباء والمثقفين.

جدول رقم (7- 2- 11)يوضح خدمة القضاء على الجوع والفقر واللاجئين فى الصحف محل الدراسة

الصحيفة		ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
نوع الخدمة		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
محاولات القضاء على الفقر والجوع	القضاء على الجوع والفقر واللاجئين	30	%21.1	20	%18.9	-	-	2	%20	52	%20.2
توفير المساعدات للفقراء والمحتاجين		20	%14.1	1	%0.9	-	-	-	-	21	%8.1
اللاجئين والنازحين الغير اماكنهم		92	%64.8	85	%80.2	-	-	8	%80	185	%71.7
المجموع		142	100	106	%100	-	-	10	%100	258	%100

ضمن خدمات القضاء على الجوع والفقر واللاجئين المنشورة

فى صحف الدراسة مجتمعة احتلت فئة نازحين لغير أماكنهم المرتبة الأولى بنسبة (71.7%وهى نتيجة تراها الباحثة منطقية؛ لأنها ضمن موضوعات الساعة فى ليبيا، والتى ظهرت فقط بعد ثورة 17فبراير، جراء الصراع الحاصل بين بعض المدن الليبية، وجاءت فئة محاولات القضاء على الفقر والجوع فى المرتبة الثانية، بنسبة بلغت (20.2%أما المرتبة الثالثة فاحتلتها فئة توفير المساعدات للفقراء والمحتاجين بنسبة(8.1% وباستثناء صحيفة رسالة الداخلية التى لم تهتم بهذه الخدمة نهائياً، وبنفس هذا الترتيب جاءت أهمية الفئات المذكورة فى كل صحيفة على حدا، وفقاً للتالى:-

- احتلت فئة نازحين لغير أماكنهم المرتبة الأولى ضمن خدمات القضاء على الجوع والفقر واللاجئين المنشورة فى صحف ليبيا الإخبارية وفبراير وميادين وعلى التوالى، بنسبة وجاءت فئة محاولات القضاء على (80%)و(80.2%)و(64.8% الفقر والجوع فى المرتبة الثانية بنسبة (21.1%)و (18.9%و تلتها فى المرتبة الثالثة فئة توفير المساعدات للفقراء (20% والمحتاجين بنسبة (14.1%)و (0.9%)فى صحيفتى ليبيا الإخبارية وفبراير على التوالى.

جدول رقم (8 -2 -11)يوضح توفير الخدمات البيئية فى الصحف محل الدراسة

الصحيفة		ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
نوع الخدمة		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
توفير خدمات بيئية	توفير مياه آمنة صالحة للشرب	8	%50	17	%44.7	-	-	-	-	25	%43.1
	توفير بيئة آمنة	3	%18.8	14	%36.8	2	%66.7	1	%100	20	%34.5
	توفير صرف صحى مناسب	5	%31.2	7	%18.4	1	%33.3	-	-	13	%22.4
المجموع		16	%100	38	%100	3	%100	1	%100	58	%100

ضمن الخدمات البيئية المنشورة فى صحف الدراسة مجتمعة احتلت فئة جهود توفير مياه آمنة صالحة للشرب المرتبة الأولى بنسبة (43.1%)وجاءت فئة توفير بيئة آمنة فى المرتبة الثانية، بنسبة بلغت (34.5%)أما المرتبة الثالثة فاحتلتها فئة توفير صرف صحى مناسب بنسبة (22.4%)وبتفصيل النتائج فى كل صحيفة على حدا، يتبين التالى:-

- احتلت فئة توفير مياه آمنة صالحة للشرب المرتبة الأولى ضمن الخدمات البيئية المنشورة فى صحف ليبيا الإخبارية وفبراير وعلى التوالى، بنسبة (50%)و (44.7%)ولعل هذا كان بسبب الانقطاع المستمر للمياه على كثير من المدن الليبية؛ جراء تعطل منظومة النهر الصناعى التى توفر المياه للشعب الليبى، لأسباب كثيرة، بعضها متعمد، أما صحيفتى رسالة الداخلية وميادين فاختارتا أن تحتل المرتبة الأولى فيهما فئة توفير بيئة آمنة بنسب كانت على التوالى (66.7%)و .(100%)

وجاءت فئة توفير صرف صحى مناسب فى المرتبة الثانية فى - كل من صحيفتى ليبيا الإخبارية ورسالة الداخلية بنسب كانت على التوالى (31.2%)و (33.3%)أما صحيفة فبراير فأعطت هذه المرتبة لفئة توفير بيئة آمنة، بنسبة.(36.8%)

جدول رقم (9 -2 -11)يوضح توفير الخدمات الأمنية فى الصحف محل الدراسة

الصحيفة		ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
نوع الخدمة		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
توفير خدمات أمنية	جهود مكافحة جرائم المخدرات	26	%24.1	35	%34.3	6	%13.6	1	%4.3	68	%24.5
	مشكلة حوادث المرور	13	%12	8	%7.8	22	%50	-	-	43	%15.5
	انتشار الأسلحة	41	%38	29	%28.4	11	%25	18	%78.3	99	%35.7
	تقبض العشوائي	1	%0.9	-	-	2	%4.5	-	-	3	%1.1
	السجن دون محاكمة	1	%0.9	2	%2	-	-	-	-	3	%1.1
	العنف في الشوارع	1	%0.9	2	%2	-	-	3	%13	6	%2.2
	مكافحة الألغام	9	%8.3	14	%13.7	2	%4.5	-	-	25	%9
	الانفلات الأمني على الحدود	16	%14.8	12	%11.8	1	%2.3	1	%4.3	30	%10.8
المجموع		108	%100	102	%100	44	%100	23	%100	277	%100

ضمن التحديات الأمنية المنشورة فى صحف الدراسة مجتمعة احتلت فئة انتشار السلاح المرتبة الأولى بنسبة وهى نتيجة تراها الباحثة منطقية، فرضتها الأحداث (35.7% الدامية المستمرة فى البلاد، جراء انتشار هذا السلاح، والذى أصبح موضوع الساعة، وجاءت فئة جهود مكافحة جرائم المخدرات فى المرتبة الثانية، بنسبة بلغت (24.5%)أما المرتبة الثالثة فاحتلتها فئة مشكلة حوادث المرور بنسبة (15.5%)ثم الانفلات الأمنى على الحدود بنسبة(10.8%)فجهود مكافحة الألغام بنسبة (9%)وأخيراً فئتى القبض العشوائى والسجن دون محاكمة بنسبة (1%).1لكل منهما، وبتفصيل النتائج فى كل صحيفة على حدا، يتبين التالى:-

- احتلت فئة انتشار السلاح المرتبة الأولى ضمن التحديات الأمنية المنشورة فى صحيفتى ليبيا الإخبارية وميادين وعلى التوالى، بنسبة (38%)و (78.3%)أما صحيفة فبراير فاحتلت فيها هذه المرتبة خدمة جهود مكافحة المخدرات بنسبة(34.3%)

وصحيفة رسالة الداخلية كانت مشكلة حوادث المرور بنسبة (50%).

جاءت نتائج تحديد المرتبة الثانية ضمن التحديات الأمنية - المنشورة من نصيب فئة انتشار السلاح فى صحيفتى فبراير ورسالة الداخلية بنسبة (28.4%)و (25%)على التوالى، أما صحيفة ليبيا الإخبارية فأعطت هذه المرتبة لفئة جهود مكافحة المخدرات بنسبة (24.1%)فى حين احتلت هذه المرتبة فى صحيفة ميادين فئة العنف فى الشوارع بنسبة (13%)

اشتركت صحيفتا ليبيا الإخبارية مع صحيفة ميادين فى - المرتبة الثالثة بفئة الانفلات الأمنى على الحدود بنسبة على التوالى، أما صحيفة فبراير فأعطت (4.3%و (14.8%) هذه المرتبة لفئة جهود مكافحة الألغام، بنسبة (13.7%)فى حين أعطتها صحيفة رسالة الداخلية لكل من فئتى القبض العشوائى ومكافحة الألغام، بنسبة (4.5%)لكل منهما.

- أهداف النشر للصحف محل الدراسة:

جدول رقم (12)يوضح أهداف النشر فى الصحف محل الدراسة

الصحيفة	ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
أهداف النشر(**********)	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	56	%11	71	%17.3	15	%30	10	%26.3	152	%15.2
2	14	%2.8	6	%1.5	3	%6	-	-	23	%2.3
3	289	%57.5	215	%52.3	10	%20	3	%7.9	517	%51.6
4	33	%6.6	20	%4.9	5	%10	6	%15.8	64	%6.4
5	19	%3.8	31	%7.5	-	-	5	%13.1	55	%5.5
6	10	%2	4	%1	3	%6	3	%7.9	20	%2
7	41	%8.2	28	%6.8	4	%8	1	%2.6	74	%7.4
8	20	%4	33	%8	6	%12	6	%15.9	65	%6.5
9	21	%4.1	3	%0.7	4	%8	4	%10.5	32	%3.1
المجموع	503	%100	411	%100	50	%100	38	%100	1002	%100

احتل الإعلام المرتبة الأولى ضمن أهداف النشر فى مجمل الصحف الليبية بنسبة بلغت (51.6%)فإذا ما رجعنا للجدول رقم (10)الخاص بالفنون الصحفية المستخدمة، والذى بينت نتائجه غلبة الخبر، كانت هذه النتيجة منطقية، تلاه فى المرتبة الثانية هدف مناقشة قضايا المجتمع بنسبة (15.2%)ثم أكثر من هدف فى المرتبة الثالثة بنسبة (7.4%)أما الهدف غير الواضح فاحتل المرتبة الرابعة بنسبة (6.5%)يليه هدف التثقيف بنسبة وبتفصيل النتائج نجد التالى: .(6.4%)

- اهتمت صحيفتا ليبيا الإخبارية وفبراير بالإعلام فى المرتبة الأولى كهدف للنشر بنسبة (57.5%)للأولى و(52.3%) للثانية، وهذه شىء منطقى باعتبار صدورهما اليومى، واحتلال الخبر لمراتب متقدمة كما سبق وظهر ضمن نتائج الجدول رقم الخاص بالفنون المستخدمة فى الموضوعات محل (10) الدراسة، أما صحيفتا رسالة الداخلية، وميادين فاحتل هدف مناقشة قضايا المجتمع المرتبة الأولى بنسبة (30%لرسالة الداخلية، و (26.3%للميادين، وأيضاً هذه النتيجة منطقية باعتبار صدورهما غير اليومى (نصف شهرى وأسبوعى) تراجع الجانب الخبرى الصرف عن هاتين الصحيفتين.

- المرتبة الثانية للصحف اليومية احتلها هدف مناقشة قضايا المجتمع بنسبة (11%فى ليبيا الإخبارية، و (17.3%فى فبراير، أما رسالة الداخلية نصف الشهرية فجاء هدف الإعلام فى المرتبة الثانية بنسبة (20%)فى حين احتل هذه المرتبة فى صحيفة ميادين الهدف غير الواضح بنسبة (15.9%)ثم هدف التثقيف بفارق بسيط.(15.8%)

المرتبة الثالثة جاءت متباينة لأهداف النشر فى الصحف - الليبية، ففى حين احتل هذه المرتبة أكثر من هدف فى صحيفة ليبيا الإخبارية بنسبة (8.2%)جاء الهدف غير الواضح فى صحيفة فبراير بنسبة (8%)وصحيفة رسالة الداخلية بنسبة أما هدف نقد السياسات والخطط فكان فى هذه (12%) المرتبة بصحيفة ميادين بنسبة.(13.1%)

الاتجاه الذى تتبناه الصحف محل الدراسة فى معالجتها - لتحديات وقضايا الأمن الاجتماعى

جدول رقم (13)يوضح اتجاه المضمون فى الصحف محل الدراسة

الصحيفة	ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
اتجاه المضمون	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
سلبي	220	%43.8	192	%46.7	22	%44	29	%76.3	463	%46.2
ايجابي	170	%33.8	138	%33.6	13	%26	2	%5.3	323	%32.2
محايد	113	%22.4	77	%18.7	14	%28	7	%18.4	211	%21.1
غير واضح	-	-	4	%1	1	%2	-	-	5	%0.5
المجموع	503	%100	411	%100	50	%100	38	%100	1002	%100

تظهر بيانات هذا الجدول غلبة الاتجاه السلبى على اتجاهات مضمون الصحف محل الدراسة بنسبة إجمالية بلغت فى حين بلغت نسبة المضمون ذا الاتجاه الإيجابى (46.2%) أما المضمون ذا الاتجاه المحايد فجاءت نسبته (32.2%) وبتفصيل النتائج نجد التالى: .(21.1%)

- احتل المضمون السلبى المرتبة الأولى فى كل صحف الدراسة وبنسب مختلفة، حيث كان (43.8%)فى صحيفة ليبيا الإخبارية، و (46.7%)فى صحيفة فبراير، و (44%)فى صحيفة رسالة الداخلية، و (76.3%)فى صحيفة ميادين، وهذه النتيجة قد تكون منطقية لو أخذنا بعين الاعتبار أن هذه الفترة والتى جاءت بعد أحداث ثورة 17فبراير حملت معها العديد من المظاهر السلبية، التى تم تناولها فى الصحف باعتبارها سلبيات لم يتم القضاء عليها، ولا بد من معالجتها، مثل انتشار السلاح ونزوح أعداد كبيرة من الليبيين من مناطقهم، وتعرض بعض المؤسسات التعليمية والصحية للتخريب وغير ذلك من المظاهر التى تلى الحروب والاضطرابات عادة.

- احتل المضمون الايجابى المرتبة الثانية فى صحيفتى ليبيا الإخبارية بنسبة (33.8%)وفبراير بنسبة (33.6)أما صحيفتى رسالة الداخلية وميادين فاحتل هذه المرتبة الاتجاه المحايد بنسبة (28%)فى الأولى، و (18.4%)فى الثانية.

- فى المرتبة الثالثة جاء الاتجاه المحايد فى صحيفة ليبيا الإخبارية بنسبة (22.4%)وفبراير (18.7%)على العكس من صحيفتى رسالة الداخلية وميادين اللتين جاء الاتجاه الايجابى فى هذه المرتبة، وعلى التوالى بنسبة (26%)و.(5.3%)

- مصادر استقاء المادة الصحفية فى الصحف محل الدراسة:

جدول رقم (14)يوضح مصادر المادة الصحفية فى الصحف محل الدراسة

الصحيفة	ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
مصادر المادة الصحفية	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
صحفي	38	%7.6	21	%5.1	7	%14	1	%2.6	67	%6.7
مندوب أو مراسل	-	-	5	%1.2	-	-	1	%2.6	6	%0.6
كاتب رأي	33	%6.6	91	%22.1	32	%64	23	%60.5	179	%17.9
وال	23	%4.6	45	%10.9	-	-	-	-	68	%6.8
صحف ومجلات	13	%2.6	3	%0.7	-	-	-	-	16	%1.6
مسئول	168	33.4	107	%26	8	%16	6	%15.8	289	%28.9
إذاعات مسموعة	-	-	1	%0.24	-	-	-	-	1	%0.1
فضائيات	4	%0.8	2	%0.5	-	-	-	-	6	%0.6
وثائق وتقارير وأبحاث	57	%11.3	20	%4.9	2	%4	-	-	79	%7.9
وكالات أنباء	29	%5.8	16	%3.9	-	-	-	-	45	%4.4
انترنت	1	%0.2	-	-	-	-	1	%2.6	2	%0.2
أكثر من مصدر	46	%9.1	43	%10.5	-	-	1	%2.6	90	%8.9
مجهولة المصدر	90	%17.9	46	%11.2	5	-	5	%13.2	141	%14.1
مساهمات القراء	1	%0.2	6	%1.5	-	-	-	-	7	%0.7
أخرى	-	-	5	%1.2	1	%2	-	-	6	%0.6
المجموع	503	%100	411	%100	50	%100	38	%100	1002	%100

من خلال الجدول السابق يتبين التنوع فى استخدام مصادر المادة الصحفية وإن كان بنسب مختلفة، حيث جاء فى المرتبة الأولى فى مجمل الصحف فئة المسئولين بنسبة (28.9%)وفى المرتبة الثانية كتاب الرأى بنسبة (17.9%)وفى المرتبة الثالثة المصادر مجهولة المصدر بنسبة (14.1%)أما المرتبة الرابعة فاحتلها أكثر من مصدر بنسبة (8.9%)وجاء فى المرتبة الخامسة كمصدر للمادة الصحفية الوثائق والتقارير والأبحاث بنسبة .(7.9%)وفى تفصيل النتائج نلاحظ التالى:

- احتل المسئولون باعتبارهم مصدراً للمادة الصحفية المرتبة الأولى فى الصحف اليومية، حيث جاءوا بنسبة (33.4%)فى ليبيا الإخبارية و (26%)فى فبراير، وهذه نتيجة قد تعتبر منطقية بحكم كون الصحيفتين يوميتين رسميتين تتبعان جهات حكومية، وبالتالى مصادر معلوماتها غالباً رسمية، أما المرتبة الثانية فكانت لمجهولة المصدر فى ليبيا الإخبارية بنسبة .(22.1%)ولكتاب الرأى فى فبراير بنسبة (19.9%)

اختلف الوضع بالنسبة للمرتبة الأولى فى الصحيفتين المهنية - والمستقلة، حيث احتلها كتاب الرأى، بنسبة (64%)فى رسالة الداخلية، و (60.5%)فى ميادين، ولعل هذا يرجع لصدور الأولى بشكل نصف شهرى والثانية أسبوعى، مما يعطى هامشاً كبيراً من الوقت الذى يسهم فى ملئه كتاب الرأى، وهذا ما يتفق مع نتائج الجدول رقم (10)الخاص بالفنون الصحفية المستخدمة، حيث المقالات هى السائدة، وجاء المسئولون فى المرتبة الثانية بنسبة (16%)فى رسالة الداخلية، و (15.8%)فى ميادين.

- تنوعت المصادر التى احتلت المرتبة الثالثة، ضمن المصادر المستخدمة فى الصحف محل الدراسة، حيث كانت: الوثائق والتقارير والأبحاث فى ليبيا الإخبارية بنسبة (11.3%)وأكثر من مصدر فى فبراير بنسبة (10.5%)والصحفيين فى رسالة الداخلية بنسبة (14%)ومجهولة المصدر فى ميادين بنسبة .(13.2%)

- نوع الجمهور المستهدف بشكل أساسى من المعالجات الصحفية فى الصحف محل الدراسة:

جدول رقم (15)يوضح الجمهور المستهدف فى الصحف محل الدراسة

الصحيفة	ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
الجمهور المستهدف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عام	496	%98.6	392	%95.4	48	%96	36	%94.7	972	%97
نوعي	7	%1.4	19	%4.6	2	%4	2	%5.3	30	%3
المجموع	503	%100	411	%100	50	%100	38	%100	1002	%100

توجهت معظم المادة الصحفية الخاصة بموضوعات الأمن الاجتماعى فى الصحف محل الدراسة إلى الجمهور العام بنسبة بلغت (97%)فى حين أن نسبة الجمهور النوعى لم تكد تذكر، إذ بلغت (3%)حيث تركزت فى الغالب فى جمهور المسئولين أو النساء أو الشباب، وبالتالى فإن الصحف الليبية غالباً ما تقوم باستهداف جمهور عام غير نوعى. وبتفصيل النتائج يتبين أن نفس النتيجة تنطبق على المواد الصحفية لكل صحيفة على حدا، حيث بلغت نسبة التوجه العام فى صحيفة ليبيا الإخبارية (98.6%)والنوعى (1.4%)أما صحيفة فبراير فكان التوجه العام (95.4%والنوعى(4.6%)وفى صحيفة رسالة الداخلية كان التوجه العام بنسبة (96%)والنوعى (4%)وأخيراً كان التوجه العام فى صحيفة ميادين بنسبة (94.7%)أما النوعى فكان بنسبة.(5.3%)

المجال الجغرافى للمادة الصحفية فى الصحف محل الدراسة:

جدول رقم (16)يوضح المجال الجغرافى فى الصحف محل الدراسة

الصحيفة	ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
المجال الجغرافي	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ليبيا	319	%63.4	331	%80.5	48	%96	36	%94.7	734	%73.2
عربي بلا ليبيا	68	%13.5	37	%9	-	-	2	%5.3	107	%10.7
إفريقي بلا عربي	6	%1.2	3	%0.7	-	-	-	-	9	%0.9
أسيوي بلا عربي	3	%0.6	7	%1.7	-	-	-	-	10	%1
أوروبا	34	%6.8	8	%1.9	-	-	-	-	42	%4.2
الأمريكتين	8	%1.6	3	%0.7	-	-	-	-	11	%1.1
استراليا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أكثر من دولة	14	%2.8	10	%2.4	-	-	-	-	24	%2.4
بدون تحديد دول	51	%10.1	12	%2.9	2	%4	-	-	65	%6.5
المجموع	503	%100	411	%100	50	%100	38	%100	1002	%100

اتفقت جميع الصحف الليبية على ليبيا كمجال جغرافى يحتل المرتبة الأولى للمادة الصحفية الخاصة بتحديات وقضايا الأمن الاجتماعى، والتى تم تناولها ضمن الفترة محل الدراسة، بنسبة بلغت (97%)وجاء فى المرتبة الثانية المجال العربى بلا ليبيا بنسبة (10.7%)أما الموضوعات التى لم يتم فيها تحديد دول معينة فجاءت فى المرتبة الثالثة بنسبة (6.5%)واحتل المجال الجغرافى لأوروبا المرتبة الرابعة بنسبة (4.2%)وبالتالى يتضح الاهتمام بالمجال الجغرافى المحلى ثم الإقليمى للتحديات والقضايا المتعلقة بالأمن الاجتماعى.

- أسلوب عرض القضايا فى الصحف محل الدراسة:

جدول رقم (17)يوضح أسلوب عرض القضايا فى الصحف محل الدراسة

الصحيفة	ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
أسلوب عرض القضايا	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
بدون تحليل واقتراح حلول	341	%67.8	219	%53.2	33	%66	5	%13.2	598	%59.7
مع تحليل بدون اقتراح حلول	56	%11.1	96	%23.4	2	%4	19	%50	173	%17.3
بدون تحليل مع اقتراح حلول	2	%0.39	2	%0.5	5	%10	-	-	9	%0.8
مع تحليل واقتراح حلول	104	%20.7	94	%22.9	10	%20	14	%36.8	222	%22.2
المجموع	503	%100	411	%100	50	%100	38	%100	1002	%100

فيما يتعلق بأساليب عرض القضايا المتعلقة بتحديات وقضايا الأمن الاجتماعى فى صحف الدراسة مجتمعة، جاءت المعالجات الصحفية بدون تحليل واقتراح حلول فى المرتبة الأولى بنسبة(59.7%)فإذا ما رجعنا للجدول رقم (10)الخاص بالفنون الصحفية واحتلال الخبر للمرتبة الأولى كانت هذه النتيجة منطقية، إذ لا يقدم الخبر تحليلاً أو اقتراحاً للحلول، فى حين كانت المعالجات مع تحليل واقتراح حلول فى المرتبة الثانية بنسبة (22.2%)تلتها فى المرتبة الثالثة المعالجات الصحفية مع تحليل بدون اقتراح حلول بنسبة (17.3%)الأمر الذى يعكس قلة اهتمام المعالجات التى قدمتها الصحف الليبية خلال فترة الدراسة بالمساعدة على حل التحديات والقضايا المتعلقة بالأمن الاجتماعى، ويقلل هذا بطبيعة الحال من فاعلية الرسالة الإعلامية، حيث يتوقع المتلقى فى أغلب الأحيان مساعدته على تبنى اتجاه معين، أو سلوك ما، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال الرسالة التى يتم توجيهها فى الموضوع.

والملاحظ أن صحيفة ميادين فقط هى من استخدم أسلوب عرض القضايا مع التحليل واقتراح الحلول، بنسبة بلغت وهذا ربما بسبب اعتماد الصحيفة على كتاب الرأى (36.8%) والأدباء والمثقفين فى كتابة هذه الموضوعات.

– التوازن فى عرض القضايا فى الصحف محل الدراسة:

جدول رقم (18)يوضح التوازن فى عرض القضايا فى الصحف

الصحيفة	ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
التوازن فى عرض القضايا	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جانب واحد	195	%38.8	190	%46.2	24	%48	35	%92.1	444	%44.3
جانبين	13	%2.6	6	%1.5	2	%4	-	-	21	%2.1
جوانب متعددة	66	%13.1	50	%12.2	6	%12	1	%2.6	123	%12.3
يعكس الحدث فقط	229	%45.5	165	%40.1	18	%36	2	%5.3	414	%41.3
المجموع	503	%100	411	%100	50	%100	38	%100	1002	%100

فيما يتعلق بالتوازن فى عرض التحديات والقضايا الخاصة بالأمن الاجتماعى فى صحف الدراسة احتل الجانب الواحد المرتبة الأولى بنسبة (44.3%)فى حين جاءت الموضوعات التى تعكس الحدث فقط فى المرتبة الثانية بنسبة (41.3%)وهذا بسبب اعتماد أغلب الموضوعات محل الدراسة على الشكل الخبرى، وجاء ثالثاً الموضوعات التى تعكس جوانب متعددة بنسبة (12.3%)وأخيراً جاءت فى المرتبة الرابعة الموضوعات التى تعكس جانبين بنسبة (2.1%)وفى تفصيل النتائج لكل صحيفة على حدة نجد التالى:

– اختلف الترتيبان الأولان بالنسبة لصحيفة ليبيا الإخبارية عنه فى باقى الصحف، إذ احتل التوازن الذى يعكس الحدث فقط المرتبة الأولى فيها بنسبة (45.5%)أما باقى الصحف فاحتل التوازن ذا الجانب الواحد المرتبة الأولى بنسبة(46.2%) فى فبراير، و (48%)فى رسالة الداخلية، و (92.1%)فى ميادين، وبالعكس تماماً جاءت المرتبة الثانية فى ليبيا الإخبارية للموضوعات ذات الجانب الواحد بنسبة (38.8%)فى حين احتل هذه المرتبة فى الصحف الثلاثة الأخرى التوازن الذى يعكس الحدث فقط، بنسبة (40.1%)فى فبراير، و (36%)فى رسالة الداخلية، و(5.3%)فى ميادين، ولعل هذا ما يدل على صحة الجداول السابقة التى طغى فيها الجانب الإخبارى على الصحف اليومية والأخبار عادة تعكس الحدث دون التعمق فيه.

– لم تهتم الصحف محل الدراسة كثيراً بعرض التوازنات ذات الجانبين أو الجوانب المتعددة، فلم تتجاوز نسبة العرض بجوانب متعددة (13.1%)فى ليبيا الإخبارية، و (12.2%)فى فبراير، و (12%)فى رسالة الداخلية، و (2.6%)فى ميادين.

– الشخصية المحورية فى المعالجات الصحفية فى الصحف محل الدراسة:

جدول رقم (19)يوضح الشخصية المحورية فى الصحف محل

الصحيفة	ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
الشخصية المحورية	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الحدث	250	%49.7	179	%43.6	23	%46	2	%5.3	454	%45.3
الشخصية	31	%6.2	17	%4.1	3	%6	2	%5.3	53	%5.3
المكان	66	%13.1	80	%19.5	4	%8	8	%21	158	%15.8
الدولة	81	%16.1	81	%19.7	8	%16	16	%42.1	186	%18.6
أكثر من عنصر	18	%3.6	9	%2.2	10	%20	-	-	37	%3.7
غير مبين	57	%11.3	45	%10.9	2	%4	10	%26.3	114	%11.3
المجموع	503	%100	411	%100	50	%100	38	%100	1002	%100

بشكل عام احتل (الحدث) كشخصية محورية المرتبة الأولى فى جميع الصحف الليبية محل الدراسة، بنسبة بلغت(45.3%) أما المرتبة الثانية فجاءت لصالح (الدولة) بنسبة (18.6%)وجاء (المكان) ثالثاً بنسبة (15.8%)وهذه النتيجة منطقية إذا أخذنا بعين الاعتبار غلبة الجانب الخبرى على الصحف محل الدراسة والاعتماد على المسئولين كمصادر للمادة الصحفية. أما بالنسبة للنتائج التفصيلية لكل صحيفة على حدا فكانت كالتالى:

– احتل (الحدث) المرتبة الأولى ضمن الشخصية المحورية للموضوعات محل الدراسة فى الصحف الثلاث: ليبيا الإخبارية حيث غلبة (46%)ورسالة الداخلية (43.6%)وفبراير (49.7%) الشكل الخبرى فى هذه الصحف، أما صحيفة ميادين فاحتل هذه المرتبة فيها (الدولة) بنسبة.(42.1%)

جاء فى المرتبة الثانية (الدولة) فى صحيفتى ليبيا الإخبارية - وفبراير بنسب هى على التوالى: (16.1%)و (19.7%)واحتل هذه المرتبة (أكثر من عنصر) فى صحيفة رسالة الداخلية بنسبة (20%لكن المحور (غير المبين) احتل هذه المرتبة فى صحيفة ميادين.

– فى حين احتل (المكان) المرتبة الثالثة فى صحف: ليبيا الإخبارية (13.1%)وفبراير (19.5%)وميادين (21%)فإن هذه المرتبة فى رسالة الداخلية احتلتها (الدولة) بنسبة.(16%)

- أساليب الإقناع المستخدمة فى المعالجات الصحفية فى الصحف محل الدراسة:

جدول رقم (20)يوضح أساليب الإقناع فى الصحف محل

الصحيفة	ليبيا الإخبارية		فبراير		رسالة الداخلية		ميادين		المجموع	
أساليب الإقناع	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
علمي ومنطقي	61	%12.1	30	%7.3	2	%4	1	%2.6	94	%9.3
عاطفي	18	%3.6	6	%1.5	4	%8	2	%5.3	30	%3
متوازن	348	%69.2	298	%72.5	38	%76	24	%63.2	708	%70.7
أكثر من أسلوب	76	%15.1	77	%18.7	6	%12	11	%28.9	170	%17
المجموع	503	%100	411	%100	50	%100	38	%100	1002	%100

توضح بيانات الجدول السابق غلبة أسلوب الإقناع المتوازن فى جميع صحف الدراسة، إذ احتل المرتبة الأولى بنسبة تلاه فى المرتبة الثانية الاعتماد على أكثر من أسلوب (70.7%) بنسبة (17%)ثم الأسلوب العلمى المنطقى فى المرتبة الثالثة بنسبة (9.3%)وأخيراً الأسلوب العاطفى بنسبة (3%)وهذا عطفاً على غلبة الشكل الخبرى العام للصحف، والذى يتيح قدراً كبيراً من التوازن فى الإقناع على العكس من باقى الأشكال. وبتفصيل هذه النتائج نجد التالى:

- احتل أسلوب الإقناع المتوازن المرتبة الأولى فى كل الصحف محل الدراسة، بنسب مختلفة، تراوحت بين (69.2%)فى ليبيا الإخبارية، و (72.5%)فى فبراير، و (76%)فى رسالة الداخلية، و (63.2%)فى ميادين.

- كما احتل استخدام أكثر من أسلوب المرتبة الثانية فى كل صحف الدراسة، بنسبة (15.1%)فى ليبيا الإخبارية، و(18.7%) فى فبراير، و (12%)فى رسالة الداخلية، و (28.9%)فى ميادين.

- تنوع استخدام الأساليب الإقناعية فى المرتبة الثالثة من صحف الدراسة، إذ فى حين احتل الأسلوب العلمى المنطقى هذه المرتبة بنسبة (12.1%)فى ليبيا الإخبارية و (7.3%)فى فبراير، نجد هذه المرتبة يحتلها الأسلوب العاطفى فى صحيفة ميادين بنسبة (8%)وفى صحيفة رسالة الداخلية بنسبة (5.3%).....

النتائج العامة للدراسة التحليلية

توصلت الباحثة عبر تحليلها للصحف الليبية محل الدراسة إلى جملة من النتائج كانت كالتالى:

١- اهتمت الصحف الليبية عموماً بالخبر، كأهم الفنون الصحفية المستخدمة، خاصة فى الصحف اليومية، فى حين كان هذا الاهتمام موجهاً للمقال الافتتاحى فى الصحف الأسبوعية ونصف الشهرية.

٢- لم تحظ الموضوعات الخاصة بقضايا الأمن الاجتماعى بنشر متميز فى الصحف الليبية، اليومية والأسبوعية ونصف الشهرية، على حد سواء، إذ كانت غالبية الموضوعات تنشر فى الصفحات الداخلية للصحيفة.

٣- اهتمت الصحف اليومية ونصف الشهرية باستخدام الصور الموضوعية المعبرة، لإبراز الموضوعات المنشورة، أما الصحيفة الأسبوعية والمعتمدة كثيراً على كتاب الرأى، فاستخدمت الصور الشخصية أكثر من غيرها.

٤- لم تهتم الصحف الليبية - اليومية والأسبوعية ونصف الشهرية- باستخدام الرسوم البيانية والجداول كعناصر لإبراز المادة المنشورة.

٥- اهتمت كل صحف الدراسة بالعنوان الممتد، ضمن أنواع العناوين المستخدمة لإبراز الموضوعات المنشورة.

٦- استخدمت كل صحف الدراسة اللون الواحد فى إبراز الموضوعات الخاصة بتحديات وقضايا الأمن الاجتماعى، ولم تختلف فى ذلك الصحف اليومية أو الأسبوعية أو نصف الشهرية.

٧- شكل استخدام البراويز والأطر سمة واضحة فى الصحف اليومية، وإن جاء بنسب مختلفة، كما كان سمة الموضوعات المنشورة فى الصحف الأسبوعية ونصف الشهرية أيضاً.

٨- اهتمت كل الصحف محل الدراسة بالقضايا المستمرة أولاً ثم القضايا الطارئة.

٩- اهتمت صحف الدراسة اليومية بالموضوعات ذات البعد الاقتصادى بالدرجة الأولى، ضمن محتوى المضمون الخاص بتحديات وقضايا الأمن الاجتماعى، على العكس من الصحف الأسبوعية ونصف الشهرية التى اهتمت بالموضوعات ذات البعد الأمنى بشكل أكبر.

١٠- فيما يتعلق بمضمون المحتوى، اهتمت الصحف اليومية بتحديات الجوع والفقر واللاجئين أكثر من غيرها من التحديات، فى حين كان الاهتمام الأكبر للصحف الأسبوعية

ونصف الشهرية للموضوعات الأمنية.

١١- احتلت خدمة افتتاح وحدات صحية المرتبة الأولى ضمن الخدمات الصحية التى حرصت صحف الدراسة على إبرازها.

١٢- جاءت قضية صيانة المدارس والمؤسسات التعليمية فى المرتبة الأولى ضمن الخدمات التعليمية المقدمة فى صحف الدراسة.

١٣- احتلت خدمة توفير المعاشات الضمانية المرتبة الأولى ضمن اهتمامات صحف الدراسة مجتمعة بالخدمات الضمانية.

١٤- اهتمت صحف الدراسة مجتمعة بخدمة معالجة وصيانة الوحدات السكنية أكثر من غيرها، ضمن خدمات توفير السكن.

١٥- احتلت فئة تواصل البطالة المرتبة الأولى ضمن خدمات توفر فرص العمل أو البطالة، التى اهتمت صحف الدراسة مجتمعة بنشرها.

١٦- برزت فئة إقامة الملتقيات والمناسبات العامة ضمن الخدمات الثقافية المنشورة فى صحف الدراسة.

١٧- ضمن خدمات القضاء على الجوع والفقر واللاجئين برزت فئة النازحين لغير أماكنهم ضمن أهم الموضوعات المنشورة فى صحف الدراسة مجتمعة.

١٨- اهتمت صحف الدراسة اليومية بخدمة توفير المياه الآمنة الصالحة للشرب، ضمن الخدمات البيئية المنشورة، فى حين جاء اهتمام الصحف الأسبوعية ونصف الشهرية بجهود توفير بيئة آمنة أولاً قبل خدمة توفير المياه الصالحة للشرب.

١٩- ضمن أهداف النشر للموضوعات الخاصة بقضايا الأمن الاجتماعى جاء اهتمام الصحف اليومية بهدف (الإعلام) فى المرتبة الأولى، أما الصحف الأسبوعية ونصف الشهرية فبرز فيها أكثر هدف (مناقشة قضايا المجتمع).

٢٠- أظهرت نتائج الدراسة التحليلية غلبة الاتجاه السلبى على المضمون المنشور فى صحف الدراسة مجتمعة، اليومية منها والأسبوعية ونصف الشهرية.

٢١- أظهرت نتائج الدراسة تنوعاً فى استخدام مصادر المادة الصحفية، خاصة المسئولين وكتاب الرأى، وجاء الاعتماد على المسئولين أكبر فى الصحف اليومية، وعلى كتاب الرأى فى الصحف الأسبوعية ونصف الشهرية.

٢٢- توجهت أغلب المعالجات الصحفية لصحف الدراسة مجتمعة للجمهور العام، وتساوت الصحف اليومية فى ذلك مع الصحف الأسبوعية ونصف الشهرية.

٢٣- كل صحف الدراسة اهتمت بليبيا كمجال جغرافى أول للمادة الصحفية المنشورة، وبالتالى غلبة الاهتمام بالشأن المحلى عن بقية الشئون الأخرى فى الموضوعات المنشورة.

٢٤- بصفة عامة أظهرت نتائج الدراسة التحليلية عرض التحديات والقضايا بدون تحليل واقتراح الحلول فى الصحف اليومية ونصف الشهرية على حد سواء، على العكس من الصحف الأسبوعية المستقلة التى اهتمت أكثر بتحليل واقتراح الحلول.

٢٥- اهتمت الصحف الليبية بعرض جانب واحد أو بالحدث ضمن التوازن فى عرض القضايا محل الدراسة، وكلا هاذين الأسلوبين يعتمد على الفن الخبرى، وبالتالى تراجع الاهتمام بالمعالجة التامة القائمة على التحليل واقتراح الحلول.

٢٦- اهتمت صحف الدراسة بالحدث كشخصية محورية أولى فى الموضوعات محل الدراسة؛ وهذا بسبب اعتمادها على الخبر، حيث ظهر هذا الاهتمام فى الصحف اليومية ونصف الشهرية، أما الصحف الأسبوعية فاهتمت أكثر بالدولة كشخصية محورية.

٢٧- غلب على صحف الدراسة مجتمعة استخدام أسلوب الإقناع المتوازن.

التوصيات:

لقد توصلت الباحثة إلى جملة من التوصيات التى برزت على إثر إجراء الدراسة التحليلية، وهى توصيات تصب فى صالح تطوير عمل الصحافة، كى تقوم بالمساهمة الفعالة فى تحقيق وإرساء دعائم الأمن الاجتماعى، وهذه التوصيات هى:

١- إجراء المزيد من الدراسات المتعمقة على أدوار الصحافة خاصة فى المرحلة ما بعد الثورات والصراعات.

٢- التركيز على الأساليب المتبعة من قبل الصحافة فى إبراز القضايا المجتمعية المهمة، وجدوى هذه الأساليب فى التأثير على المتلقى.

٣- الاستفادة من جهود المتخصصين فى المجالات الاجتماعية المختلفة للمساهمة فى إثراء العمل الصحفى، عبر الكتابة المتعمقة والواعية.

هوامش الدراسة:

١- مصطفى العوجى، الأمن الاجتماعى: مقوماته- تقنياته ارتباطه بالتربية المدنية (بيروت: مؤسسة نوفل: (1983ص.75

٢- نهى محمد أحمد السيد، التنمية البشرية والأمن الاجتماعى: دراسة ميدانية على قريتين مصريتين بمحافظة الفيوم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ?2008ص.13

٣- زهرة جمعة عطية، اتجاهات الصحافة الليبية نحو بناء الوعى الاجتماعى بالقضايا الأمنية.. دراسة تحليلية وميدانية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفاتح، كلية الفنون والإعلام، قسم الصحافة، .2006

٤- نجاة محمد الشارف، دور الإعلام الأمنى فى ليبيا فى التوعية بمشكلة حوادث المرور.. دراسة تحليلية ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفاتح، كلية الفنون والإعلام، قسم الصحافة، .2006

٥- نهى محمد أحمد السيد، التنمية البشرية والأمن الاجتماعى: دراسة ميدانية على قريتين مصريتين بمحافظة الفيوم، مرجع سبق ذكره.

٦- ذكرى جميل البنا، العائلة والأمن الاجتماعى: دراسة ميدانية فى مدينة بغداد، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ?2004ملخص عرض بقلم حميد الهاشمى، ضمن الموقع الإلكترونى لمجلة علوم إنسانية، العدد ?22السنة الثانية، حزيران/ يونيو .2005

٧- صلاح محمد زيلعى، الأمن الاجتماعى والتنمية المتواصلة فى المجتمع العربى السعودى: دراسة تطبيقية على عينة من الأسر والمسئولين فى مدينة جدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، .2002

٨- محمد سليمان سالم الخمسان، تأثير القيم الاجتماعية للعمالة الوافدة على الأمن الاجتماعى بالمجتمع السعودى: دراسة ميدانية فى مدينة حائل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 2012.

٩- على الونيس محمد أبو ستة، دور الصحافة المحلية فى تنمية المجتمع المحلى .. دراسة تحليلية وميدانية لصحيفة دردنيل طرابلس الغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، مدرسة الإعلام والفنون، قسم الإعلام، .2007

أدرج الباحث الموضوعات الأمنية ضمن قضايا التنمية الاجتماعية، والتى (*) شملت أيضاً قضايا الضمان الاجتماعى- التعليم- الصحة- الإسكان- الأسرة..

١٠- أحمد جمعة الدالى، اتجاهات طلاب جامعة الفاتح نحو معالجة الصحف اليومية الليبية لقضايا الشباب، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا بطرابلس، مدرسة الإعلام والفنون، قسم الإعلام، ربيع .2008

١١- أحمد مفتاح إمبارك الطبولى، الصحافة الإلكترونية الليبية المحلية.. دراسة تحليلية وميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا بطرابلس، مدرسة الإعلام والفنون، قسم الإعلام، ربيع .2009

١٢- هذا التصنيف أو التعريف مأخوذ من العلوم الاجتماعية، انظر/ مصطفى عمر التير، مقدمة فى مبادئ وأسس البحث الاجتماعى (طرابلس: شركة الجديد للطباعة والنشر: ب ت) ص.5

١٣- انظر/ - أوليف جين دوون، أساسيات علم الإحصاء، ترجمة: الزروق مصباح الهونى وآخرون (طرابلس: منشورات مجمع الفاتح للجامعات: (1989 ص.13

عبد العزيز هيكل، مبادئ الأساليب الإحصائية (بيروت: دار النهضة - العربية: (1974ص.8

احتجاب الكثير من أعداد الصحف عن الصدور؛ بسبب انقطاع التيار (**) الكهربائى، وقد صدر بذلك تنويه فى صحيفة ليبيا الإخبارية مثلاً فى العدد ((82بتاريخ 19يوليو 2012فى الصفحة الأولى، كما أن شهر أغسطس من سنة 2012بالكاد صدرت فيه الصحيفة بسبب انقطاع الكهرباء.

(×××) سبب عدم وجود موضوعات خاصة بمجال الدراسة فى بعض أعداد الصحف محل التحليل كان بسبب تزامن بعض الأعداد مع مناسبات سياسية، كالانتخابات وتشكيل الحكومة والأعياد الوطنية، وتوضح هذا بشكل أكبر فى الصحيفتين اليوميتين ليبيا الإخبارية وفبراير، كما أن صحيفة ميادين أصدرت أكثر من مرة أعداداً مزدوجة، عدا أخطاء ترقيم الأعداد.

(××××) قامت الباحثة بدراسة استطلاعية لمدة أسبوع على صحف الدراسة، وقد أفادت هذه الدراسة فى التعرف على أهم القضايا التى تهتم بها هذه الصحف، خلال وقت إجراء الدراسة.

١٤- أديب خضور، أولويات تطوير الإعلام الأمنى العربى: واقعه وآفاق تطوره، الرياض، مركز الدراسات والبحوث (234أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ?1999ص.22

١٥- نبيل رمزى اسكندر، الأمن الاجتماعى وقضية الحرية، سلسلة علم الاجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع، الكتاب السادس عشر الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية: (1988ص .4

١٦- إبراهيم قويدر، دراسات فى أنظمة الضمان الاجتماعى بنغازى: ب د: .9ص (1992

١٧- رمضان مولود الكيش، الأمن الاجتماعى، صحيفة فبراير، الصادرة عن هيئة دعم وتشجيع الصحافة، طرابلس، العدد 13 ?386فبراير ?2013 ص.11

١٨- نبيل رمزى اسكندر، مرجع سابق، ص.127

١٩- محمد الأمين البشرى، الأمن العربى: المقومات والمعوقات، مركز الدراسات والبحوث (?(248الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 22ص ?2000

(20) Koichi Miyazawa. Crime prevention in the urban community, Hague: kluwer publication, 1995. p.103.

٢١- ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثالث عشر، ط) 3بيروت: دار صادر: ?(1994ص.27

٢٢- انظر فى ذلك: مادة أمن: إبن منظور، لسان العرب، (القاهرة: دار المعارف: ب ت)، 140/1وما بعدها. - الفيروز أبادى، القاموس المحيط

(القاهرة: المطبعة المصرية: 4/194 ?(1932وما بعدها- معجم ألفاظ القرآن الكريم (القاهرة: مجمع اللغة العربية: 1/55. ?(1970

٢٣- سورة النساء، الآية 83.

٢٤- سورة البقرة، الآية 283.

٢٥- سورة القصص، الآية 26.

٢٦- سورة الدخان، الآية 51.

٢٧- سورة التوبة، الآية 6.

٢٨- سورة البقرة، الآية 13.

٢٩- أحمد رمضان الحارس، أصول الأمن الاجتماعى فى القرآن والسنة، مجلة الجامعة الأسمرية، الصادرة عن الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية، الجماهيرية العظمى، السنة الخامسة، العدد العاشر، 20087ص 69.

(30) Webster,s Third New International Dictionary, Volume III, (New York: C.Merrian Co: 1971) PP.2053- 2054.

(31) Patrik Hankes (EC), Eneyclopedia World Dictionary, (Beirut Libemirie cu Liban), P.1417.

(32) Gould,j & Kolb,w.l., A Dictionary of the social science, London, 1959, p.626.

٣٣- على عباس مراد، مشكلات الأمن القومى: نموذج تحليلى مقترح (أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: (2005ص.32

٣٤- مصطفى علوى، ملاحظات حول مفهوم الأمن، مجلة النهضة، العدد الخامس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2000ص ص 126- 123

٣٥- خليل حسين، مفهوم الأمن فى القانون الدولى، مدونته على الإنترنت فى 18كانون الثانى 2009.

٣٦- على عباس مراد، مشكلات الأمن القومى، مرجع سابق، ص.35

٣٧- محمد قدرى سعيد، الأمن، موسوعة الشباب السياسية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية: (2002ص.19

٣٨- شعبان على حسين السيسى، الرضا الوظيفى وعلاقته بإشباع الحاجات الأساسية، جامعة الإسكندرية، كلية التربية، 1992ص.10

٣٩- إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب: ?(1975ص.223

٤٠- عثمان سالم أميمن، المرجع فى علم النفس الاجتماعى (بنغازى: دار الكتب الوطنية: ?(2007ص.204

(41) Davis,Keith, Human Behaviour At Work, 4th ed. (New york: Mcgraw.hill book co:1972), pp231-239.

٤٢- أنظر/

- أحمد بدر، الرأى العام: طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره فى السياسة العامة (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع: (1998ص.139 -138

208عثمان على سالم أميمن، مرجع سابق، ص -.

٤٣- محمد منير حجاب، أساسيات الرأى العام، سلسلة دراسات وبحوث إعلامية () 8القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع: (1998ص.81

٤٤- زيدان عبد الباقى، علم النفس الاجتماعى فى المجالات الإعلامية (القاهرة: مكتبة غريب: ب ت)، ص.197

٤٥- نبيل رمزى اسكندر، مرجع سابق، ص.37

٤٦- جبارة عطية جبارة- السيد عوض على، المشكلات الاجتماعية (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر: (2003ص.157

٤٧- المرجع السابق، ص.158

٤٨- محمد منير حجاب، أساسيات الرأى العام، مرجع سابق، 1998ص ص 122- 121.

٤٩- أنظر للمزيد فى:

- مصطفى العوجى، مرجع سابق، ص 42وما يليها.

- فايزة الباشا، الأمن الاجتماعى والعولمة، المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، المحاضرة الشهرية الثامنة عشرة للموسم الثقافى لشهر رمضان لسنة 2006الخميس 12من شهر التمور 2006طرابلس.

٥٠- إبراهيم بن مبارك الجوير، دور الأمن فى نهضة المجتمع من منظور علم الاجتماع وأحداث التاريخ (الرياض: المركز العربى للدراسات الأمنية: 1985 ?(ص172.

٥١- عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة بن خلدون، (بيروت: دار الكتب العلمية: ?(2000ص.223

٥٢- المرجع السابق، ص.224

٥٣- محمد عمارة، الإسلام والأمن الاجتماعى (القاهرة: دار الشروق: 1998 ?(ص21.

٥٤- أبو الحسن الماوردى، أدب الدنيا والدين، تحقيق مصطفى السقا (بيروت: دار الكتب العلمية: ?(1978ص.134

٥٥- محمد عمارة، الإسلام والأمن الاجتماعى، مرجع سابق، ص.22- 21

٥٦- مولود محمد الواعر، الاتجاهات السياسية فى فكر الماوردى وأبى حامد الغزالى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من أبريل، مركز البحوث والدراسات العليا، قسم الدراسات التفسيرية والعقائدية، 2004? ص.101

٥٧- فايزة الباشا، الأمن الاجتماعى والعولمة، مرجع سابق.

٥٨- أحمد فراس العوران، الأمن والتنمية فى الوطن العربى: تنمية مستدامة أم تنمية أمن، مؤتمر التنمية والأمن فى الوطن العربى /24-26/04 15- 14أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص ص 2001?

٥٩- سميرة سالم عمار الشوشان، مفهوم الأمن بين المعايير التقليدية والنظرة المعاصرة "الأمن الإنسانى"، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية، قسم العلوم الإنسانية، طرابلس، ربيع 2010ص.16

٦٠- عصمت عدلى حنا، الدور الاجتماعى للشرطة فى العالم الثالث: دراسة لحالة المجتمع المصرى، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 1995ص.124

٦١- أحمد فراس العوران، الأمن والتنمية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ص 20- 19.

٦٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية الإنسانية العربية؛

تحديات أمن الإنسان فى البلدان العربية، بيروت، 2009ص.22

٦٣- عباس أبو شامة، ضمن: المسئولية الأمنية للمرافق الإعلامية فى الدول العربية: أبحاث الندوة العلمية الثالثة (الرياض: المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب: (1986ص336

٦٤- أنظر:

- مصطفى العوجى، مرجع سابق، ص.77

.27أديب خضور، أولويات تطوير الإعلام الأمنى العربى، مرجع سابق، ص -

٦٥- تقرير الظل الموازى حول حقوق الطفل فى اليمن، صنعاء، مؤسسات المجتمع المدنى، مايو 2005ص.11

٦٦- ابن قتيبة الدينورى، عيون الأخبار (بيروت: دار الكتاب اللبنانى: ب ت)، ص.13

٦٧- خليل حسين، مدونة، مرجع سابق.

٦٨- ممدوح شوقى كامل، الأمن القومى والأمن الجماعى الدولى، سلسلة رسائل الدكتوراه (القاهرة: دار النهضة العربية: (1985ص.38

٦٩- كامل جاسم المرياتى، مفهوم الأمن الاجتماعى فى الفكر السوسيولوجى، بحث مقدم لندوة الأمن الاجتماعى، بغداد، بيت الحكمة، 1997ص ?11.

٧٠- نبيل رمزى، الأمن الاجتماعى والرعاية الاجتماعية من وجهة نظر سوسيولوجية (الأسكندرية: دار الفكر الجامعى: (2000ص.4

(71) Ilo, Social Security for micro societies Geneva, 1999, p.1

٧٢- عادل الهوارى- سعيد عبد العزيز، موسوعة العلوم الاجتماعية، تحرير: ميشيل مان (القاهرة: دار المعرفة الجامعية: (1999ص.667 -666

(73) K.P.Kannan, Social security, povertym, and development, Illo, Geneva, p.7

٧٤- نادرة وهدان، الأمن الاجتماعى والتنمية، المجلة العربية للتنمية والتخطيط، المجلد التاسع، العدد الثانى، القاهرة، معهد التخطيط القومى، 2001ص ?259.

٧٥- نهى محمد أحمد السيد، مرجع سابق، ص.13

٧٦- إبراهيم قويدر، الأمن الاجتماعى فى السياسات الاجتماعية، منتدى الدكتور إبراهيم قويدر على الإنترنت، http// 03/02/2009 www.dribrahimguider.com/vb/showthread.

٧٧- أديب خضور، أولويات تطوير الإعلام العربى، مرجع سابق، ص.28

٧٨- نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ 5نوفمبر ?2007مقتبس من الموقع الإلكترونى (جزيرة النور).

٧٩- داهى الفضلى، المنظمات الأهلية والدور الاجتماعى: حالة المنظمات الخيرية الدعوية والأمن الاجتماعى، الكويت، يناير 2004منشور ضمن موقع المكتب الدولى للجمعيات الإنسانية والخيرية (IBH) itaranibn. net) www.human

٨٠- نادرة وهدان، مرجع سابق، ص.259

٨١- محمد سليمان سالم الخمسان، مرجع سابق، ص.16

٨٢- نبيل رمزى اسكندر، الأمن الاجتماعى وقضية الحرية، مرجع سابق، ص.4

٨٣- المرجع السابق، ص.30

٨٤- عصمت عدلى حنا، مرجع سابق، ص.129

٨٥- ذكرى جميل البنا، مرجع سابق.

(86) Deepa Narayn, The voices of the poor. Can anyone hear us, world bank, oxford, 1999, p.25

٨٧- كلمته فى الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى الإعلان بشأن تجنب الكارثة النووية الصادر فى 9ديسمبر عام 1981. أنظر فى ذلك: فلاديمير كارتا شكين، الأمن الدولى وحقوق الإنسان، ت: على غالب (القاهرة: دار الثقافة الجديدة: (1989ص.8

٨٨- مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة حول متابعة نتائج قمة الألفية- الدورة التاسعة والخمسون للجمعية العامة.

٨٩- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية 2005ص.179

٩٠- الزروق سلامة الساعدى، الصراعات والحروب الأهلية ودورها فى تعويق التنمية فى أفريقيا: دراسة حالة السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية، قسم الدراسات الإقليمية، 2011ص.140

٩١- عبد الله على حامد العبادى، التخطيط لأمن المدن العربية: ضمن الثقافة الأمنية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافى الرابع، (الرياض: المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب: (1993ص ص .94 -93

٩٢- يعقوب يوسف الكندرى، محددات الأمن الاجتماعى للمجتمع الكويتى: رؤية سوسيوثقافية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (?2006 ?(36ص ص .123 -75

(93) http//www.alwaqt.com/blog_art.php?baid=11295

٩٤- عزيزة محمد على بدر، إقليم جنوب السودان: البيئة والموارد والسكان بين النزوح والاستقرار، دراسة قدمت ضمن أعمال ندوة مستقبل السودان فى ضوء التغيرات الأخيرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2002ص ?258.

٩٥- ديبا نارايان- روبرت تشامبرز- ميرا ك.شاه- باتى تيش، أصوات الفقراء: صيحة للتغيير، المجلد الثانى (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر: ?(2002ص.60

٩٦- تقرير: 165مليون طفل فى العالم يعانون من سوء التغذية، صحيفة فبراير، الصادرة عن هيئة دعم وتشجيع الصحافة بطرابلس، العدد 467 بتاريخ الاثنين 10يونيو ?2013ص.11

٩٧- إبراهيم قويدر، الأمن الاجتماعى فى السياسات الاجتماعية، (مدونة)، مرجع سابق.

٩٨- أنظر ذلك فى: "الأمم المتحدة لا تصنف ليبيا ضمن مؤشرات البطالة" تقرير نشر فى صحيفة ليبيا الإخبارية، الصادرة عن وزارة الثقافة بليبيا، العدد 236الموافق 1أبريل 2013السنة الثانية، ص.12

والتى 2011 .2 .17كل هذه الأرقام من الفترة التى سبقت تاريخ (*****) شهدت دخول البلاد فى اضطرابات عارمة نتيجة ما سمى فيما بعد بثورة 17

فبراير.

٩٩- تقرير التنمية البشرية لعام ?2005مرجع سابق، ص.22

١٠٠- المرجع السابق، ص.3

١٠١- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ليبيا.. التقرير الوطنى للتنمية البشرية للعام ?2002طرابلس، ص ص .255-252

١٠٢- اللجنة الدائمة للسكان، الواقع السكانى ومتطلبات التنمية الاقتصادية فى دولة قطر، سلسلة دراسات سكانية رقم (كمايو 2009ص-33 34

١٠٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية للعام 2003 ص ص .104-103

١٠٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية للعام 2006 ص.1

١٠٥- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة .2006ص.35

١٠٦- مؤشرات التنمية المستدامة فى دولة قطر، مرجع سابق، ص.18

١٠٧- خبر: نسبة الإفراط المائى تصل إلى 250%صحيفة ليبيا الإخبارية، الصادرة عن وزارة الثقافة بليبيا، السنة الثانية، الثلاثاء 7مايو ?2013ص.12

١٠٨- بيير لاروك وآخرون، تطور الضمان الاجتماعى: نحو القرن الواحد والعشرين، ت: مصطفى حمودة- ناديا إبراهيم أبو علية (طرابلس: منشورات صندوق الضمان الاجتماعى: (1999ص.38

١٠٩- على عبد الرازق جلبى- هانى خميس عبده، مرجع سابق، ص.76

١١٠- الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائى ?2007ص.156 -155

١١١- إبراهيم على الفقيه حسن، الإسكان: المشكل والحل، ضمن: محاور اجتماعية (بيروت: أصالة للتوزيع والنشر: (1999ص.124

١١٢- اللجنة الدائمة للسكان، الإسكان فى دولة قطر، سلسلة دراسات سكانية رقم (8فبراير 2010ص.33

١١٣- عبد السلام سالم الغريانى، علم الإجرام الاجتماعى: دراسة حول آثار التحديث على العوامل الاجتماعية للجريمة (طرابلس: مكتبة طرابلس العلمية العالمية: ?(2004ص.9

(114) James W.Coleman- Donald R.Cressey " Social Problems 5Theed ", (N.Y: Harper Collins: 1993) PP.398- 399.

١١٥- الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائى ?2007ص.265

١١٦- آمال العبيدى، تطور حركة المرأة فى المجتمع الليبى بين التمكين والتفعيل: دراسة تُوثيقية، مقدمة للحلقة الدراسية حول (الحركات الاجتماعية النسوية فى البلاد العربية)، ضمن تقرير مركز المرأة العربية 5 -2للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيا (الاسكو)، بيروت، ?2003 ديسمبر (الكانون)، .2003

١١٧- أنظر فى: صفاء عبد الرضا الفلاحى- جلال الهادى سالم، واقع التعليم وعلاقته بمتطلبات التنمية، ضمن ندوة التعليم العالى والتنمية فى الجماهيرية، تحرير: محمد على الأعور، ج 1المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر: طرابلس: ?(2004ص.98

١١٨- المرجع السابق، ص.99 -98

١١٩- عبد السلام سالم الغريانى، مرجع سابق، ص.181

١٢٠- اللجنة الشعبية العامة، الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة .2006

١٢١- جلال البشير عبد السلام القراضى، دور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) فى التنمية الاجتماعية فى ليبيا -1952 رسالة ماجستير غير منشورة، الزاوية، جامعة السابع من أبريل، مركز ?2000 البحوث والدراسات العليا، قسم علم الاجتماع، ?2007ص.79

١٢٢- الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائى ?2007ص.51

١٢٣- التقرير العربى الموحد لعام ?2010 -2008والتقرير الدولى للتنمية 1990.

١٢٤- النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة ?2006ص.25

١٢٥- صدرت هذه الوثيقة بمدينة البيضاء يوم الأحد 27شوال 1397 الموافق 12من شهر الصيف/ يونيو .1988

١٢٦- عقيل حسين عقيل، الأصول الفلسفية لتنظيم المجتمع الجماهيرى (منشورات جامعة الفاتح: طرابلس: ?(1992ص.338

١٢٧- قانون رقم 20لسنة 1991بشأن تعزيز الحرية الصادر عن مؤتمر الشعب العام فى 22صفر 1401من وفاة الرسول الموافق 1سبتمبر (الفاتح) 1991.

١٢٨- الإعلان الدستورى، ليبيا، الجريدة الرسمية، العدد (?)1السنة الأولى، بتاريخ ?9/2/2012ص.3

١٢٩- المرجع السابق، ص.3

١٣٠- صحيفة العلم، الصادرة عن مكتب الإعلام بوزارة التربية والتعليم، العدد25الخميس 29نوفمبر 2012الصفحات: .23 -22 -21

١٣١- تقرير: مهجرون فى الوطن، صحيفة ليبيا الإخبارية الصادرة عن وزارة الثقافة بليبيا، العدد 180?السنة الأولى، 8يناير 2013ص.5

١٣٢- المرجع السابق، ص.5

١٣٣- الإعلان الدستورى، ليبيا، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص.4

١٣٤- محمد على الأصفر، القنوات الفضائية فى زمن الربيع العربى وثورة فبراير فى ليبيا، مجلة البحوث الإعلامية، الصادرة عن مركز البحوث 17 والمعلومات والتوثيق بوزارة الثقافة والمجتمع المدنى، ليبيا، العدد (?(52 -51 14.ص ?2013

١٣٥- المرجع السابق، ص.15

١٣٦- إبراهيم ناجى، واقع التوعية الأمنية فى الدول العربية، ضمن: تعميق الوعى الأمنى لدى المواطن العربى، الندوة العلمية الثالثة والأربعون، السلسلة () (200الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية: ?(1998 ص.20

الفئات التى أدرجتها الباحثة ضمن الموضوعات ذات البعد (******) الاقتصادى شملت كل من: فرص العمل وجهود القضاء على البطالة وتوفير السكن ومحاولة القضاء على الفقر والجوع وتوفير المساعدات للنازحين من مناطقهم واللاجئين.

(xxxxxxx) شملت الفئات التى أدرجتها الباحثة تحت البعد الأمنى كل

من: جهود مكافحة جرائم المخدرات ومشكلة حوادث المرور وانتشار الأسلحة والقبض العشوائى والسجن دون محاكمة والعنف فى الشوارع ومكافحة الألغام والانفلات الأمنى على الحدود.

(xxxxxxxx) قامت الباحثة بفك بعض التحديات، كذات البعد الاقتصادى، إلى كل من: سكن- عمل وبطالة- جوع وفقر ولاجئين؛ وذلك لمعرفة أهمية هذه الفئات منفردة، لأنها توضح سمات عامة للوضع الحالى فى ليبيا، ولكل منها تأثيرها على المجتمع.

(xxxxxxxxx) هذه الأهداف حسب الترتيب فى الأعلى هى: --1مناقشة قضايا المجتمع -2الإشادة بجهود الحكومة -3الإعلام -4التثقيف -5نقد السياسات والخطط -6تقديم الحلول -7أكثر من هدف -8غير واضح -9 أخرى.